|  |  |
| --- | --- |
| **مؤتمر المندوبين المفوضين (PP-18) دبي، 29 أكتوبر - 16 نوفمبر 2018** |  |
|  |  |
|  |  |
| الجلسة العامة | **الإضافة 1 للوثيقة 64-A** |
|  | **8 أكتوبر 2018** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
|  | |
| إدارات جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات | |
| المقترحات المشتركة لجماعة آسيا والمحيط الهادئ  بشأن أعمال المؤتمر | |
|  | |
|  | |

تتضمن هذه الإضافة المقترحات المشتركة التالية لجماعة آسيا والمحيط الهادئ. ويمكن الاطلاع على قائمة الدول الموقِّعة في الوثيقة 64.

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| [ACP/64A1/1](#acp_1) | NOC | الدستور |  | [ACP/64A1/14](#acp_14) | MOD | القرار 131 |
| [ACP/64A1/2](#acp_2) | NOC | الاتفاقية |  | [ACP/64A1/15](#acp_15) | MOD | القرار 135 |
| [ACP/64A1/3](#acp_3) | MOD | القرار 11 |  | [ACP/64A1/16](#acp_16) | MOD | القرار 139 |
| [ACP/64A1/4](#acp_4) | MOD | القرار 25 |  | [ACP/64A1/17](#acp_17) | MOD | القرار 140 |
| [ACP/64A1/5](#acp_5) | MOD | القرار 30 |  | [ACP/64A1/18](#acp_18) | MOD | القرار 177 |
| [ACP/64A1/6](#acp_6) | MOD | القرار 48 |  | [ACP/64A1/19](#acp_19) | MOD | القرار 179 |
| [ACP/64A1/7](#acp_7) | MOD | القرار 70 |  | [ACP/64A1/20](#acp_20) | SUP | القرار 185 |
| [ACP/64A1/8](#acp_8) | MOD | القرار 71 |  | [ACP/64A1/21](#acp_21) | MOD | القرار 186 |
| [ACP/64A1/9](#acp_9) | MOD | الملحق 1 بالقرار 71 |  | [ACP/64A1/22](#acp_22) | MOD | القرار 197 |
| [ACP/64A1/10](#acp_10) | MOD | القرار 101 |  | [ACP/64A1/23](#acp_23) | MOD | القرار 200 |
| [ACP/64A1/11](#acp_11) | MOD | القرار 102 |  | [ACP/64A1/24](#acp_24) | MOD | القرار 203 |
| [ACP/64A1/12](#acp_12) | MOD | القرار 123 |  | [ACP/64A1/25](#acp_25) | ADD | مشروع القرار الجديد [ACP‑1]:  تشجيع الابتكار القائم على الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات |
| [ACP/64A1/13](#acp_13) | MOD | القرار 130 |  |

|  |
| --- |
| المقترح ACP/64A1/1 - ملخص:  عدم إدخال تغيير على أي حكم من أحكام الدستور ما لم تكن التعديلات المقترحة بالغة الأهمية ولا يمكن تحقيقها من خلال وسائل أخرى ممكنة. |

مقدمة

يمثل الدستور، باعتباره الصك الأساسي للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، واتفاقية الاتحاد التي تكمله [معاهدتين دوليتين](https://en.wikipedia.org/wiki/International_treaty) موقعتين [ومصادق عليهما](https://en.wikipedia.org/wiki/Ratification) من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد. وهما المعاهدتان الأساسيتان اللتان تضعان الأساس القانوني للاتحاد وتحددان غرضه وهيكله.

ويعتبر التصديق على التعديلات المدخلة على الدستور والاتفاقية عملية إدارية معقدة ومطولة بالنسبة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد، لا سيما بالنسبة إلى الدول الأعضاء التي لا تكون لغتها الوطنية واحدة من اللغات الرسمية الست للاتحاد. وستؤدي أيضاً كثرة التعديلات المدخلة على الدستور والاتفاقية إلى زعزعة المبادئ الأساسية للاتحاد.

لقد كان الدستور المستقر والاتفاقية المستقرة من الإنجازات الكبيرة في مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 (PP-14). فبعد مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2010، أنشئ فريق عمل تابع للمجلس كان يعمل على اقتراح خيارات لضمان استقرار الدستور والاتفاقية وتقديم تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014. وقرر هذا المؤتمر في نهاية المطاف عدم إدخال أي تغيير على الدستور والاتفاقية، مما ساعد الدول الأعضاء بشكل كبير.

ونظرت الدول الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات (APT) في مسألة إدخال تعديل على الدستور والاتفاقية وتقترح عدم إدخال تغيير على أي حكم من أحكام دستور الاتحاد واتفاقيته ما لم تكن التعديلات المقترحة ضرورية للغاية ولا يمكن تحقيقها من خلال وسائل أخرى ممكنة.

المقترح

في ضوء ما ذكر أعلاه، تقترح الدول الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات عدم إدخال تغيير على أي حكم من أحكام الدستور.

NOC ACP/64A1/1

|  |  |
| --- | --- |
|  | دسـتور الاتحـاد الـدولي للاتصـالات |

**الأسباب:** عدم إدخال تغيير على أي حكم من أحكام الدستور (CS) ما لم تكن التعديلات المقترحة بالغة الأهمية ولا يمكن تحقيقها من خلال وسائل أخرى ممكنة.

\* \* \* \* \* \* \* \* \* \*

|  |
| --- |
| المقترح ACP/64A1/2 - ملخص:  عدم إدخال تغيير على أي حكم من أحكام الاتفاقية ما لم تكن التعديلات المقترحة بالغة الأهمية ولا يمكن تحقيقها من خلال وسائل أخرى ممكنة. |

مقدمة

يمثل الدستور، باعتباره الصك الأساسي للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، واتفاقية الاتحاد التي تكمله [معاهدتين دوليتين](https://en.wikipedia.org/wiki/International_treaty) موقعتين [ومصادق عليهما](https://en.wikipedia.org/wiki/Ratification) من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد. وهما المعاهدتان الأساسيتان اللتان تضعان الأساس القانوني للاتحاد وتحددان غرضه وهيكله.

ويعتبر التصديق على التعديلات المدخلة على الدستور والاتفاقية عملية إدارية معقدة ومطولة بالنسبة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد، لا سيما بالنسبة إلى الدول الأعضاء التي لا تكون لغتها الوطنية واحدة من اللغات الرسمية الست للاتحاد. وستؤدي أيضاً كثرة التعديلات المدخلة على الدستور والاتفاقية إلى زعزعة المبادئ الأساسية للاتحاد.

لقد كان الدستور المستقر والاتفاقية المستقرة من الإنجازات الكبيرة التي حققها مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 (PP-14). فبعد مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2010، أنشئ فريق عمل تابع للمجلس كان يعمل على اقتراح خيارات لضمان استقرار الدستور والاتفاقية وتقديم تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014. وقرر هذا المؤتمر في نهاية المطاف عدم إدخال أي تغيير على الدستور والاتفاقية، مما ساعد الدول الأعضاء بشكل كبير.

ونظرت الدول الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات (APT) في مسألة إدخال تعديل على الدستور والاتفاقية وتقترح عدم إدخال تغيير على أي حكم من أحكام دستور الاتحاد واتفاقيته ما لم تكن التعديلات المقترحة ضرورية للغاية ولا يمكن تحقيقها من خلال وسائل أخرى ممكنة.

المقترح

في ضوء ما ذكر أعلاه، تقترح الدول الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات عدم إدخال تغيير على أي حكم من أحكام الاتفاقية.

NOC ACP/64A1/2

|  |  |
| --- | --- |
|  | اتفـاقيـة الاتحـاد الـدولي للاتصـالات |

**الأسباب:** عدم إدخال تغيير على أي حكم من أحكام الاتفاقية (CV) ما لم تكن التعديلات المقترحة بالغة الأهمية ولا يمكن تحقيقها من خلال وسائل أخرى ممكنة.

\* \* \* \* \* \* \* \* \* \*

|  |
| --- |
| المقترح ACP/64A1/3 - ملخص:  يشمل هذا المقترح مراجعة القرار 11 بشأن أحداث تليكوم الاتحاد فيما يتعلق بدعم البلدان النامية من أجل المشاركة في منتدى تليكوم الاتحاد وتعزيز مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة تحت مظلة تليكوم الاتحاد. |

مقدمة

يمثل تليكوم العالمي للاتحاد أحد أهم الأحداث السنوية التي ينظمها الاتحاد ويتيح فرصة عالمية لعرض أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا فيما يتعلق بجميع جوانب الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجالات الأنشطة المتصلة بها، ويشكل محفلاً لتبادل الآراء بين الدول الأعضاء ودوائر الصناعة.

ولذلك، يجذب الحدث مجموعة واسعة جداً من المشاركين من الحكومات والشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة (SME). ويشمل القادة المشاركون في هذا الحدث وزراء ومنظمين ومديرين تنفيذيين وكبار مسؤولي التكنولوجيا لجهات فاعلة رئيسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورؤساء منظمات دولية ووكالات تابعة للأمم المتحدة وسفراء ومحافظين وأكاديميين وشركات صغيرة ومتوسطة من مختلف بقاع العالم.

ويمثل حضور تليكوم الاتحاد بالنسبة للبلدان النامية فرصة للاطلاع على أحدث الحلول والمنتجات المقدمة من أشهر البائعين في المعرض ومواكبة الرؤى الجديدة كل عام. وعلاوةً على ذلك، يتيح المنتدى وقمة القادة للحكومات والهيئات التنظيمية وصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمنظمات الدولية المشاركة في اجتماعات المائدة المستديرة وجلسات التواصل وحلقات النقاش، مما يجلب الكثير من وجهات النظر الرفيعة المستوى والمعلومات بشأن القضايا والمواضيع الناشئة التي تحظى بالقدر الأكبر من الاهتمام.

ولكن، باستثناء تذكرة الدخول إلى المعرض، تعتبر جميع تذاكر الدخول الأخرى من قبيل تذكرة الدخول إلى المنتدى وتذكرة الامتياز، باهضة التكلفة لحضور البلدان النامية، خاصة المشاركون منها من الحكومات والشركات الصغيرة والمتوسطة.

إضافةً إلى ذلك، يكلّف القرار 11 (المراجَع في بوسان، 2014) المجلس بتقديم تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوّضين لعام 2018 بشأن مستقبل أحداث تليكوم الاتحاد، بما في ذلك مقترحات بإجراء دراسة جديدة بشأن الخيارات والآليات المختلفة لتنظيم هذه الأحداث.

وخلال اجتماع مجلس الاتحاد لعام 2018 في جنيف، أفادت أمانة تليكوم الاتحاد بأن حدث تليكوم العالمي للاتحاد شهد إصلاحات في عام 2015، بحيث تحول إلى منصة دولية تقدم خدمات للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأيد المجلس في دورته لعام 2018 الاتحاد في إصلاحاته المتواصلة لتليكوم الاتحاد وزيادة تركيزه دائماً على الشركات الصغيرة والمتوسطة.

المقترح

للأسباب المذكورة أعلاه، تود إدارات الدول الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات اقتراح مراجعة القرار 11 على النحو الوارد في المرفق.

MOD ACP/64A1/3

القـرار 11 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

أحداث تليكوم الاتحاد الدولي للاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* أن أهداف الات‍حاد المبينة في المادة 1 من دستور الات‍حاد تشمل السعي إلى إيصال مزايا التكنولوجيات الجديدة في الاتصالات إلى جميع سكان العالم، وتنسيق جهود الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات لبلوغ هذه الغايات؛

*ب)* أن بيئة الاتصالات تشهد تغيّرات كبيرة نتيجة للتقدم التكنولوجي وعولمة الأسواق وتزايد طلب المستعملين على الخدمات المتكاملة العابرة للحدود المتوائمة مع احتياجاتهم؛

*ج)* أن الحاجة إلى إطار عالمي لتبادل المعلومات بشأن استراتيجيات وسياسات الاتصالات كانت واضحة منذ سنوات كثيرة؛

*د )* أن لأحداث الاتصالات/تكنولوجياالمعلومات والاتصالات أهمية كبرى في إطلاع أعضاء الات‍حاد ومجتمع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة عامة على أحدث التطورات في جميع مجالات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإمكانيات تطبيق هذه الإنجازات لصالح جميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، لا سيما البلدان النامية[[1]](#footnote-1)1؛

*ﻫ )* أن أحداث تليكوم الات‍حاد تفي بمهمة إطلاع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا فيما يتعلق بجميع جوانب الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجالات الأنشطة المتصلة بها، وإتاحة فرصة عالمية لعرض تلك التكنولوجيات، وتشكل محفلاً لتبادل الآراء بين الدول الأعضاء ودوائر الصناعة؛

*ﻭ )* أن الصعوبات المالية تشكل العائق الرئيسي أمام البلدان النامية للمشاركة في أحداث الاتحاد بشكل عام وفي تليكوم الاتحاد بوجه خاص إذ إن أسعار بعض أنواع تذاكر الدخول باهظة حقاً؛

*ﺯ )* أن مشاركة الات‍حاد في المعارض الوطنية والإقليمية والعالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجالات الأنشطة ذات الصلة ستؤدي إلى ترويج وتعزيز صورة الات‍حاد وستسمح بتوسيع الترويج لإنجازاته لدى المستعمل النهائي، بدون نفقات مالية كبيرة، وفي الوقت نفسه ستؤدي إلى اجتذاب أعضاء جدد للقطاعات ومنتسبين جدد للمشاركة في أنشطته؛

*ﺡ)* الالتزامات التي أوفت بها سويسرا وولاية جنيف (مقر الات‍حاد) تجاه أحداث تليكوم الات‍حاد وخاصة الدعم الاستثنائي للأحداث العالمية لتليكوم الات‍حاد منذ 1971 المتمثل في استضافة معظم هذه الأحداث بنجاح،

وإذ يؤكد

*أ )* أنه يتعيّن علىالات‍حاد، باعتباره منظمة دولية تقوم بدور قيادي في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مواصلة تنظيم حدث سنوي لتسهيل تبادل المعلومات بين المشاركين رفيعي المستوى بشأن سياسات الاتصالات؛

*ب)* أن تنظيم المعارض ليس هو الهدف الأساسي للات‍حاد، وإذا ما تقرر تنظيم هذه المعارض بالتزامن مع أحداث تليكوم، فمن الأفضل التعاقد مع جهة خارجية لتنظيمها،

وإذ يلاحظ

*أ )* أنه تمّ إنشاء لجنة لتليكوم الات‍حاد لتقديم المشورة إلى الأمين العام في إدارة أحداث تليكوم الات‍حاد على أن تعمل وفقاً لقرارات مجلس الاتحاد؛

*ب)* أن أحداث تليكوم الات‍حاد تواجه أيضاً تحديات مثل زيادة تكاليف المعارض والاتجاه نحو تقليل مساحتها والتخصص في مجال معيّن وضرورة إضافة قيمة للصناعة؛

*ج)* أنه يتعيّن أن تعطي أحداث تليكوم الات‍حاد للمشاركين قيمة وفرصاً للحصول على عائد لاستثماراتهم؛

*د )* أن المرونة التشغيلية التي مُنحت لإدارة تليكوم الات‍حاد لمواجهة جميع التحديات في ميدان نشاطها وللتنافس في البيئة التجارية قد أثبتت فائدتها؛

*ﻫ )* أن تليكوم الات‍حاد بحاجة إلى فترة انتقالية للتكيف مع ظروف السوق الجديدة؛

*و )* أن الات‍حاد قد شارك كعارض في المعارض التي نظمتها أطراف أخرى،

وإذ يلاحظ كذلك

*أ )* أن المشاركين، لا سيما من دوائر الصناعة، ينشدون إمكانية معرفة موعد ومكان أحداث تليكوم الات‍حاد قبل تنظيمها بفترة معقولة كما ينشدون فرصاً للحصول على عوائد استثمارية معقولة؛

*ب)* أن هناك اهتماماً متزايداً في مواصلة تطوير أحداث تليكوم الات‍حاد كمنبر رئيسي للمناقشات بين واضعي السياسات والجهات التنظيمية وقادة الصناعة؛

*ج)* أن هناك طلبات تدعو إلى أسعار أكثر تنافسية لمساحات العرض ورسوم الاشتراك وإلى أسعار تفضيلية أو مخفضة في الفنادق وعدد كاف من الغرف الفندقية، من أجل تحويل هذه الأحداث إلى أحداث جاذبة وميسورة التكلفة بصورة أفضل؛

*د )* أن العلامة التجارية لتليكوم الات‍حاد ينبغي تعزيزها بوسائل الاتصالات المناسبة لكي يبقى تليكوم الات‍حاد الحدث الأكثر إجلالاً من أحداث الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ﻫ )* أن من الضروري ضمان الجدوى المالية لأحداث تليكوم الات‍حاد؛

*و )* أن تليكوم الات‍حاد 2009 طبق تدابير كُلف بها بموجب القرار 1292 الصادر عن ال‍مجلس في دورته لعام 2008 من أجل المراعاة الواجبة للاتجاه الناشئ في صدد المنتديات وضرورة التماس مشاركة أوسع من دوائر الصناعة/دوائر الأعمال التجارية وضرورة العمل بنشاط من أجل تشجيع مشاركة رؤساء الدول والحكومات والوزراء والمسؤولين التنفيذيين والشخصيات البارزة وضرورة نشر مداولات ونتائج المنتديات على نطاق أوسع؛

*ز )* أن أحداث تليكوم الات‍حاد التي عُقدت في دبي عام 2012 وبانكوك عام 2013 تكللت بالنجاح ولقيت إقبالاً واسعاً وتقديراً كبيراً؛

*ﺡ)* أن حدث تليكوم العالمي للاتحاد قد تحول منذ إصلاحه في عام 2015 إلى منصة دولية تقدم الخدمات للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يقـرر

1 أن يقوم الات‍حاد، بالتعاون مع أعضائه من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، بتنظيم أحداث تليكوم الات‍حاد بحيث تتصل بالقضايا ذات الأهمية الكبرى في البيئة الحالية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن تتناول، على سبيل المثال، القضايا المتعلقة بالتطور التكنولوجي والقضايا التنظيمية؛

2 أن يكون الأمين العام مسؤولاً مسؤولية كاملة عن أنشطة تليكوم الات‍حاد (بما في ذلك أعمال التخطيط والتنظيم والتمويل)؛

3 أن تُنظم أحداث تليكوم الات‍حاد بصورة دورية يمكن التنبؤ بها، ويفضل أن تكون في نفس الموعد كل عام، مع المراعاة الواجبة لضرورة الوفاء بتطلعات جميع أصحاب المصلحة المشاركين في هذه الأحداث والحرص كذلك على عدم تداخلها مع أي مؤتمرات أو جمعيات رئيسية أخرى للات‍حاد؛

4 أن يكون كل حدث من هذه الأحداث مجدياً مالياً وألاّ يكون له أي تأثير سلب‍ي على ميزانية الات‍حاد على أساس النظام الحالي لتوزيع التكاليف الذي وضعه ال‍مجلس؛

5 أن يحرص الات‍حاد في عملية اختياره أماكن أحداث تليكوم الات‍حاد على ما يلي:

1.5 اتباع عملية عطاءات مفتوحة وشفافة على أساس نموذج الاتفاق مع البلد المضيف الذي وافق عليه ال‍مجلس، بالتشاور مع الدول الأعضاء؛

2.5 إجراء دراسات السوق والجدوى الأولية بما في ذلك المشاورات مع المشاركين المهتمين من كل المناطق؛

3.5 سهولة وصول المشاركين، لا سيما من البلدان النامية، إلى الحدث بتكلفة معقولة للمشاركة في منتديات تليكوم الاتحاد، مع مراعاة موارد الميزانية المتاحة والآثار المالية المحتملة على الاتحاد؛

4.5 أن تدرّ أحداث تليكوم الات‍حاد فائضاً في الإيرادات؛

5.5 أن يستند اختيار أماكن أحداث تليكوم الات‍حاد إلى مبدأ التناوب بين المناطق وبين الدول الأعضاء داخل المناطق، إلى أقصى حدٍ ممكن؛

6 أن يقوم المراجع الخارجي لحسابات الات‍حاد بمراجعة حسابات أنشطة تليكوم الات‍حاد؛

7 أن يتم تحويل جزء كبير من أي فائض في إيرادات أنشطة تليكوم الات‍حاد بعد استرداد جميع النفقات، إلى صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع لمكتب تنمية الاتصالات التابع للات‍حاد، من أجل تنفيذ مشاريع محددة لتنمية الاتصالات ولا سيما في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية،

يكلّف الأمين العام بما يلي

1 تحديد واقتراح ولاية لجنة تليكوم الات‍حاد وتشكيلها والمبادئ الناظمة لعملها إلى ال‍مجلس للموافقة عليها، مع إيلاء الاهتمام الواجب لكفالة الشفافية وتعيين أشخاص من ذوي الخبرة في تنظيم أحداث الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

2 تأمين الإدارة الملائمة لجميع أحداث وموارد تليكوم الات‍حاد تماشياً مع لوائح الات‍حاد؛

3 النظر في التدابير التي تساعد وتمكّن الدول الأعضاء القادرة والراغبة، وخصوصاً البلدان النامية، من استضافة وتنظيم أحداث تليكوم الات‍حاد؛

4 التماس المشورة من لجنة تليكوم الات‍حاد، على أساس مستمر، بشأن مجموعة واسعة من المواضيع؛

5 وضع خطة تجارية لكل حدث من الأحداث المقترحة؛

6 كفالة شفافية أحداث تليكوم الات‍حاد وتقديم تقرير مستقل إلى ال‍مجلس بشأن هذه الأحداث بما في ذلك:

- جميع أنشطة تليكوم الات‍حاد التجارية؛

- جميع أنشطة لجنة تليكوم الات‍حاد، بما في ذلك المقترحات بشأن مواضيع الأحداث وأماكنها؛

- أسباب اختيار أماكن أحداث تليكوم الات‍حاد المقبلة؛

- الآثار المالية والمخاطر المتعلقة بأحداث تليكوم الات‍حاد المقبلة، ويفضل أن يكون ذلك قبل موعد تنظيمها بسنتين؛

- الخطوات المتّخذة في صدد استعمال أي فائض في الإيرادات؛

7 مواصلة تطوير مبادرات لإنماء وتعزيز مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في سياق منصة تليكوم الاتحاد واغتنام الفرص السانحة لإقامة أنشطة/اجتماعات/أحداث أخرى للاتحاد تحت مظلة تليكوم الاتحاد؛

8 اقتراح آلية على ال‍مجلس في دورته لعام 2019 من أجل تنفيذ الفقرة 5 من "*يقرر*" أعلاه؛

9 مراجعة نموذج الاتفاق مع البلد المضيف واستعمال جميع الأساليب الممكنة للحصول على موافقة ال‍مجلس في أقرب وقت ممكن، ويشمل نموذج الاتفاق المذكور بنوداً تسمح للات‍حاد والبلد المضيف بإدخال التغييرات التي تعتبر ضرورية نتيجة أي *ظروف قاهرة* أو غير ذلك من معايير الأداء؛

10 تنظيم حدث من أحداث تليكوم الات‍حاد كل سنة مع كفالة ألا يتداخل مع أيّ من مؤتمرات الات‍حاد أو جمعياته الرئيسية، ويجب أن يستند تحديد مكان تنظيمه إلى الاختيار التنافسي، وتستند المفاوضات بشأن العقد إلى نموذج الاتفاق مع البلد المضيف الذي وافق عليه ال‍مجلس؛

11 الحرص، في حال كان حدث تليكوم الات‍حاد في نفس العام الذي يعقد فيه مؤتمر المندوبين المفوضين، على أن يُعقد حدث تليكوم الات‍حاد في موعد من الأفضل ألا يتجاوز مؤتمر المندوبين المفوضين؛

12 كفالة وجود رقابة داخلية وكفالة إجراء المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات الخاصة لأحداث تليكوم الات‍حاد المختلفة على أساس منتظم؛

13 تقديم تقرير سنوي إلى ال‍مجلس بشأن تنفيذ هذا القرار وإلى المؤتمر المقبل للمندوبين المفوضين بشأن التطور المستقبلي لأحداث تليكوم الات‍حاد،

يكلف الأمين العام، بالتعاون مع مديري المكاتب

1 بإيلاء الاهتمام الواجب، عند التخطيط لأحداث تليكوم الات‍حاد، إلى أوجه التآزر المحتملة مع مؤتمرات الات‍حاد واجتماعاته الرئيسية، والعكس بالعكس، عندما يوجد ما يبرر ذلك؛

2 بتشجيع مشاركة الات‍حاد في الأحداث الوطنية والإقليمية والعالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك في حدود الموارد المالية المتاحة،

يكلف ال‍مجلس

1 باستعراض التقرير السنوي عن أحداث تليكوم الات‍حاد المذكورة في الفقرة 6 من "*يكلّف الأمين العام*" أعلاه والآلية المذكورة في الفقرة 8 من "*يكلّف الأمين العام*" أعلاه، وإعطاء إرشادات بخصوص اتجاهات هذه الأنشطة في المستقبل؛

2 بالنظر في تخصيص جزء من فائض الإيرادات التي تدرها أحداث تليكوم الات‍حاد للمشاريع الإنمائية في إطار صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموافقة على ذلك؛

3 باستعراض مقترحات الأمين العام والموافقة عليها فيما يتعلق بالمبادئ اللازمة لعملية اتخاذ القرارات بطريقة شفافة بخصوص أماكن عقد أحداث تليكوم الات‍حاد بما في ذلك المعايير التي تستعمل كأساس لهذه العملية. وتشمل هذه المعايير عناصر التكلفة كما تشمل نظام التناوب المشار إليه في الفقرة 5 من "*يقـرر"* والفقرة 10 من "*يكلف الأمين العام*" أعلاه، والتكاليف الإضافية التي قد تنشأ عن عقد الأحداث خارج المدينة التي يوجد فيها مقر الات‍حاد؛

4 باستعراض مقترحات الأمين العام والموافقة عليها فيما يتعلق باختصاصات لجنة تليكوم الات‍حاد وتشكيل هذه اللجنة، مع مراعاة الفقرة 1 من "*يكلف الأمين العام*" أعلاه؛

5 باستعراض نموذج الاتفاق مع البلد المضيف والموافقة عليه في أقرب وقت ممكن؛

6 بالقيام، حسب الاقتضاء، باستعراض وتيرة تنظيم أحداث تليكوم الات‍حاد وأماكنها استناداً إلى النتائج المالية لهذه الأحداث؛

7 بتقديم تقرير بشأن مستقبل هذه الأحداث إلى المؤتمر المقبل للمندوبين المفوّضين، بما في ذلك مقترحات بإجراء دراسة جديدة بشأن الخيارات والآليات المختلفة لتنظيم هذه الأحداث.

\* \* \* \* \* \* \* \* \* \*

|  |
| --- |
| المقترح ACP/64A1/4 - ملخص:  تود إدارات الدول الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات إدخال تعديلات على *القرار 25 (المراجَع في بوسان، 2014) بشأن تقوية الحضور الإقليمي*. |

تقترح هذه المساهمة إدخال تعديلات على القرار 25 لإنشاء آلية استعراض بقيادة الأمين العام لتحديد ما إذا كان الحضور الإقليمي للاتحاد يلبي فعلاً احتياجات أعضاء الاتحاد. وستنظر آلية الاستعراض المقترحة في مسائل من قبيل:

• مواقع المكاتب الميدانية وعددها بهدف تحديد المعايير اللازمة لتحديد الحاجة إلى مكتب ميداني وعملية إنشاء هذا المكتب؛

• تمثيل القطاعات الثلاثة جميعها؛

• الصلات بين الحضور الإقليمي للاتحاد والمنظمات الإقليمية الأخرى؛

• آثار عملية الإصلاح لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتمكينها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDG).

وستشجع التعديلات المقترح إدخالها على القرار 25 الاتحاد على تقديم مِنح لممثلي أقل البلدان نمواً (LDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والبلدان ذات الدخل المنخفض ولمندوبي البلدان النامية الأخرى التي قدمت مساهمات، وعلى إدراج معلومات عن ذلك في التقارير المقدمة إلى مجلس الاتحاد ومؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد.

وستركز التعديلات المقترح إدخالها على القرار 25 أيضاً على الدور الهام الذي يؤديه الحضور الإقليمي للاتحاد في معالجة الأولويات التي تحددها الدول الأعضاء في الاتحاد.

المقترح

تود إدارات الدول الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات أن تقترح على مؤتمر المندوبين المفوضين إدخال التعديلات التالية على *القرار* *25 (المراجَع في بوسان، 2014) بشأن تقوية الحضور الإقليمي* وملحقه (عناصر لتقييم الحضور الإقليمي للاتحاد).

MOD ACP/64A1/4

القـرار 25 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

تقوية الحضور الإقليمي

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* فوائد الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (ICT) التي تعود على السكان والحاجة إلى تعزيز زيادة تيسرها في البلدان النامية[[2]](#footnote-2)1؛

*ب)* أن تنمية البنى التحتية الوطنية والإقليمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساعد في تقليص الفجوة الرقمية على الصعيدين الوطني والعالمي؛

*ج)* التزام الدول الأعضاء في الات‍حاد بتعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (ICT) بأسعار ميسورة، مع إيلاء اهتمام خاص للقطاعات الأقل حظاً،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار

*أ )* أهداف المادة 1 من دستور الاتحاد المتمثلة في تعزيز المساعدة التقنية وتوفيرها في ميدان الاتصالات للبلدان النامية، فضلاً عن تشجيع حشد الموارد المادية والبشرية والمالية اللازمة لتنفيذها، إضافةً إلى تشجيع سبل الوصول إلى المعلومات؛

*ب)* القرار 123 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014)، بشأن سد الفجوة التقييسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛

*ج)* القرار 5 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، بشأن تعزيز مشاركة البلدان النامية في أنشطة الات‍حاد؛

*ﺩ )* القرار ITU‑R 48 لجمعية الاتصالات الراديوية (ال‍مراجَع في جنيف، 2015)، بشأن تقوية الحضور الإقليمي في أعمال لجان دراسات الاتصالات الراديوية؛

*ﻫ )* القرار 44 (ال‍مراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA)، بشأن سد الفجوة التقييسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛

*و )* تقرير عام 2009 لوحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة الذي يتضمن عدداً من التوصيات بشأن سبل تعزيز الحضور الإقليمي للات‍حاد؛

*ﺯ )* تقرير وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة لعام 2016 الذي يتضمن توصية تتعلق بالحضور الإقليمي ويشير إلى أن التوصيات الواردة في تقريرها لعام 2009 تظل مناسبة،

يلاحظ مع التقدير

*ﺃ )* القرار 70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"؛

*ﺏ)* القرار 71/243 للج*معية العامة للأمم المتحدة* بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

*ﺝ)* القرار 72/279 *للجمعية العامة للأمم المتحدة* بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل ‏الذي يجري كل أربع سنوات للسياسة العامة من أجل تحسين تنظيم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية لدعم البلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

وإذ يعترف

*أ )* بالصعوبات التي تواجهها بلدان عديدة، لا سيما البلدان النامية التي تخضع لقيود صارمة في ميزانيتها، فيما يتعلق بالمشاركة في أنشطة الات‍حاد؛

*ﺏ)* بأن المكاتب الإقليمية هي امتداد للات‍حاد ككل، وبالتالي فإن قدرات الات‍حاد في مجال عقد الاجتماعات الإلكترونية على النحو المنصوص عليه في القرار 167 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر سيؤدي إلى زيادة فعالية أنشطة الات‍حاد، بما فيها تنفيذ المشاريع على النحو المنصوص عليه في القرار 157 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر،

واقتناعاً منه

*أ )* بأن الحضور الإقليمي هو أداة للات‍حاد من أجل العمل بأوثق ما يمكن مع أعضائه، وهو بمثابة قناة لنشر المعلومات عن أنشطته، وإقامة علاقات أوثق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتقديم المساعدة التقنية للبلدان التي لديها احتياجات خاصة؛

*ب)* بأهمية الاستمرار في تعزيز التنسيق بين مكتب الاتصالات الراديوية (BR) ومكتب تقييس الاتصالات (TSB) ومكتب تنمية الاتصالات (BDT) والأمانة العامة؛

*ج)* بأن المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق تجعل الات‍حاد أكثر وعياً بالاحتياجات الخاصة بالمناطق وأكثر تجاوباً معها؛

*د )* بأن الموارد محدودة ولذلك فإن الكفاءة والفعالية هما من الاعتبارات الأساسية في الأنشطة التي يجب أن يضطلع بها الات‍حاد، فضلاً عن الحاجة إلى ترسيخ الخبرات والمعارف التقنية للموارد البشرية المخصصة للمكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق؛

*ﻫ )* بأن الحضور الإقليمي لكي يكون فعّالاً يجب منحه الصلاحيات اللازمة لتلبية مختلف متطلبات الأعضاء؛

*ﻭ )* بأن توفير وسائل الاتصال الفوري على الخط بين المقر والمكاتب الميدانية يؤدي إلى تحسن ملموس في أنشطة التعاون التقني؛

*ﺯ )* أن جميع المعلومات المتوفرة إلكترونياً في المقر ينبغي أن تتاح أيضاً للمكاتب الإقليمية؛

*ﺡ)* بأن المشاركة والالتزام الكاملين للمكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق أمر أساسي من أجل التنفيذ الناجح للخطة الاستراتيجية للات‍حاد وخطة عمل بوينس آيرس،

وإذ يلاحظ

*أ )* الدور الذي ينبغي أن تتولاه المكاتب الإقليمية للات‍حاد في تنفيذ مشاريع متصلة بمبادرات إقليمية والحاجة إلى تعزيز التعاون مع منظمات الاتصالات الإقليمية؛

*ب)* أن مؤتمر المندوبين المفوضين ومجلس الات‍حاد قد أيدا مبدأ تكليف المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق بوظائف واضحة ومحددة؛

*ج)* أنه ينبغي تعزيز التعاون بين مكتب تنمية الاتصالات والمكتبين الآخرين والأمانة العامة، تشجيعاً لمشاركة المكاتب الإقليمية في مجالاتها؛

*د )* أن هناك حاجة إلى التقييم المتواصل للمتطلبات من الموارد من أجل المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق لتنفيذ ولاياتها المتفق عليها،

وإذ يلاحظ أيضاً

أن المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق تمثل حضور الات‍حاد برمته، وأن أنشطتها ينبغي أن ترتبط بمقر الات‍حاد وأن تظهر الأهداف المنسقة للقطاعات الثلاثة جميعها، وأن الأنشطة الإقليمية من شأنها تعزيز المشاركة الفعالة لجميع الأعضاء في أعمال الات‍حاد،

يقـرر

1 تقوية وظائف المكاتب الإقليمية بحيث تستمر في تأدية دور في تنفيذ البرامج والمشاريع، بما في ذلك بناء القدرات والتدريب مع مراعاة القضايا التي تهم البلدان النامية، في إطار المبادرات الإقليمية الواردة في القرار 17 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، في حدود الموارد المخصصة في الخطة المالية وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية للاتصالات، حسب الاقتضاء؛

2 أن تؤدي المكاتب الإقليمية دوراً رئيسياً في تسهيل المناقشات بشأن المسائل الإقليمية ونشر المعلومات ونتائج أنشطة قطاعات الات‍حاد الثلاثة جميعها مع اجتناب الازدواجية في أداء هذه الوظائف مع المقر؛

3 أن تُمنح المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق الصلاحيات التي تؤهلها لاتخاذ قرارات في حدود صلاحياتها، مع تسهيل وتحسين وظائف التنسيق والتوازن بين مقر الات‍حاد والمكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق؛

4 أن تساهم المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق في الخطط التشغيلية السنوية المتجددة الممتدة لأربع سنوات للأمانة العامة والقطاعات الثلاثة، بمحتوى خاص لكل مكتب من المكاتب الإقليمية ومكاتب المنطقة، وأن تقوم بعد ذلك بتحديد الخطة/الأحداث السنوية ونشرها بانتظام في الموقع الإلكتروني للات‍حاد من أجل تنفيذها؛

5 أن تشارك المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق بنشاط في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للات‍حاد، لا سيما فيما يتعلق بالغايات الاستراتيجية وجميع أهداف القطاعات وتلك المشتركة بين القطاعات وفي متابعة ما يُنجز من المقاصد الاستراتيجية؛

6 أن تشارك المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق بنشاط في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، لا سيما فيما يتعلق بالأهداف ونتائج كل منها والنواتج والمبادرات الإقليمية؛

7 أنه ينبغي مواصلة تعزيز التعاون بين المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق للات‍حاد من ناحية والمنظمات الإقليمية المعنية وغيرها من المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية وبالمسائل المالية من ناحية أخرى، وذلك بهدف استعمال الموارد أمثل استعمال ممكن واجتناب الازدواجية، وتزويد الدول الأعضاء بالمعلومات تباعاً من خلال مكتب تنمية الاتصالات، عند الاقتضاء، لتأمين تلبية احتياجات الدول الأعضاء بطريقة منسقة ووفقاً لنهج تشاوري؛

8 أن تشارك المكاتب الإقليمية مشاركة كاملة في تنظيم الأحداث/الاجتماعات/المؤتمرات الإقليمية، بالتعاون الوثيق مع الأمانة العامة والمكتب (المكاتب) ذي الصلة (ذات الصلة) والمنظمات الإقليمية، مع مراعاة الأولويات المحددة في المقترحات السنوية للأعضاء، عملاً على زيادة الكفاءة في تنسيق مثل هذه الأحداث، وتجنب الازدواجية في الأحداث/المواضيع والاستفادة من تضافر جهود مكاتب الات‍حاد والمكاتب الإقليمية؛

9 أن تحصل المكاتب الإقليمية على موارد كافية، في حدود الموارد المخصصة في الخطة المالية، للاضطلاع بواجباتها بصورة فعالة، بما في ذلك المنصات التكنولوجية لعقد الاجتماعات الإلكترونية واستعمال أساليب العمل الإلكترونية (EWM) مع الدول الأعضاء المعنية؛

10 أنه يتعين إتاحة موارد كافية لتمكين مكتب تنمية الاتصالات من أداء مهامه على نحو فعّال من أجل سد الفجوة الرقمية؛

11 أن تشجيع مشاركة البلدان النامية في أنشطة الاتحاد يجعل أقل البلدان نمواً (LDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والبلدان ذات الدخل المنخفض مؤهلة للحصول على مِنح الاتحاد، مع إمكانية تقديم مِنح، في حال توافر الموارد المالية، لمندوبي البلدان النامية الأخرى التي قدمت مساهمات،

يقرر كذلك

استعراض الحضور الإقليمي للاتحاد مع مراعاة المعايير الواردة في الملحق بهذا القرار،

يكلف ال‍مجلس

1 بأن يواصل إدراج الحضور الإقليمي في بنود جداول أعمال كل دوراته لدراسة تطوره ولاعتماد قرارات بشأن استمرار التكيف الهيكلي للحضور الإقليمي وأعماله، بهدف تلبية احتياجات أعضاء الات‍حاد على أكمل وجه ولتنفيذ القرارات المعتمدة في اجتماعات الات‍حاد، وبهدف تدعيم التنسيق والجوانب التكميلية للأنشطة القائمة بين الات‍حاد ومنظمات الاتصالات الإقليمية ودون الإقليمية؛

2 بأن يخصص الموارد المالية الملائمة في نطاق الحدود المالية التي وضعها مؤتمر المندوبين المفوضين؛

3 بأن يرفع تقريراً إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

4 بأن يحلل أداء المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق بالاستناد إلى التقرير السنوي للأمين العام ونتائج استقصاء مستوى الرضا الذي أجراه الأمين العام والخطة الاستراتيجية للات‍حاد والخطط التشغيلية المتجددة الممتدة لأربع سنوات للأمانة العامة والقطاعات الثلاثة ومعايير التقييم المحددة في ملحق هذا القرار، وأن يتخذ التدابير المناسبة للنهوض بالحضور الإقليمي للات‍حاد؛

5 بأن يستمر في النظر في مواصلة تنفيذ التوصيات الواردة في تقريري لجنة التفتيش المشتركة لعامي 2009 و2016 (وثيقتا ال‍مجلس C09/55 وC16/49)؛

6 بأن ينظر في نتائج الاستعراض الذي أجراه الأمين العام ويتخذ التدابير المناسبة،

يكلف الأمين العام

1 بتسهيل مهمة المجلس من خلال توفير كل ما يلزم من دعم لتعزيز الحضور الإقليمي على النحو المعروض في هذا القرار؛

2 بالقيام عند اللزوم بتعديل الأحكام والشروط السارية المحددة في الاتفاق المبرم (الاتفاقات المبرمة) مع البلد المضيف ذي الصلة بما يتفق مع تغير البيئة في البلد المضيف، وبعد إجراء مشاورات مسبقة مع البلدان المعنية ومع ممثلي المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية لهذه البلدان؛

3 باستعراض الحضور الإقليمي للاتحاد، مع أخذ العناصر الواردة في ملحق هذا القرار بعين الاعتبار، وتقديم تقرير إلى المجلس في دورته لعام 2020 يشمل اقتراح تدابير مناسبة لضمان استمرارية فعالية وكفاءة الحضور الإقليمي للاتحاد؛

4 برفع تقرير كل عام إلى المجلس بشأن الحضور الإقليمي يتضمن، فيما يتعلق بكل مكتب من المكاتب الإقليمية، معلومات مفصلة بشأن كيفية تحقيق الغايات والأهداف المحددة في الخطة الاستراتيجية والخطط التشغيلية المتجددة الممتدة لأربع سنوات للأمانة العامة والقطاعات الثلاثة في سياق إطار الإدارة القائمة على النتائج؛ وينبغي أن يتضمن التقرير معلومات مفصلة بشأن ما يلي:

’1‘ الهيكل الوظيفي، بما فيه عدد الموظفين وفئة التوظيف؛

’2‘ الشؤون المالية، بما فيها الميزانية المخصصة للمكاتب والنفقات بشأن كل هدف من الأهداف وناتج من النواتج، وفقاً لخطة عمل بوينس آيرس؛

’3‘ أنشطة القطاعات الثلاثة، ونتائج المشاريع بما في ذلك المبادرات الإقليمية، والأحداث/الاجتماعات/المؤتمرات، والاجتماعات التحضيرية الإقليمية، واجتذاب أعضاء جدد في القطاعات، وذلك بالتنسيق مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية؛

’4‘ المِنح المقدمة؛

5 بالقيام مرة واحدة في كل أربع سنوات، وفي حدود الموارد المالية القائمة، بإجراء دراسة عن مدى رضاء الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات ومنظمات الاتصالات الإقليمية عن الحضور الإقليمي للات‍حاد، وعرض النتائج في تقرير إلى دورة ال‍مجلس قبل كل مؤتمر للمندوبين المفوضين؛

6 بمواصلة التعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة وسائر الكيانات والدول الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بهدف دعم التنفيذ الكامل للقرارين 71/243 و72/279 الصادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بتنفيذ التدابير التالية لمواصلة تقوية الحضور الإقليمي:

’1‘ تقوية المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق من خلال تحديد المهام التي يمكن إسنادها إلى هذه المكاتب، وتنفيذها بأسرع ما يمكن؛

’2‘ استعراض الإجراءات الإدارية الداخلية المتصلة بأعمال المكاتب الإقليمية، بغية تبسيطها وتحقيق شفافيتها وتعزيز كفاءة العمل؛

’3‘ مساعدة البلدان في تنفيذ المبادرات الإقليمية المحددة في خطة عمل بوينس آيرس وفق القرار 17 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات؛

’4‘ وضع إجراءات واضحة يتم اتباعها للتشاور مع الدول الأعضاء من أجل تحديد أولويات المبادرات الإقليمية الموحدة وتزويد الدول الأعضاء تباعاً بالمعلومات عن اختيار المشاريع وتمويلها؛

’5‘ التماس مدخلات متخصصة من المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق من أجل السماح باتخاذ قرارات مستنيرة وتلبية الاحتياجات الملحة لأعضاء الات‍حاد في المنطقة؛

’6‘ منح المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق مرونة أكبر، بما يشمل ما يلي، على سبيل المثال لا الحصر:

• الوظائف المتعلقة بنشر المعلومات وإسداء المشورة المتخصصة واستضافة الاجتماعات وتنظيم الدورات والحلقات الدراسية؛

• الوظائف والمهام التي يجوز تفويضها للمكاتب الإقليمية المتعلقة بإعداد وتنفيذ ميزانياتها المخصصة؛

• ضمان مشاركة هذه المكاتب بشكل فعّال في المناقشات بشأن مستقبل الات‍حاد والمسائل الاستراتيجية التي تخص قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات، بالتشاور الوثيق مع الأمين العام ومديرَي مكتبي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات

1 باتخاذ التدابير اللازمة لزيادة تعزيز الحضور الإقليمي، على النحو المعروض في هذا القرار، والتدابير اللازمة لضمان فعالية تغطية أنشطة مكتب الاتصالات الراديوية ومكتب تقييس الاتصالات في المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق؛

2 بدعم استعراض الحضور الإقليمي للات‍حاد مع مراعاة العناصر الواردة في ملحق هذا القرار؛

3 باستعراض وتحديد الوظائف المناسبة، بما في ذلك الوظائف الدائمة، في المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق، وتوفير الموظفين المتخصصين، كلما استدعى الأمر، لتلبية احتياجات معينة؛

4 بملء الوظائف الشاغرة في المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق في الوقت المناسب، حسب الاقتضاء، وتخطيط توفر الموظفين على أن يؤخذ في الاعتبار التوزيع الجغرافي للوظائف؛

5 بالحرص على إعطاء المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق درجة كافية من الأولوية في مجمل أنشطة الات‍حاد وبرامجه، والتأكد من أنها تتمتع بالقدر اللازم من الاستقلال وسلطة اتخاذ القرار والوسائل المناسبة، لكي تشرف على تنفيذ المشاريع الممولة من صناديق استئمانية والمشاريع الممولة من صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

6 باتخاذ التدابير اللازمة لتحسين تبادل المعلومات بين المقر والمكاتب الميدانية؛

7 بتعزيز قدرات الموارد البشرية وتوفير المرونة اللازمة للمكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق سواء بالنسبة لتوظيف موظفي الفئة الفنية أو توظيف موظفي الدعم،

يكلف مديرَي مكتبي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات

بمواصلة التعاون مع مدير مكتب تنمية الاتصالات لتحسين قدرات المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق مما يمكنها من توفير معلومات عن أنشطة قطاعيهما، وتزويدها بالخبرات التقنية اللازمة لتقوية أواصر التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية المعنية وتسهيل مشاركة جميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات في أنشطة قطاعات الات‍حاد الثلاثة.

ملحـق القـرار 25 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

عناصر لاستعراض الحضور الإقليمي للات‍حاد

يأخذ استعراض الحضور الإقليمي للات‍حاد في الاعتبار المهام المنوطة بمكاتبه الإقليمية بموجب الملحق ألف للقرار 1143، الذي اعتمده م‍جلس الات‍حاد في دورته لعام 1999، والمعنون: "الأنشطة العامة المتوقعة من الحضور الإقليمي"، وفي البنود من 1 إلى 11 من "*يقرر*" في القرار 25 (ال‍مراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، والتوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المذكور في *الفقرة و) من "وإذ يأخذ بعين الاعتبار"،* وعمليات إصلاح المنظومة الإنمائيةالمشار إليها في *الفقرة ز) من "وإذ يأخذ بعين الاعتبار"*، وغير ذلك من القرارات ذات الصلة.

وينبغي أن يأخذ استعراض الحضور الإقليمي العناصر التالية في الحسبان، بدون أن يقتصر عليها:

أ ) مدى تطبيق أحكام القرار 25 (ال‍مراجَع في دبي، 2018) من جانب مكتب تنمية الاتصالات والأمانة العامة والمكتبين الآخرين بالاتحاد حسب الاقتضاء؛

ب) كيف يمكن للتدابير الرامية لتحقيق مزيد من اللامركزية أن تكفل كفاءة أكبر بتكلفة أقل، مع مراعاة المساءلة والشفافية؛

ج) نتائج الاستقصاءات الماضية لقياس مستوى رضاء الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنظمات الإقليمية للاتصالات عن الحضور الإقليمي للات‍حاد؛

د ) مساعدة البلدان النامية من أجل المشاركة في أنشطة الاتحاد؛

ه ) مدى الازدواج المحتمل بين بعض وظائف المقر الرئيسي للات‍حاد ومكاتبه الإقليمية؛

و ) مستوى الاستقلال في اتخاذ القرار الممنوح حالياً للمكاتب الإقليمية، وما إذا كان تمتعها بمزيد من الاستقلالية يمكن أن يعزز كفاءتها وفعاليتها؛

ز ) فعالية التعاون والتنسيق بين المكاتب الإقليمية للات‍حاد والمنظمات الإقليمية للاتصالات وغيرها من المنظمات الإنمائية والمالية الدولية والإقليمية؛

ح) كيف يمكن للحضور الإقليمي وتنظيم الأنشطة في الأقاليم أن يساهما في تعزيز المشاركة الفعّالة لجميع البلدان في أعمال الات‍حاد؛

ﻁ) الموارد المتاحة حالياً للمكاتب الإقليمية من أجل الحدّ من الفجوة الرقمية؛

ي) الهيكل الأمثل للحضور الإقليمي للات‍حاد، بما في ذلك عدد المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق وموقعها.

وينبغي في إعداد هذا الاستعراض التماس مساهمات من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات الذين يستفيدون من الحضور الإقليمي للات‍حاد، ومن المكاتب الإقليمية ومن المنظمات الإقليمية والدولية وغيرها من الكيانات ذات الصلة.

وينبغي للأمين العام تقديم تقرير عن هذا الاستعراض إلى ال‍مجلس في دورته لعام 2020 لكي ينظر فيه ويتخذ التدابير المناسبة بشأنه.

\* \* \* \* \* \* \* \* \* \*

|  |
| --- |
| المقترح ACP/64A1/5 - ملخص:  تود إدارات الدول الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات إدخال تعديلات على *القرار 30 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية*. |

الاتحاد الدولي للاتصالات هو وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويعمل على توزيع الطيف الراديوي والمدارات الساتلية في العالم، وعلى تصميم المعايير التقنية التي تضمن التواصل بين الشبكات والتكنولوجيات بصورة سلسة، والسعي إلى تحسين نفاذ المجتمعات غير المخدومة في شتى أنحاء العالم إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.[[3]](#footnote-3)1

اقترح فريق العمل التابع للمجلس المعني بالخطتين الاستراتيجية والمالية للفترة 2023-2020 على المجلس في دورته لعام 2018 *الغاية 1 – النمو: إتاحة وتعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة استخدامها دعماً للاقتصاد والمجتمع الرقميين*، وسيعرض هذا الاقتراح على مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد لعام 2018 لكي تعتمده الدول الأعضاء.

وفي إطار المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC‑17) الذي عُقد في بوينس آيرس، الأرجنتين، في عام 2017، كان أحد الأهداف الرئيسية المعتمدة لقطاع تنمية الاتصالات هو "بناء مجتمع رقمي شامل: دعم تطوير واستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها لتمكين الأشخاص والمجتمعات تحقيقاً للتنمية المستدامة".[[4]](#footnote-4)2

وبالتالي، فإن من بالغ الأهمية إبراز المجالات الرئيسية ذات الصلة في الاقتصاد الرقمي، مما يؤيد **القرار 30** ويدعم الانتقال من خلال الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة والناشئة واعتماد التدابير المناسبة في إطار ولاية الاتحاد لتيسير بناء الاقتصاد الرقمي.

المقترح

تود إدارات الدول الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات أن تقترح إدخال التعديلات التالية على القرار 30 (المراجَع في بوسان، 2014) لكي ينظر فيها مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018.

MOD ACP/64A1/5

القـرار 30 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية  
والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* قرارات الأمم المتحدة حول برامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

*ب)* القرار 72/200 للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة؛

*ج)* القرار 72/228 للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية؛

*ﺩ )* القرار 70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"؛

*ﻫ )* القرار 135 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن دور الات‍حاد الدولي للاتصالات في تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي تقديم المساعدة التقنية والمشورة للبلدان النامية[[5]](#footnote-5)1 وتنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقاليمية ذات الصلة،

وإذ يعترف

*ﺃ )* بأهمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة تمكّن من تسخير الإمكانات والفرص التي يتيحها الابتكار الرقمي لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المعنية وتساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDG) السبعة عشر التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار 70/1؛

*ﺏ)* بأن من غير الممكن تحقيق رؤية مجتمع معلومات والتحول إلى الاقتصاد الرقمي دون اعتماد مبدأ الشمولية،

وقد أخذ علماً

*أ )* بالقرار 16 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC) بشأن التدابير والإجراءات الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

*ﺏ)* الناتج 4.4 للهدف 4 من خطة عمل بوينس آيرس بشأن المساعدات المركزة إلى أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية؛

*ج)* القرار 1 (دبي، 2012) للمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية، بشأن التدابير الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول ال‍جزرية الصغيرة النامية من أجل نفاذ أكبر إلى شبكات الألياف البصرية الدولية،

وإذ يساوره القلق

*أ )* لأن عدد أقل البلدان نمواً لا يزال مرتفعاً رغم التقدم المحرز في السنوات الأخيرة ولأنه من الضروري معالجة هذه الحالة؛

*ب)* لأن التحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لا تزال تمثل تهديداً لبرنامج التنمية في هذه البلدان؛

*ج)* لأن أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية معرضة للدمار الذي تسببه الكوارث الطبيعية ونقص الموارد اللازمة للاستجابة لهذه الكوارث استجابة فعّالة؛

*د )* لأن الموقع الجغرافي للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية يمثل عائقاً أمام التوصيلية الدولية لشبكات الاتصالات مع هذه البلدان،

وإذ يدرك

أن تحسين شبكات الاتصالات وإتاحة التوصيلية الدولية لها في هذه البلدان سيشكل حافزاً يدفع باتجاه التكامل الاجتماعي والاقتصادي فيما بين القطاعات والتنمية الشاملة فيها ويتيح الفرصة لبناء مجتمعات المعرفة، والمشاركة في الاقتصاد الرقمي وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDG) السبعة عشر،

وإذ يذكّر

بالقرار السابق 49 (الدوحة، 2006) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية،

يقرر

دعم انتقال الدول الأعضاء المعنية إلى الاقتصاد الرقمي من خلال تسخير التكنولوجيات الجديدة والناشئة لصالحها ومساعدتها في إعداد الاستراتيجيات الرامية إلى تحسين البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتيسير هذا الانتقال،

يكلف الأمين العام ومدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بمواصلة استعراض حالة خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، التي حددتها الأمم المتحدة، والتي تحتاج إلى تدابير خاصة لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحديد مجالات الضعف الحرجة التي تتطلب إعطاءها الأولوية في التنفيذ؛

2 بمواصلة تقديم تدابير ملموسة إلى م‍جلس الات‍حاد تهدف إلى إدخال تحسينات حقيقية وتوفير مساعدة فعالة إلى هذه البلدان من البرنامج الطوعي الخاص للتعاون التقني ومن موارد الات‍حاد الخاصة ومصادر التمويل الأخرى؛

3 بالعمل لتأمين الهيكل الإداري والتشغيلي اللازم لتحديد احتياجات هذه البلدان ولضمان إدارة جيدة للموارد المخصصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

4 باقتراح تدابير جديدة وابتكارية، وكذلك شراكات أو تحالفات مع الهيئات الدولية والإقليمية الأخرى، من شأنها توليد أموال إضافية أو مشاريع مشتركة لتُستخدم في تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه البلدان، من أجل الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها الآليات المالية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، على النحو الموضح في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات؛

5 بمواصلة تحسين أدوات الاتحاد على شبكة الإنترنت في محاولة فعّالة لدمج جميع المبادئ التوجيهية والتوصيات والتقارير التقنية وأفضل الممارسات وحالات الاستعمال التي تعدها قطاعات الاتحاد، وتحديد الاستراتيجيات والآليات الكفيلة بتيسير استعمال هذه الأدوات بشكل استباقي وتمكين الدول الأعضاء من المبادرة باستعمالها لتسريع عملية نقل المعرفة؛

6 بتقديم تقرير سنوي إلى ال‍مجلس حول هذا الموضوع،

يكلف ال‍مجلس

1 بأن ينظر في التقارير المذكورة أعلاه ويتخذ التدابير المناسبة التي تمكّن الات‍حاد من الاستمرار في إبداء اهتمامه الشديد وتعاونه النشيط فيما يتعلق بتنمية خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه البلدان؛

2 بأن يخصص لهذه الغاية اعتمادات يحصل عليها من البرنامج الطوعي الخاص للتعاون التقني ومن موارد الات‍حاد الخاصة ومن أي مصادر تمويل أخرى، وتشجيع الشراكات بهذا الشأن بين جميع أصحاب المصلحة؛

3 بأن يتابع باستمرار تطور الوضع ويقدم تقريراً عن هذا الموضوع إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم،

يشجع أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

على مواصلة إيلاء أولوية عالية لأنشطة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشاريعها التي تعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، والتي من بينها تلك الأنشطة التي تمكن من تحسين ظروف التوصيلية الدولية، من خلال اعتماد أنشطة للتعاون التقني تموّلها مصادر ثنائية أو متعددة الأطراف، بما ينفع السكان عموماً،

يدعو الدول الأعضاء

إلى التعاون مع أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تعزيز ودعم المشاريع والبرامج الإقليمية ودون الإقليمية ومتعددة الأطراف والثنائية من أجل تطوير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكامل البنية التحتية للاتصالات مما يجعل تحسين ظروف التوصيلية الدولية ممكناً.

\* \* \* \* \* \* \* \* \* \*

|  |
| --- |
| المقترح ACP/64A1/6 - ملخص:  تود إدارات الدول الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات إدخال تعديلات على *القرار 48 (المراجَع في بوسان، 2014) بشأن إدارة الموارد البشرية وتنميتها* |

تقترح هذه المساهمة إدخال تعديلات على *القـرار 48 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) بشأن إدارة الموارد البشرية وتنميتها* لضمان إيلاء العناية الواجبة في الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) لأولويات إصلاح الأمم المتحدة (UN) والأولويات الأخرى على مستوى المنظومة وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة.

وينبغي للاتحاد الدولي للاتصالات، بصفته وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، أن ينظر في خطط إصلاح الإدارة والتنمية لمنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، التي بادر بها الأمين العام للأمم المتحدة. ونظراً لأهمية دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تمكين تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فإن من المهم أن يكون الاتحاد قادراً على التعاون بفعالية مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتتناول هذه المساهمة أيضاً أولويات أوسع نطاقاً على مستوى منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك المساواة بين الجنسين والتنوع الجنساني؛ ومكافحة الفساد والاحتيال والإبلاغ عن المخالفات؛ والاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في مكان العمل؛ والمساءلة والشفافية.

وقدمت وحدة التفتيش المشتركة أيضاً عدداً من التوصيات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية التي ينبغي الإحالة إليها في القرار 48.

المقترح

تود إدارات الدول الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات أن تقترح إدخال التعديلات التالية على *القـرار 48 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين بشأن إدارة الموارد البشرية وتنميتها*، وعلى الملحق 2 بهذا القرار (تيسير توظيف النساء في الاتحاد).

MOD ACP/64A1/6

القـرار 48 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

إدارة الموارد البشرية وتنميتها

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يُقـر

بالرقم 154 من دستور الات‍حاد الدولي للاتصالات،

وإذ يذكِّر

*أ )* بالقـرار 70 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن تعميم مبدأ المساواة بين الجنسين في الاتحاد وترويج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي ينص على إعطاء أولوية عليا لإدماج سياسات المساواة بين الجنسين في إدارة الات‍حاد والتوظيف فيه وتسيير أعماله؛

*ب)* بالخطة الاستراتيجية للات‍حاد المعروضة في القرار 71 (ال‍مراجَع في دبي، 2018) لهذا المؤتمر والحاجة إلى قوة عاملة عالية المهارات ومتفانية لتحقيق الغايات المنشودة،

وإذ يلاحظ

*أ )* السياسات[[6]](#footnote-6)1 المختلفة التي تتعلق بموظفي الات‍حاد، *بما في ذلك*، معايير السلوك في الخدمة المدنية الدولية التي وضعتها لجنة الخدمة المدنية الدولية (ICSC)، والنظام الأساسي والنظام الإداري لموظفي الات‍حاد، وسياسات الات‍حاد في مجال الأخلاقيات؛

*ب)* اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة قرارات منذ عام 1996 تشدد على ضرورة تحقيق التوازن بين الجنسين على مستوى منظومة الأمم المتحدة ككل؛

*ج)* المقرر 517 الذي اعتمده م‍جلس الات‍حاد في دورته لعام 2004 وعدّله آخر مرة في دورته لعام 2009، بشأن تعزيز الحوار بين الأمين العام ومجلس موظفي الات‍حاد؛

*د )* القرار 1253 الذي اعتمده ال‍مجلس في دورته لعام 2006 لتأسيس الفريق الثلاثي المعني بإدارة الموارد البشرية والتقارير المختلفة التي تقدم بها الفريق إلى ال‍مجلس بشأن الإنجازات التي حققها من قبيل إعداد الخطة الاستراتيجية ووضع سياسة الأخلاقيات وغير ذلك من الأنشطة؛

*ﻫ )* القرار 25 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن تقوية الحضور الإقليمي وخاصة بشأن أهمية الدور الذي تضطلع به المكاتب الإقليمية في نشر المعلومات المتعلقة بأنشطة الات‍حاد مع دوله الأعضاء وأعضاء القطاعات؛

*و )* الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية التي اعتمدها ال‍مجلس في دورته لعام 2009 (الوثيقة C09/56) كوثيقة حية؛

*ز )* خطة العمل على مستوى منظومة الأمم المتحدة ككل بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN‑SWAP)؛

*ﺡ)* طلبمجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة من جميع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة إعداد استراتيجيتها المتعلقة بالتكافؤ بين الجنسين من أجل تنفيذ استراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة في سبتمبر 2017؛

*ﻁ)* تقرير الأمين العامللأمم المتحدة بشأن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين وسياسة عدم التسامح إطلاقاً؛

*ﻱ)* التوصيات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة بشأن التنظيم والإدارة في الاتحاد، الصادر في عام 2016،

وإذ يلاحظ بقلق

نتائج تقرير وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة بعنوان "استعراض السياسات والممارسات فيما يخص المبلغين عن المخالفات في منظمات منظومة الأمم المتحدة" المتعلقة بالاتحاد،

وإذ يرحب

*أ )* بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة (الوثيقة A/72/492)، خاصةً القسم المتعلق بتبسيط إدارة الموارد البشرية؛

*ب)* بالقرار 72/266 B للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة، وقد نظر في تقرير الأمين العام بعنوان "تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: تنفيذ هيكل إداري جديد لتحسين الفعالية وتعزيز المساءلة"،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أهمية الموارد البشرية في الات‍حاد لتحقيق غاياته؛

*ب)* أن استراتيجيات الموارد البشرية في الات‍حاد ينبغي أن تؤكد على استمرار أهمية الحفاظ على قوة عاملة مدربة جيداً ومنصفة من حيث التوزيع الجغرافي، مع مراعاة قيود الميزانية؛

*ج)* الفائدة التي تعود على الات‍حاد والموظفين نتيجة تنمية الموارد البشرية إلى أقصى ما يمكن من خلال مختلف أنشطة تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك التدريب أثناء العمل وأنشطة التدريب وفقاً لمستويات التوظيف؛

*د )* الأثر الذي يتركه استمرار تطور الأنشطة في ميدان الاتصالات على الات‍حاد وعلى موظفيه، وحاجة الات‍حاد وموارده البشرية للتكيف مع هذا التطور من خلال التدريب وتنمية الموظفين؛

*ﻫ )* أهمية إدارة الموارد البشرية وتنميتها في دعم الغايات الاستراتيجية للاتحاد؛

*و )* الحاجة إلى اتباع سياسة توظيف مناسبة لاحتياجات الات‍حاد، بما في ذلك إعادة توزيع الوظائف وتوظيف موظفين متخصصين سواءً كانوا في بداية حياتهم الوظيفية أو كانت لديهم الخبرة في منظمات أخرى؛

*ز )* الحاجة إلى تحقيق التوزيع الجغرافي المنصف للموظفين المعينين في الات‍حاد؛

*ح)* الحاجة إلى تيسير توظيف المزيد من النساء في الفئتين الفنية وما فوقها، وخصوصاً في المستويات العليا؛

*ط)* التقدم المستمر الذي تشهده تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشغيلها، مما يترتب عليه الحاجة إلى تعيين موظفين متخصصين على أعلى مستويات الكفاءة؛

*ي)* أهمية تعزيز تعميم مبدأ المساواة بين الجنسين والمساواة في تمثيل المرأة،

يقـرر

1 أن تكون إدارة الموارد البشرية وتنميتها في الات‍حاد متوافقة باستمرار مع غايات الات‍حاد وأنشطته والنظام الموحد للأمم المتحدة؛

2 الاستمرار في تنفيذ توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

3 أن يبدأ فوراً، في حدود الموارد المالية المتاحة، وبقدر الإمكان عملياً، شغل الوظائف الشاغرة من خلال زيادة تنقل الموظفين الحاليين؛

4 اقتران التنقل الداخلي بالتدريب بقدر ما يمكن عملياً للتمكن من استخدام الموظفين حيثما تشتد الحاجة إليهم؛

5 تطبيق التنقل الداخلي بقدر الإمكان عملياً، لتغطية الاحتياجات التي تنشأ مع تقاعد الموظفين أو تركهم الخدمة في الات‍حاد، وذلك من أجل تخفيض مستويات التوظيف بدون إنهاء العقود؛

6 وفقاً لفقرة " *إذ يقـر*" أعلاه[[7]](#footnote-7)2، أن يستمر توظيف الموظفين في الفئتين الفنية وما فوقها على أساس دولي، وأن يجري الإعلان عن الوظائف المحددة من أجل التوظيف الخارجي على أوسع نطاق ممكن وأن ترسل إعلانات الوظائف الشاغرة إلى جميع إدارات الدول الأعضاء في الات‍حاد ومن خلال المكاتب الإقليمية؛ ويجب مع ذلك الاستمرار في توفير فرص الترقية المعقولة للموظفين الحاليين؛

7 أن تكون الأفضلية للمرشحين المتقدمين من مناطق العالم الممثلة تمثيلاً ضعيفاً في ملاك موظفي الات‍حاد، عندما يكون ملء الوظائف الشاغرة عن طريق التوظيف الدولي وعندما يتعين الاختيار من بين عدة مرشحين تتوافر فيهم المؤهلات المطلوبة للوظيفة، مع مراعاة التوازن بين الموظفين من النساء والرجال الإلزامي في النظام الموحد للأمم المتحدة؛

8 أنه يجوز التوظيف في الرتبة الأدنى مباشرة، عندما يكون ملء الوظائف الشاغرة عن طريق التوظيف الدولي، إذا لم يتقدم أي مرشح تستوفى فيه جميع المؤهلات المطلوبة، على أن يكون مفهوماً أن المرشح المعني الذي لا يستوفي جميع متطلبات المنصب سيتعين عليه استيفاء شروط معينة قبل إعطائه مسؤوليات هذا المنصب كاملة وترقيته إلى الرتبة المحددة أصلاً لهذا المنصب،

يكلف الأمين العام

1 بأن ينفذ أفضل السياسات والممارسات المتعلقة بالموارد البشرية لضمان أن يحقق الات‍حاد أهدافه الإدارية، مع مراعاة الأمور المذكورة في الملحق الأول بهذا القرار؛

2 بأن يستمر، بمساعدة لجنة التنسيق وبالتعاون مع المكاتب الإقليمية، في إعداد وتنفيذ خطط متوسطة الأجل وأخرى طويلة الأجل في مجال إدارة الموارد البشرية وتنميتها، بغية تلبية احتياجات الات‍حاد وأعضائه وموظفيه، بما في ذلك وضع معايير مرجعية في إطار تلك الخطط؛

3 بأن يستمر في سياسات وإجراءات التوظيف التي ترمي إلى تيسير التوزيع الجغرافي المنصف وتمثيل الجنسين بين الموظفين المعينين (انظر الملحق الثاني بهذا القرار)؛

4 بأن يوظف موظفين متخصصين في بداية حياتهم الوظيفية في المستوى P.2/P.1 كلما كان ذلك مناسباً وفي حدود الموارد المالية المتاحة، مع مراعاة التوزيع الجغرافي والتوازن بين الموظفين من النساء والرجال؛

5 بأن يقوم، بغية مواصلة تدريب الموظفين لتعزيز الكفاءات المهنية المتخصصة في الات‍حاد، استناداً إلى مشاورات مع الموظفين، حسب الاقتضاء، بدراسة كيفية تنفيذ برنامج تدريب‍ي لكل من المديرين وموظفيهم في حدود الموارد المالية المتاحة في الات‍حاد بأكمله، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى ال‍مجلس؛

6 بأن يستمر في تقديم تقاريره السنوية إلى ال‍مجلس حول تطبيق الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية وأن يقدم إلى ال‍مجلس، إلكترونياً إن أمكن، إحصاءات تتعلق بالمسائل الواردة في الملحق الأول بهذا القرار، وعن التدابير الأخرى المتخذة عملاً بهذا القرار؛

7 بأن يقوم، على النحو المطلوب في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بتقديم تقرير عن التقدم المحرز فيما يتعلق بمكافحة الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في مكان العمل إلى المجلس وموافاته بالمستجدات، حسب الاقتضاء؛

8 أن ينظر في نتائج تقرير وحدة التفتيش المشتركة بعنوان "استعراض السياسات والممارسات فيما يخص المبلغين عن المخالفات في منظمات منظومة الأمم المتحدة" المتعلقة بالاتحاد، ويقدم تقريراً إلى المجلس بشأن التدابير المتخذة،

يكلف ال‍مجلس

1 بأن يكفل توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لمعالجة المسائل المتعلقة بإدارة الموارد البشرية وتنميتها في الات‍حاد فور ظهورها، وذلك في حدود الميزانية المعتمدة؛

2 بأن ينظر في تقارير الأمين العام بشأن هذه المواضيع وأن يبت في الإجراءات التي يتعين اتخاذها؛

3 بأن يخصص الموارد المناسبة للتدريب أثناء العمل وفقاً لبرنامج محدد على أن تمثل هذه الموارد بقدر ما يمكن عملياً نسبة مستهدفة قدرها 3 في المائة من الميزانية المحددة للنفقات الخاصة بالموظفين؛

4 بأن يتابع مسألة التوظيف بأكبر قدر ممكن من الاهتمام، وأن يعتمد في حدود الموارد الموجودة وتماشياً مع النظام الموحد للأمم المتحدة، ما يراه ضرورياً من التدابير بغية جذب العدد الكافي من المرشحين المؤهلين إلى وظائف الات‍حاد على أن يأخذ في الحسبان بصورة خاصة الفقرات *ب)* و*ج)* و*ح)* و*ط)* من "*وإذ يضع في اعتباره*" أعلاه.

ال‍ملحق 1 بالقرار 48 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

أمور ينبغي أن يتناولها التقرير المقدم إلى المجلس  
بشأن مسائل الموظفين، بمن فيهم موظفو المكاتب الإقليمية  
ومكاتب المناطق، ومسائل التوظيف

- الاتساق بين أولويات الات‍حاد الاستراتيجية ومهام الموظفين ووظائفهم

- سياسة المسار الوظيفي للموظفين وترقيتهم

- سياسة العقود

- التقيّد بسياسات/توصيات النظام الموحد للأمم المتحدة

- استعمال أفضل الممارسات

– عمليات التوظيف والانفتاح

- التوازن بين التوظيف الخارجي والتوظيف الداخلي

- توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك خدمات ومرافق للموظفين ذوي الإعاقة

- برامج إنهاء الخدمة الطوعي والتقاعد المبكر

- تخطيط تعاقب الموظفين

- الوظائف قصيرة الأجل

- الخصائص العامة لتنفيذ خطة لتنمية الموارد البشرية توضح نتائج العمل المصممة "لضمان كفاءة وفعالية استخدام الموارد البشرية والمالية والرأسمالية، وبيئة عمل آمنة ومأمونة وتشجع على العمل"

- النفقات الإجمالية لتنمية الموظفين بما في ذلك تجزئة خطة التنمية إلى بنود محددة

- تحليل اتساق حزمة تعويضات الات‍حاد مع النظام الموحد للأمم المتحدة، بهدف دراسة جميع عناصر تعويضات الموظفين مع العناصر الأخرى للموارد البشرية، وذلك لالتماس سبل تخفيف العبء الواقع على الميزانية

- تحسين الخدمات المقدمة المتعلقة بالموارد البشرية

- تقييم أداء الموظفين وتقارير التقييم

- الموظفون في المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق

- التدريب أثناء الخدمة (بدون انقطاع المهام)

- التدريب الخارجي (مع انقطاع المهام)

- التمثيل الجغرافي

- التوازن بين الجنسين

- تصنيف الموظفين بحسب العمر

- الحماية الاجتماعية للموظفين

- مرونة شروط العمل

- العلاقة بين الإدارة والموظفين

- التنوع في مكان العمل

- استعمال الأدوات الحديثة للإدارة

- ضمان الأمان الوظيفي

- الروح المعنوية لدى الموظفين والتدابير لتحسينها

- التعبير عن وجهات نظر جميع الموظفين بشأن الجوانب المختلفة للعمل والعلاقات في المنظمة باستخدام الاستطلاعات والاستبيانات (حسب الاقتضاء) لجمع البيانات

- الاستنتاجات والمقترحات القائمة على تحديد وتحليل مواطن القوة ومواطن الضعف (المخاطر) فيما يتعلق بتنمية الموظفين في الات‍حاد والتعديلات المقترح إدخالها على النظام الأساسي والنظام الإداري للموظفين

- التدابير المتعلقة بتيسير توظيف النساء، على النحو الموضح في الملحق 2 بهذا القرار.

ال‍ملحق 2 بالقرار 48 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

تيسير توظيف النساء في الات‍حاد

1 ينبغي للات‍حاد أن يقوم بالترويج على أكبر نطاق ممكن لإعلانات الوظائف الشاغرة من أجل تشجيع النساء المؤهلات والقديرات على تقديم طلبات التوظيف.

2 تُشجَّع الدول الأعضاء في الات‍حاد على تقديم ترشيح نساء مؤهلات.

3 ينبغي لإعلانات الوظائف الشاغرة أن تشجع النساء على تقديم طلباتهن.

4 ينبغي تعديل إجراءات التوظيف المتبعة في الات‍حاد حرصاً على أن تصل النسبة المستهدفة للنساء، في كل مرحلة من مراحل الفرز وإذا كان عدد الطلبات يسمح بذلك، إلى 50 في المائة من مجموع المترشحين المنتقلين إلى المرحلة التالية.

5 يجب أن يرد اسم امرأة واحدة على الأقل في كل قائمة من قوائم المترشحين القصيرة المقدمة إلى الأمين العام أو إلى مندوبيهم بغرض التعيين، إلا إذا لم تكن هناك مترشحات مؤهلات.

\* \* \* \* \* \* \* \* \* \*

|  |
| --- |
| المقترح ACP/64A1/7 - ملخص:  تود إدارات الدول الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات إدخال تعديلات على *القـرار 70 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) بشأن تعميم مبدأ المساواة بين الجنسين في الاتحاد وترويج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات* |

مقدمة

تقترح هذه المساهمة إدخال عدد من التعديلات على القرار 70 بما في ذلك ضمان أن ينظر الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) في خطط الأمم المتحدة لإصلاح الإدارة والتنمية على مستوى منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً. وتكتسي هذه الإصلاحات أهمية بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة لدعم تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتشمل التعديلات تناول دور الاتحاد في دعم تحقيق عناصر أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

وتشمل التعديلات المقترحة أيضاً النظر في أولويات أخرى على مستوى المنظومة، مثل التأكيد مجدداً على المساواة بين الجنسين في تنفيذ خطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) ورصدها، وتنفيذ المرحلة الثانية من خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين (UN-SWAP 2.0)، واستراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2017 لتحقيق التكافؤ الكامل بين الجنسين على مستوى منظومة الأمم المتحدة ككل.

وتهدف التعديلات المقترحة أيضاً إلى تعزيز القرار وتوضيحه وتحديثه.

المقترح

تود إدارات الدول الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات أن تقترح على مؤتمر المندوبين المفوضين إدخال تعديلات على *القـرار 70 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) بشأن تعميم مبدأ المساواة بين الجنسين في الاتحاد وترويج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات*.

MOD ACP/64A1/7

القـرار 70 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

تعميم مبدأ المساواة بين الجنسين في الاتحاد وترويج المساواة بين الجنسين  
وتمكين المرأة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكّر

*أ )* بالمبادرة التي اتخذها قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد (ITU‑D) في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC) (فاليتا، 1998) التي أدت إلى اتخاذ القرار 7 (فاليتا، 1998) الذي أحيل إلى مؤتمر المندوبين المفوضين (مينيابوليس، 1998) والذي نصَّ على إنشاء فريق مهام في الات‍حاد معني بالمساواة بين الجنسين؛

*ب)* بتأييد مؤتمر المندوبين المفوضين للقرار 7 (فاليتا، 1998) بموجب قراره 70 (مينيابوليس، 1998) الذي يقرر فيه المؤتمر إدماج منظور المساواة بين الجنسين[[8]](#footnote-8)1 في تنفيذ جميع البرامج وخطط العمل في الات‍حاد؛

*ج)* بالقرار 55 (ال‍مراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات الذي يشجع على تعميم منظور المساواة بين الجنسين في أنشطة قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد (ITU‑T)؛

*ﺩ )* بالقرار 55 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات والذي يقضي بأن يحافظ مكتب تنمية الاتصالات على روابط وثيقة وتعاون كبير، حسب الاقتضاء، مع فريق المهام التابع للات‍حاد والمعني بقضايا المساواة بين الجنسين الذي أنشأه م‍جلس الات‍حاد في دورته لعام 2013 في إطار الأمانة العامة للات‍حاد ومع فريق العمل المعني بقضايا المساواة بين الجنسين التابع للجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية، من خلال الدعم المتبادل لتعميم المساواة بين الجنسين في الات‍حاد، وتوحيد الجهود من أجل القضاء على أشكال عدم المساواة في النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها، وذلك بهدف بناء مجتمع معلومات خالٍ من التمييز وقائم على المساواة؛

*ﻫ )* بالقرار 1327 الذي اعتمده ال‍مجلس في دورته لعام 2011 بشأن دور الات‍حاد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتمكين النساء والفتيات؛

*ﻭ )* بقراريْ ال‍مجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC) رقم 2012/24 بشأن تعميم منظور المساواة بين الجنسين في جميع سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة، والذي رحب بوضع خطة عمل على مستوى منظومة الأمم المتحدة ككل بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UNSWAP)[[9]](#footnote-9)2، ورقم 2018/7 الذي يشير إلى أن تنفيذ المرحلة الثانية (2022‑2018) من خطة العمل (UN-SWAP 2.0) لمعالجة مجالات الضعف الهيكلية المستمرة، بما في ذلك الهيكل الجنساني والمساواة بين الجنسين وتخصيص الموارد وتقييم القدرات، لضمان التنفيذ الناجح لخطة العمل المحدَّثة؛

*ﺯ )* بالقرار 70/125 للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يلتزم بسد الفجوة الرقمية بين الجنسين وتعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بما في ذلك من خلال التركيز من جديد على نوع الجنس في تنفيذ ورصد مسارات العمل؛

*ﺡ)* بالقرار 70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الذي ينص على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات ويقر بأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات يسهم إسهاماً حاسماً في إحراز تقدم نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة (SDG) ومقاصدها،

وإذ يلاحظ

*أ )* التزام الأمين العام للأمم المتحدة بتحقيق التكافؤ الكامل بين الجنسين على مستوى منظومة الأمم المتحدة ككل من خلال إطلاق استراتيجية في عام 2017 كبداية لحملة على نطاق المنظومة للنهوض بهذه الأولوية، على النحو المشار إليه في القرار 72/234 للجمعية العامة للأمم المتحدة؛

*ب)* الولاية الثلاثية المسندة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمتمثلة في الاضطلاع بمهام دعم وضع المعايير وتنسيقها وتنفيذها لتوفير منصة فعّالة لتقديم النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

*ج)* الاستنتاجات المتفق عليها في الدورتين الحادية والستين والثانية والستين للجنة المعنية بوضع المرأة، التي تعزز التغيير الرقمي من أجل تمكين المرأة بما يشمل المرأة الريفية، وتدعم استفادتها من تنمية المهارات من خلال توسيع نطاق فرص التعليم والتدريب في مجالات منها تكنولوجيا الاتصالات والإلمام بالمعارف الرقمية،

وإذ يلاحظ أيضاً

*أ )* قرار م‍جلس الات‍حاد في دورته لعام 2013 الذي أقر سياسة الات‍حاد من أجل المساواة بين الجنسين وتعميمها (GEM) بهدف دمج منظور المساواة بين الجنسين في الاتحاد ككل وتسخير قدرة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين النساء والرجال على السواء؛

*ب)* أن الات‍حاد يُدرج في خطته الاستراتيجية قضايا المساواة بين الجنسين لإجراء المناقشات وتبادل الأفكار من أجل تحديد خطة عمل ملموسة عبر المنظمة بأكملها لمعالجة القضايا والحواجز مع تحديد مواعيد وأهداف واضحة،

وإذ يعترف

*أ )* بأن المجتمع ككل، خاصة في سياق مجتمع المعلومات والمعرفة، سيستفيد من مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في وضع السياسات واتخاذ القرارات وفي الوصول على قدم المساواة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ب)* بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (ICT) أدوات في سبيل تحقيق المساواة بين المرأة والرجل وتمكين المرأة، ويُعترف بها كجزء لا يتجزأ من المجتمعات التي يساهم ويشارك فيها كل من الرجل والمرأة بشكل أساسي؛

*ج)* بأن نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، المتمثلة في إعلان مبادئ جنيف وخطة عمل جنيف والتزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، تعرض مفهوم مجتمع المعلومات وأنه يجب الاستمرار في بذل الجهود في هذا السياق من أجل سد الفجوة الرقمية بين الجنسين، وإزالة الحواجز التي تحول دون المساواة بين الجنسين في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنفاذ إليها، وإدراج منظور المساواة بين الجنسين؛

*د )* بأن بيان الحدث الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات على انعقادها (WSIS+10) حول تنفيذ نتائج القمة أعلن الحاجة إلى ضمان أن يتيح مجتمع المعلومات تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع مجالات المجتمع وفي جميع عمليات صنع القرار؛

*ه‍ )* بوجود عدد متزايد من النساء في قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللاتي يتمتعن بسلطة صنع القرار بما في ذلك في الوزارات ذات الصلة والهيئات التنظيمية الوطنية ودوائر الصناعة، واللاتي ينبغي لهن النهوض بأعمال الات‍حاد من أجل تشجيع الفتيات على اختيار مسار وظيفي في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة والفتيات؛

*و )* بوجود حاجة متزايدة إلى سد الفجوة الرقمية بين الجنسين لتمكين النساء والفتيات، مع اهتمام خاص بالنساء في المناطق الريفية والحضرية والمهمشة؛

*ﺯ )* بأن الدول الأعضاء التزمت بتحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة (SDG5): تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبأن المساواة بين الجنسين ينبغي أن تعمَّم في جميع أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات،

وإذ يعترف كذلك

*أ )* بالتقدم الذي تم تحقيقه، سواء في الات‍حاد أو بين الدول الأعضاء، في زيادة الوعي بأهمية تعميم منظور المساواة بين الجنسين في جميع برامج عمل الات‍حاد وزيادة عدد النساء العاملات من الفئة الفنية في الات‍حاد، خاصة على مستوى الإدارة العليا، والعمل في الوقت نفسه على تحقيق تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء للوصول إلى الوظائف والأعمال في فئة الخدمات العامة؛

*ب)* بالنجاح الذي شهده "اليوم الدولي للفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" الذي ينظمه الات‍حاد والذي يُعقد سنوياً في الخميس الرابع من شهر أبريل؛

*ﺝ)* بالاستمرار في جائزة المساواة بين الجنسين وتعميمها في مجال التكنولوجيا (GEM-TECH) تحت الاسم الجديد "جائزة متساوون في مجال التكنولوجيا"، كجائزة خاصة يمنحها الاتحاد وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تكريماً لذوي الأداء المتميز والأدوار النموذجية في المساواة بين الجنسين وتعميمها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*د )* بالاهتمام الكبير بأعمال الات‍حاد في مجال المساواة بين الجنسين والاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منظومة الأمم المتحدة، ومنها الشراكة العالمية EQUALS وجائزة "متساوون في مجال التكنولوجيا" التي تمنحها الأمم المتحدة والاتحاد معاً لمن يعد قدوة يحتذى بها في مجال المساواة بين الجنسين،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* التقدم الذي أحرزه الاتحاد في جمع ونشر البيانات والتحليلات التي تساعد في الاطلاع على مختلف جوانب النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمشاركة فيها وآثارها على المساواة بين الجنسين؛

*ب)* النتائج التي توصل إليها فريق المهام الداخلي المعني بالمساواة بين الجنسين التابع للاتحاد من أجل تعزيز هذه المساواة؛

*ج)* الدراسة التي أجراها قطاع تقييس الاتصالات عن النساء في مجال تقييس الاتصالات، واستكشاف وجهات النظر والأنشطة المتعلقة بتعميم منظور المساواة بين الجنسين في قطاع تقييس الاتصالات، وتحديد درجة المشاركة الفعّالة للمرأة في جميع أنشطة قطاع تقييس الاتصالات في الات‍حاد،

وإذ يلاحظ كذلك

*أ )* الحاجة إلى أن يواصل الات‍حاد دراسة وتحليل تأثير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وجمع بيانات وإجراء إحصاءات بهذا الشأن وتقييم الآثار وتشجيع فهم أفضل لهذه المسائل؛

*ب)* الدور الذي ينبغي أن يمارسه الات‍حاد بوضع مؤشرات تتصل بالمساواة بين الجنسين في قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي من شأنها أن تسهم في الحد من التفاوت في النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وحيازتها وفي تعميم المساواة بين الجنسين على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، وتقديم تقارير عن هذه المؤشرات؛

*ج)* الحاجة إلى مزيد من العمل لكفالة تعميم المساواة بين الجنسين في جميع سياسات الات‍حاد وفي برامج العمل وأنشطة نشر المعلومات والمنشورات ولجان الدراسات والندوات وورش العمل والمؤتمرات في الات‍حاد؛

*د )* الحاجة إلى تعزيز مشاركة النساء والفتيات في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سن مبكرة لضمان أنّ المدخلات الرامية إلى زيادة تطوير السياسة العامة بشأن المجالات المطلوبة تساهم في تمكينهن؛

*ه‍ )* الحاجة إلى أدوات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين النساء وتسهيل نفاذهن إلى سوق العمل في القطاع المنظَّم غير التقليدي،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار

التعديلات التي أدخلت على القرار 48 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن إدارة وتنمية الموارد البشرية، التي تحدد الإجراءات لتسهيل تعيين النساء في الات‍حاد،

يشجع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 على اتخاذ إجراءات تعزز تعميم منظور المساواة بين الجنسين في تعلم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى الحكومات والقطاعين العام والخاص والهيئات الأكاديمية بما في ذلك في المناطق الريفية والمناطق النائية؛

2 على استعراض ومراجعة سياساتها وممارساتها، حسب الاقتضاء، لكفالة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في التعيين والاستخدام والتدريب والترقية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أساس من العدل والإنصاف؛

3 على تيسير بناء القدرات وتوظيف الرجال والنساء على قدم المساواة في ميدان الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك الوظائف العليا ذات المسؤولية في إدارات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهيئات الحكومية والتنظيمية والمنظمات الحكومية الدولية وفي القطاع الخاص؛

4 على استعراض سياساتها واستراتيجياتها المتصلة بمجتمع المعلومات لكفالة إدراج منظور المساواة بين الجنسين في جميع الأنشطة، وتعزيز التوازن بين الجنسين من أجل الحصول على فرص متساوية من خلال استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحيازتها؛

5 على تعزيز وزيادة اهتمام النساء والفتيات بمجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بمن فيهن في المناطق الريفية والمناطق النائية، وإتاحة الفرص لهن للعمل في هذا المجال، وذلك أثناء التعليم الابتدائي والثانوي والعالي والتعليم مدى الحياة؛

6 على جذب المزيد من النساء والفتيات للتطلع إلى مزاولة مهن في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والاعتراف بإنجازات القيادات النسائية في هذه المجالات؛

7 على تشجيع المزيد من النساء للاستفادة من فرص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإنشاء وتطوير أعمالهن، وتعزيز إمكانية المساهمة في النمو الاقتصادي؛

8 على تشجيع التمثيل المتوازن لكلٍّ من المرأة والرجل في الوفود المشاركة في مؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته؛

9 على المشاركة الفعّالة في الشراكة العالمية EQUALS وتعزيزها من أجل سد الفجوة الرقمية،

يقـرر

1 مواصلة الأعمال التي يقوم بها حالياً الات‍حاد الدولي للاتصالات، ولا سيما مكتب تنمية الاتصالات، للنهوض بالمساواة بين الرجل والمرأة لتعزيز دمج جوانب المساواة بين الجنسين في الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال التوصية باتخاذ تدابير بشأن اتباع سياسات وتطبيق برامج على الصُعد الدولية والإقليمية والوطنية بقصد تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، لا سيما في البلدان النامية[[10]](#footnote-10)3؛

2 إعطاء أولوية عليا لإدماج سياسات المساواة بين الجنسين في إدارة الات‍حاد والتوظيف فيه وتسيير أعماله، بحيث يصبح الات‍حاد منظمة رائدة في تنفيذ قيم المساواة بين الجنسين والمبادئ ذات الصلة من أجل الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين الرجال والنساء على السواء؛

3 إدماج منظور المساواة بين الجنسين في تنفيذ الخطط الاستراتيجية والخطط المالية للات‍حاد علاوةً على الخطط التشغيلية لقطاعات الات‍حاد وأمانته العامة؛

4 أن يقوم الات‍حاد بجمع ومعالجة البيانات الإحصائية المقدمة من البلدان وأن يضع مؤشرات تأخذ في الاعتبار قضايا المساواة بين الجنسين وتسلط الضوء على اتجاهات القطاع، فضلاً عن آثار استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحيازتها، بحسب نوع الجنس،

يكلف ال‍مجلس

1 بإيلاء أولوية عالية لرصد سياسة الات‍حاد بشأن المساواة بين الجنسين وتعميمها (GEM) بحيث يصبح الات‍حاد منظمة يُقتدى بها من حيث المساواة بين الجنسين وتسخير قدرة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين النساء والرجال؛

2 بمواصلة المبادرات الحالية والتوسع فيها والإسراع بعملية تعميم مبدأ المساواة بين الجنسين في الات‍حاد ككل، وذلك في حدود الموارد الحالية بالميزانية، ضماناً لبناء القدرات وتشجيع تعيين المرأة في مناصب عليا، بما فيها مناصب الات‍حاد التي يتم شغلها عن طريق الانتخاب؛

3 باستكشاف تخصيص موارد من ميزانية الاتحاد لتيسير تنفيذ هذا القرار إلى أقصى حد ممكن؛

4 بدراسة إمكانية قيام الات‍حاد، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة، باتخاذ التدابير المناسبة لتأسيس منصة إقليمية للنساء، مكرسة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات،

يكلف الأمين العام

1 بأن يواصل العمل على ضمان إدراج منظور المساواة بين الجنسين في برامج العمل ونهج الإدارة وأنشطة تنمية الموارد البشرية في الات‍حاد وأن يقدم تقريراً سنوياً مكتوباً إلى ال‍مجلس بشأن التقدم في تنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين وتعميمها وخطة العمل المتعلقة بها يبين توزيع فئات النساء والرجال داخل الات‍حاد، وكذلك مشاركة النساء والرجال في مؤتمرات الات‍حاد واجتماعاته وذلك من خلال بيانات إحصائية استناداً إلى نوع الجنس؛

2 بأن يكفل إدراج منظور المساواة بين الجنسين في جميع مساهمات الات‍حاد بشأن المجالات ذات الأولوية التي يتعين معالجتها من أجل تنفيذ خطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

3 بأن يولي الأولوية للتكافؤ بين الجنسين في تولي مناصب الفئة الفنية والفئات العليا في الات‍حاد، وخاصةً المناصب العليا، تماشياً مع استراتيجية التكافؤ بين الجنسين التي وضعها الأمين العام للأمم المتحدة؛

4 بأن يعطي الأولوية المناسبة للتوازن بين الجنسين عند الاختيار بين مرشحين لديهم مؤهلات متساوية مع مراعاة التوزيع الجغرافي (الرقم 154 من دستور الات‍حاد) والتوازن بين النساء والرجال؛

5 بتعديل إجراءات الات‍حاد الخاصة بالتعيين لضمان أن تكون، في كل مرحلة من مراحل التعيين، نسبة 50 في المائة من المرشحين الذين ينتقلون إلى المرحلة التالية من النساء؛

6 بأن يقدم تقريراً إلى مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل بشأن ما تحقق من نتائج وتقدم في إدخال منظور المساواة بين الجنسين في أعمال الات‍حاد وفي تنفيذ هذا القرار؛

7 بأن يتأكد من أن كل قائمة من قوائم الاختيار المسبق المقدمة إلى الأمين العام من أجل التعيين، تتضمن إمرأة؛

8 بأن يضمن التكافؤ بين الجنسين في تشكيل اللجان النظامية التابعة للات‍حاد؛

9 بتنظيم دورة تدريبية لجميع الموظفين بشأن تعميم المساواة بين الجنسين؛

10 بالاستمرار في دعم تعميم المساواة بين الجنسين بالتعاون مع منظمات أخرى ذات صلة من خلال مبادرات خاصة مثل جائزة "متساوون في مجال التكنولوجيا"، التي ينظمها الات‍حاد بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women)؛

11 بأن يبذل جهوده لتعبئة المساهمات الطوعية لهذا الغرض من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأي مصادر أخرى؛

12 بأن يشجع الإدارات على إعطاء فرص متكافئة للترشيحات من النساء والرجال لمناصب المسؤولين المنتخبين وأعضاء لجنة لوائح الراديو؛

13 بالتشجيع على إطلاق "الشبكة العالمية لصناع القرار من النساء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"؛

14 بالإعلان عن "دعوة إلى العمل" على مدى عام، مع التركيز على موضوع "المرأة والفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"؛

15 بأن يرفع هذا القرار إلى علم الأمين العام للأمم المتحدة في محاولة لزيادة التنسيق والتعاون في مجال وضع السياسات والبرامج والمشاريع التي ينفذها الات‍حاد والربط بين النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنطاق العريض واستعمالها وامتلاكها من جانب النساء والفتيات، وتشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وتنميتهن الاجتماعية والاقتصادية؛

16 بأن يفي بالتزامات تقديم التقارير على النحو المطلوب في خطة العمل على مستوى منظومة الأمم المتحدة ككل وضمان الامتثال لمؤشرات الأداء،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بأن يواصل الترويج في أوساط وكالات الأمم المتحدة الأخرى والدول الأعضاء في الات‍حاد وأعضاء قطاعاته "باليوم الدولي للفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" الذي يحتفل به سنوياً منذ عام 2011 يوم الخميس الرابع من شهر أبريل والذي تُدعى فيه شركات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمؤسسات الأخرى التي لديها دوائر تعمل في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤسسات التدريب في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والجامعات ومراكز البحوث وجميع المؤسسات المتصلة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تنظيم أنشطة للفتيات والشابات، فضلاً عن التدريب عبر الإنترنت و/أو ورش عمل ومخيمات يومية ومخيمات صيفية من أجل تعزيز وزيادة اهتمام النساء والفتيات وزيادة إتاحة الفرص لهن للعمل في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثناء التعليم الابتدائي والثانوي والعالي؛

2 بتوجيه نداء للمنظمات المعنية بالمرأة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم بحيث يمكنها الانضمام إلى الاحتفال باليوم الدولي للفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً عن توفير التدريب عبر الإنترنت و/أو ورش عمل ومخيمات يومية وغيرها من الأحداث؛

3 بمواصلة عمل مكتب تنمية الاتصالات في إطار تشجيع استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات، مما يساعدهن على التصدي لأوجه التفاوت وتيسير اكتساب المهارات اللازمة في الحياة،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 إلى تقديم مساهمات طوعية للات‍حاد لدعم تنفيذ هذا القرار إلى أقصى حد ممكن؛

2 إلى الاحتفال سنوياً باليوم الدولي للفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوم الخميس الرابع من شهر أبريل، والقيام كلما دعت الحاجة بتبادل الدروس المستفادة من أنشطة اليوم الدولي للفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" مع مكتب تنمية الاتصالات، ودعوة شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من الشركات التي لديها دوائر تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومؤسسات التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والجامعات ومراكز البحوث وجميع المؤسسات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تنظيم يوم مفتوح للفتيات؛

3 إلى تقديم الدعم والمشاركة الفعّالة في أعمال مكتب تنمية الاتصالات في إطار تشجيع استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والفتيات؛

4 إلى المشاركة الفعّالة في إطلاق "الشبكة العالمية لصناع القرار من النساء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" الرامية إلى تشجيع عمل الات‍حاد في إطار استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات بما في ذلك من خلال إقامة شراكات وبناء علاقات تآزر بين الشبكات الحالية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، فضلاً عن تعزيز الاستراتيجيات الناجحة للنهوض بالتوازن بين الجنسين في المناصب العليا في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإدارات والحكومات والهيئات التنظيمية والمنظمات الحكومية الدولية، بما فيها الات‍حاد، وفي القطاع الخاص؛

5 إلى تسليط الضوء على منظور المساواة بين الجنسين في المسائل قيد الدراسة في إطار لجان دراسات قطاع تنمية الاتصالات وبرامج خطة عمل بوينس آيرس؛

6 إلى مواصلة تطوير الأدوات الداخلية والمبادئ التوجيهية بشأن البرامج في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

7 إلى التعاون مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة الذين لديهم خبرة كبيرة في مجال تعميم مبدأ المساواة بين الجنسين في المشاريع والبرامج، بغية توفير تدريب متخصص للنساء على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

8 إلى تقديم الدعم اللازم بحيث يتسنى للنساء والفتيات الوصول إلى الدراسة والعمل في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال إتاحة الفرص وتحبيذ إدماجهن في عمليات التدريس والتعلم و/أو تشجيع تدريبهن المهني؛

9 إلى دعم و/أو تشجيع تمويل الدراسات والمشاريع والمقترحات التي تسهم في التغلب على عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسخيرها لتمكين النساء والفتيات؛

10 إلى القيام سنوياً بترشيح من يستحق من المنظمات والأفراد جائزة "متساوون في مجال التكنولوجيا".

\* \* \* \* \* \* \* \* \* \*

|  |
| --- |
| المقترح ACP/64A1/8 - ملخص:  تود إدارات الدول الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات إدخال تعديلات على *القرار 71 (المراجَع في بوسان، 2014) بشأن الخطة الاستراتيجية للات‍حاد* |

ينبغي للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، بصفته وكالة الأمم المتحدة (UN) المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، أن ينظر في خطط إصلاح الإدارة والتنمية التي بادر بها الأمين العام للأمم المتحدة. ونظراً لأهمية دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تمكين تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فإن من المهم أن يكون الاتحاد قادراً على التعاون بفعالية مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDG).

وينبغي أن يراعي الاتحاد أيضاً الأولويات على مستوى منظومة الأمم المتحدة ككل، بما في ذلك الالتزام بالتنوع والتكافؤ بين الجنسين وعدم التمييز. ويشمل ذلك زيادة تمثيل المرأة في مجالس الإدارة والمناصب العليا، وإزالة الحواجز المنهجية والتنظيمية التي تحول دون التنوع.

ويشمل أيضاً تقرير وحدة التفتيش المشتركة الصادر في عام 2016 عدداً من التوصيات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي، ولذلك ينبغي الإحالة إليه في القرار 71. وتشمل هذه التوصيات الدول الأعضاء المشاركة بفعالية في فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالخطتين الاستراتيجية والمالية، وإدارة الاتحاد التي تقوم بتحليل مؤشرات الأداء الرئيسية (KPI) لإعادة تقييم ما إذا كانت نتائج عمل الاتحاد تقاس بدقة وما إذا كانت الدول الأعضاء تتابع عن قرب عملية الإبلاغ عن كل مكون من مكونات الاتحاد من خلال إجراء استعراض دقيق لتنفيذ الخطة الاستراتيجية في المجلس.

المقترح

تود إدارات الدول الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات أن تقترح إدخال التعديلات التالية على *القرار 71 (المراجَع في بوسان، 2014)* لكي ينظر فيها مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد لعام 2018.

MOD ACP/64A1/8

القـرار 71 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

ال‍خطة الاستراتيجية للات‍حاد للفترة 2023‑2020

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* أحكام دستور الات‍حاد الدولي للاتصالات واتفاقيته بشأن السياسات والخطط الاستراتيجية؛

*ب)* المادة 19 من الاتفاقية بشأن مشاركة أعضاء القطاعات في أنشطة الات‍حاد؛

*ج)* القرار 70 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، الذي ينص على إدماج منظور المساواة بين الجنسين في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والخطة المالية للات‍حاد للفترة 2019‑2016 فضلاً عن الخطط التشغيلية لقطاعات الات‍حاد والأمانة العامة؛

*ﺩ )* القرار 72 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، الذي يؤكد أهمية التنسيق بين الخطط الاستراتيجية والمالية والتشغيلية باعتبار ذلك أساساً لقياس التقدم في تحقيق أهداف الات‍حاد وغاياته،

وإذ يرحب

بقراريْ الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 71/243 الصادر في 21 ديسمبر 2016 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التشغيلية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، ورقم 72/279 الصادر في 31 مايو 2018 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التشغيلية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية،

وإذ يلاحظ

التحديات التي يواجهها الات‍حاد في تحقيق أهدافه في ظل التغير المستمر في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن السياق الخاص بوضع الخطة الاستراتيجية وتنفيذها، على النحو المبين في الملحق 1 بهذا القرار،

وإذ يُقـر

*أ )* بالخبرة المكتسبة في تنفيذ الخطط الاستراتيجية السابقة للات‍حاد؛

*ب)* بالتوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة (JIU) بشأن التخطيط الاستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة الذي نُشر في 2012؛

*ج)* بالتوصيات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن استعراض التنظيم والإدارة في الاتحاد، الصادر في عام 2016؛

*ﺩ )* بأن التنسيق الفعّال بين الخطة الاستراتيجية والخطة المالية، على النحو المبين في الملحق 1 بالمقرر 5 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، يمكن تحقيقه من خلال إعادة توزيع موارد الخطة المالية على مختلف القطاعات ثم على الغايات والأهداف الواردة في الخطة الاستراتيجية، على النحو المعروض في الملحق 3 بهذا القرار،

يقـرر

اعتماد الخطة الاستراتيجية للفترة 2023‑2020 الواردة في الملحق 1 بهذا القرار،

يكلف الأمين العام

1 بأن يعمد، بالتنسيق مع مديري المكاتب الثلاثة، إلى وضع وتنفيذ إطار نتائج للات‍حاد فيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية للات‍حاد، تبعاً لمبادئ الميزنة على أساس النتائج (RBB) والإدارة على أساس النتائج (RBM)؛

2 بأن يعمد، بالتنسيق مع مديري المكاتب الثلاثة وفي إطار تقاريره السنوية إلى م‍جلس الات‍حاد، إلى تقديم تقارير مرحلية سنوية بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية وبشأن أداء الات‍حاد في تحقيق غاياته وأهدافه، بما في ذلك تقديم توصيات بتعديل الخطة في ضوء التغيرات في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و/أو نتيجة لتقييم الأداء، خاصة من خلال:

’1‘ تحديث أجزاء الخطة الاستراتيجية المتعلقة بالأهداف والنتائج والنواتج؛

’2‘ إدخال جميع التعديلات اللازمة لضمان أن تسهّل الخطة الاستراتيجية تنفيذ رسالة الات‍حاد، مع مراعاة المقترحات المقدمة من الأفرقة الاستشارية المختصة للقطاعات وقرارات المؤتمرات والجمعيات التي تعقدها القطاعات والتغييرات في التوجه الاستراتيجي لأنشطة الات‍حاد، في سياق الحدود المالية التي وضعها مؤتمر المندوبين المفوضين؛

’3‘ كفالة التنسيق بين الخطط الاستراتيجية والمالية والتشغيلية في الات‍حاد، ووضع الخطة الاستراتيجية المناسبة للموارد البشرية؛

3 بأن يوزع هذه التقارير على جميع الدول الأعضاء بعد أن ينظر ال‍مجلس فيها، على أن يحث هذه الدول على تعميمها على أعضاء القطاعات وكذلك على الكيانات والمنظمات المشار إليها في الرقم 235 من الاتفاقية والتي شاركت في هذه الأنشطة؛

4 بأن يواصل التعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة والكيانات الأخرى التابعة للمنظومة الإنمائية للأمم المتحدة والدول الأعضاء من أجل دعم التنفيذ الكامل للقرار 71/243 الصادر في 21 ديسمبر 2016 والقرار 72/279 الصادر في 31 مايو 2018 للجمعية العامة للأمم المتحدة،

يكلف ال‍مجلس

1 بالإشراف على ما يجري بعد ذلك من تطوير وتنفيذ لإطار نتائج الات‍حاد من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية للات‍حاد؛

2 بالإشراف على ما يجري بعد ذلك من تطوير وتنفيذ للخطة الاستراتيجية، وتعديل الخطة الاستراتيجية عند اللزوم بالاستناد إلى تقارير الأمين العام؛

3 بتقديم تقييم لنتائج الخطة الاستراتيجية إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم، إلى جانب الخطة الاستراتيجية المقترحة للفترة المقبلة ؛

4 باتخاذ التدابير المناسبة لدعم تنفيذ القرارين 71/243 و72/279 للجمعية العامة للأمم المتحدة،

يدعو الدول الأعضاء

إلى الإسهام بوجهات نظرها من المنظور الوطني والإقليمي بشأن مسائل السياسة العامة والنواحي التنظيمية والتشغيلية في عملية التخطيط الاستراتيجي التي يقوم بها الات‍حاد في الفترة السابقة لانعقاد مؤتمر المندوبين المفوضين القادم، من أجل:

- زيادة فعالية الات‍حاد في تحقيق أهدافه المعروضة في صكوك الات‍حاد، بأن تتعاون معه في تنفيذ الخطة الاستراتيجية؛

- مساعدة الات‍حاد في الوفاء بالتوقعات المتغيرة لدى جميع أعضائه في بيئة تتطور فيها البُنى الوطنية لتوفير خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطوراً مستمراً،

يدعو أعضاء القطاعات

إلى تقديم آرائهم بشأن خطة الات‍حاد الاستراتيجية من خلال القطاعات التي ينتمون إليها وأفرقتها الاستشارية.

\* \* \* \* \* \* \* \* \* \*

|  |
| --- |
| المقترح ACP/64A1/9 - ملخص:  شملت الغايات المحددة في الخطة الاستراتيجية الحاجة إلى دعم تطوير الاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي في المجتمع. ومع ذلك، لا يوضح أيٌّ من الأهداف أو النتائج كيف يمكن للاتحاد أن يدعم تطوير الاقتصاد الرقمي من خلال الرقمنة والتحول الرقمي. وعلى الرغم من إدراك أن الغايات والأهداف والنتائج الواردة في الخطة الاستراتيجية ينبغي أن تظل واسعة النطاق، فإنه ينبغي مع ذلك أن تشير الأهداف والنتائج إلى الغايات المنشودة لضمان الاتساق والمواءمة في تحقيقها. ومن ثم، يقدم هذا المقترح تعديلات طفيفة تهدف إلى سد الثغرات. |

مقدمة

اختتم فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالخطتين الاستراتيجية والمالية للفترة 2023-2020 (CWG-SFP) عمله المتعلق بوضع مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة 2023-2020. وتؤكد الغايات الواردة حالياً في مشروع الخطة الاستراتيجية الذي وضعه فريق العمل في صيغته النهائية أهمية الاقتصاد الرقمي. ومع ذلك، فإن هذا التركيز لا يبرز بشكل كاف في الأهداف والنتائج المحددة للقطاعات والمكون المشترك بين القطاعات.

وخلال الاجتماعات الثلاثة لفريق العمل، أجرى العديد من الأعضاء عدة مداخلات التي أيدت الاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي. وعلاوةً على ذلك، شمل المشروع الحالي للخطة الاستراتيجية (في إطار الغايتين 1 و4) مدخلات مقدمة من الأعضاء لدعم الاقتصاد الرقمي. وبالنظر إلى الأهمية التي أولاها الأعضاء لتطوير الاقتصاد الرقمي، فإن من بالغ الأهمية أن تساهم جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات في هذه الخطة. ولذلك، يتمثل الهدف من هذه التعديلات في تشجيع الاتحاد على صب مزيد من التركيز على تطوير الاقتصاد الرقمي ودعمه من خلال الرقمنة والتحول الرقمي.

المقترح:

تود إدارات الدول الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات أن تقترح إدخال تعديلات على الملحق 1 للقرار 71 يتعلق تحديداً بمختلف نتائج قطاع تنمية الاتصالات ونواتجه والأهداف المشتركة بين القطاعات ونتائجها.

القـرار 71 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

ال‍خطة الاستراتيجية للات‍حاد للفترة 2023-2020

MOD ACP/64A1/9#48507

الملحق 1 بالقرار 71 (المراجَع في دبي، 2018)

الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2023-2020

# 1 الإطار الاستراتيجي للاتحاد للفترة 2023-2020

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **التخطيط وفق الإدارة القائمة على النتائج 🡨** | **🡪 تنفيذ** | **الرؤية والرسالة** | **الرؤية** هي العالم الأفضل الذي يصبو إليه الاتحاد.  **الرسالة** تشير إلى الأهداف الشاملة الرئيسية للاتحاد وفقاً للصكوك الأساسية للاتحاد. | **القيم**: معتقدات الاتحاد العامة والمشتركة التي تقود أولوياته وتوجه جميع عمليات صنع القرار |
| **الغايات الاستراتيجية والمقاصد** | **الغايات الاستراتيجية** تشير إلى مقاصد الاتحاد رفيعة المستوى التي تساهم فيها الأهداف بشكلٍ مباشر أو غير مباشر. وهي تتصل بالاتحاد ككل.  **المقاصد** هي النتائج المتوقعة خلال فترة الخطة الاستراتيجية؛ وتقدم دلالة على تحقيق الغايات. وقد لا تتحقق المقاصد دائماً لأسباب قد تخرج عن سيطرة الاتحاد. |
| **الأهداف والنتائج** | **الأهداف** تشير إلى أغراض محددة للأنشطة القطاعية والأنشطة المشتركة بين القطاعات خلال فترة معينة.  **النتائج** تقدم دلالة على تحقيق الأهداف. وتقع النواتج عادةً ضمن سيطرة المنظمة جزئياً وليس كلياً. |
| **النواتج** | **النواتج** هي النتائج والمخرجات والمنتجات والخدمات النهائية الملموسة التي يحققها الاتحاد من خلال تنفيذ الخطط التشغيلية. |
| **الأنشطة** | **الأنشطة** هي مختلف الأعمال/الخدمات من أجل تحويل الموارد (المدخلات) إلى نواتج. ويمكن تجميع الأنشطة في شكل عمليات. |

## 1.1 الرؤية

"**مجتمع معلومات** يمكّنه **العالم الموصول** حيث تتيح **الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات** تحقيق وتسريع النمو و**التنمية الاجتماعيين والاقتصاديين المستدامين بيئياً** لكل فرد"

## 2.1 الرسالة

"**تشجيع وتيسير وتعزيز النفاذ ميسور التكلفة والشامل** إلى **شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وتطبيقاتها، واستعمالها** من أجل **النمو والتنمية الاجتماعيين والاقتصاديين المستدامين بيئياً**"

## 3.1 القيم

يدرك الاتحاد أن تحقيق رسالته، يتطلب أن يبني **الثقة** بين أعضائه ويحافظ عليها، وأن يحظى **بثقة** الجمهور بوجهٍ عام. وينطبق ذلك على ما يقوم به الاتحاد وعلى كيفية القيام به.

يلتزم الاتحاد ببناء هذه الثقة وصونها بصورة مستمرة من خلال ضمان أن تسترشد أعماله بالقيم التالية:

**الكفاءة:** التركيز على أهداف الاتحاد، واتخاذ القرارات استناداً إلى الدراسات المناسبة والبراهين والتجارب، واتخاذ إجراءات فعّالة ومراقبة النواتج وتفادي الازدواجية داخل الاتحاد؛

**الشفافية والمساءلة**: من خلال تعزيز عمليات الشفافية والمساءلة بغية التوصل إلى تحسين القرارات والتدابير والنتائج وإدارة الموارد، يعلن الاتحاد ويعرض التقدم المحرز في تحقيق غاياته؛

**الانفتاح**: إدراك احتياجات جميع أعضائه والاستجابة لها، فضلاً عن أنشطة وتوقعات المنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع التقني والهيئات الأكاديمية؛

**العالمية والحيادية**: يصل الاتحاد، بصفته وكالة من وكالات الأمم المتحدة، إلى جميع أنحاء العالم ويغطيها ويمثلها. وطبقاً للوثائق الأساسية للاتحاد، فإن عمليات الاتحاد وأنشطته تعبر عن الإرادة الفعلية لأعضائه ويفضل أن يكون ذلك بتوافق الآراء. ويعترف الاتحاد أيضاً بالهيمنة الشاملة لحقوق الإنسان، بما فيها الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية التماس معلومات وأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية، والحق في عدم التعرض لتدخل تعسفي يمس الخصوصية؛

**التركيز على الناس والتوجه نحو الخدمة والاستناد إلى النتائج**: يركز الاتحاد على الناس لتقديم النتائج التي تهم الجميع وتتمحور حول الناس. ومن أجل التوجه نحو الخدمة، يلتزم الاتحاد بمواصلة تقديم خدمات بجودة عالية وإرضاء المستفيدين وأصحاب المصلحة إلى أقصى درجة. ويستند الاتحاد إلى النتائج، فيسعى إلى تحقيق نتائج ملموسة وتعظيم أثر أعماله.

ينتظر الاتحاد من جميع موظفيه الالتزام بإخلاص بمعايير السلوك في الخدمة المدنية الدولية ومدونة الأخلاقيات للاتحاد. ويتنظر الاتحاد أيضاً أن يتمسك كل شريك بأعلى مستويات السلوك الأخلاقي.

## 4.1 الغايات الاستراتيجية

ترد فيما يلي الغايات الاستراتيجية للاتحاد وهي تدعم دور الاتحاد في تيسير التقدم في تنفيذ خطوط العمل المنبثقة عن القمة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

**الغاية 1 - النمو: إتاحة وتعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة استخدامها دعماً للاقتصاد والمجتمع الرقميين**

اعترافاً بدور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل تمكيني للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمستدامة بيئياً، سيعمل الاتحاد على تمكين وتعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة استخدامها، وتعزيز تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعماً للاقتصاد الرقمي، ومساعدة البلدان النامية على الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي. وللنمو في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثر إيجابي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الأجلين القصير والطويل، وكذلك على نمو الاقتصاد الرقمي، نحو بناء مجتمع رقمي شامل. ويلتزم الاتحاد بالعمل والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق هذه الغاية.

**الغاية 2 - الشمول: سد الفجوة الرقمية وتوفير نفاذ الجميع إلى النطاق العريض**

التزاماً بضمان استفادة الجميع بدون استثناء من الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سيعمل الاتحاد على سد الفجوة الرقمية من أجل بناء مجتمع رقمي شامل والتمكين من توفير النفاذ إلى النطاق العريض للجميع، بغية ألا يظل أحد غير موصول. وتركز عملية سد الفجوة الرقمية على شمول الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي، وعلى تعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإمكانية النفاذ إليها ومعقولية أسعارها واستخدامها في جميع البلدان والمناطق ومن أجل جميع الشعوب، بما في ذلك النساء والفتيات والشباب والسكان المهمشون والمستضعفون والأفراد من الفئات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا والشعوب الأصلية والمسنون وذوو الإعاقة.

**الغاية 3 - الاستدامة: التصدي للمخاطر والتحديات والفرص الناشئة الناجمة عن النمو السريع للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

بغية النهوض بالاستعمال النافع للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يدرك الاتحاد ضرورة التصدي للمخاطر والتحديات والفرص الناشئة عن النمو السريع للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويركز الاتحاد على تعزيز جودة الشبكات والأنظمة وموثوقيتها واستدامتها ومتانتها فضلاً عن بناء الثقة والأمن في استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبناءً على ذلك، سيعمل الاتحاد من أجل إتاحة اغتنام الفرص التي توفرها الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع العمل على الحد من الآثار السلبية للتبعات غير المرغوبة.

**الغاية 4 - الابتكار: الابتكار في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعماً للتحول الرقمي للمجتمع**

يقر الاتحاد الدور الحاسم للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التحول الرقمي للمجتمع. ويسعى الاتحاد إلى الإسهام في تهيئة بيئة تشجع الابتكار حيث تصبح تطورات التكنولوجيات الجديدة محركاً رئيسياً لتنفيذ خطوط العمل المنبثقة عن القمة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

**الغاية 5 - الشراكة: تعزيز التعاون بين أعضاء الاتحاد وجميع أصحاب المصلحة الآخرين، دعماً لجميع الغايات الاستراتيجية للاتحاد**

بغية تيسير تحقيق الغايات الاستراتيجية المذكورة أعلاه، يقر الاتحاد الحاجة إلى تعزيز المشاركة والتعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية والهيئات الأكاديمية والمجتمعات التقنية. ويقر الاتحاد أيضاً الحاجة إلى المساهمة في الشراكة العالمية لتعزيز دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة لتنفيذ خطوط العمل المنبثقة عن القمة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

## 5.1 المقاصد

تمثل المقاصد تأثيرات أعمال الاتحاد ونتائجها طويلة الأجل وتقدم دلالة على تحقيق الغايات الاستراتيجية. وسيعمل الاتحاد بالتعاون مع جميع المنظمات والكيانات الأخرى في العالم الملتزمة بالارتقاء باستعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والغرض من هذه المقاصد هو تحديد الاتجاه الذي ينبغي للاتحاد أن يركز فيه اهتمامه وتحقيق رؤية الاتحاد المتمثلة في عالم موصول خلال فترة السنوات الأربع للخطة الاستراتيجية. وتعبر المقاصد التالية لكل غاية من الغايات الاستراتيجية للاتحاد عن معايير محددة وقابلة للقياس وذات منحى عملي وواقعية وذات صلة ومحددة زمنياً ويمكن تتبعها.

**الجدول 1. المقاصد**

|  |
| --- |
| **المقصد** |
| **الغاية 1: النمو** |
| المقصد 1.1: في جميع أنحاء العالم، يتوفر النفاذ إلى الإنترنت لنسبة 65 في المائة من الأسر بحلول 2023 |
| المقصد 2.1: في جميع أنحاء العالم، يتاح استعمال الإنترنت لنسبة 70 في المائة من الأفراد بحلول 2023 |
| المقصد 3.1: بحلول 2023، ينبغي أن تكون أسعار النفاذ إلى الإنترنت أكثر اعتدالاً بنسبة 25 في المائة (سنة خط الأساس، 2017) |
| المقصد 4.1: بحلول 2023، تعتمد البلدان برنامجاً رقمياً/استراتيجية رقمية |
| المقصد 5.1: بحلول 2023، زيادة عدد اشتراكات النطاق العريض الثابت بنسبة 50 في المائة |
| المقصد 6.1: بحلول 2023، سيكون لدى %40 من البلدان أكثر من نصف اشتراكات النطاق العريض بسرعة تزيد عن Mbit/s 10 |
| المقصد 7.1: بحلول 2023، ينبغي أن تتفاعل نسبة %40 من السكان مع الخدمات الحكومية على الخط |
| **الغاية 2: الشمول** |
| المقصد 1.2: في العالم النامي، ينبغي توفير النفاذ إلى الإنترنت لنسبة 60 في المائة من الأسر بحلول 2023 |
| المقصد 2.2: في أقل البلدان نمواً (LDC)، ينبغي توفير النفاذ إلى الإنترنت لنسبة 30 في المائة من الأسر بحلول 2023 |
| المقصد 3.2: في العالم النامي، ستبلغ نسبة مستعملي الإنترنت من الأفراد 60 في المائة بحلول 2023 |
| المقصد 4.2: في أقل البلدان نمواً (LDC)، ستبلغ نسبة مستعملي الإنترنت من الأفراد 30 في المائة بحلول 2023 |
| المقصد 5.2: ينبغي خفض الفجوة المتعلقة بالقدرة على تحمل الأسعار بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بنسبة %25 بحلول 2023 (سنة خط الأساس، 2017) |
| المقصد 6.2: ينبغي ألا تزيد تكاليف خدمات النطاق العريض عن 3 في المائة من متوسط الدخل الشهري في البلدان النامية بحلول 2023 |
| المقصد 7.2: ينبغي أن تغطي خدمات النطاق العريض 96 في المائة من سكان العالم بحلول 2023 |
| المقصد 8.2: ينبغي تحقيق المساواة بين الجنسين في النفاذ إلى النطاق العريض وملكية الهواتف المحمولة بحلول 2023 |
| المقصد 9.2: ينبغي تهيئة بيئات تمكينية لضمان إمكانية نفاذ ذوي الإعاقة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع البلدان بحلول 2023 |
| المقصد 10.2: ينبغي تحسين نسبة الشباب/البالغين الذين يتمتعون بمهارات شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمقدار %40 بحلول 2023 |
| **الغاية 3: الاستدامة** |
| المقصد 1.3: بحلول 2023، تحسين تأهب البلدان في مجال الأمن السيبراني (من خلال إتاحة قدرات رئيسية: توفر استراتيجية وأفرقة استجابة وطنية للحوادث الحاسوبية/الطارئة وتشريعات) |
| المقصد 2.3: زيادة إعادة تدوير المخلفات الإلكترونية العالمية بنسبة 30 في المائة بحلول 2023 |
| المقصد 3.3: رفع نسبة البلدان التي لديها تشريعات بشأن المخلفات الإلكترونية إلى 50 في المائة بحلول 2023 |
| المقصد 4.3: بحلول 2023، ينبغي أن يكون صافي مقدار خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري باستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد ازداد بنسبة %30 بالمقارنة مع خط الأساس لعام 2015 |
| المقصد 5.3: بحلول 2023، ينبغي أن يكون لجميع البلدان خطة وطنية للاتصالات في حالات الطوارئ كجزء من استراتيجياتها الوطنية والمحلية بشأن الحد من مخاطر الكوارث |
| **الغاية 4: الابتكار** |
| المقصد 1.4: بحلول 2023، ينبغي أن يكون لدى جميع البلدان سياسات/استراتيجيات لتعزيز الابتكار القائم على الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات |
| **الغاية 5: الشراكة** |
| المقصد 1.5: زيادة الشراكات الفعّالة مع أصحاب المصلحة والتعاون مع المنظمات والكيانات الأخرى في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحلول 2023 |

## 6.1 إدارة المخاطر الاستراتيجية

مع مراعاة التحديات والتطورات والتحولات السائدة المحتمل أن تؤثر أكثر من غيرها على أنشطة الاتحاد خلال فترة الخطة الاستراتيجية، تم تحديد وتحليل وتقييم القائمة التالية المعروضة في الجدول أدناه للمخاطر الاستراتيجية الرئيسية. وتمت مراعاة هذه المخاطر عند تخطيط الاستراتيجية للفترة 2023-2020، كما تم تحديد تدابير التخفيف المقابلة، حسب الاقتضاء. وينبغي التأكيد على أن المخاطر الاستراتيجية ليس المقصود منها أن تمثل أوجه القصور في عمليات الاتحاد. فهي تمثل نظرة مستقبلية لأوجه عدم اليقين التي قد تؤثر في جهود تحقيق رسالة الاتحاد خلال فترة الخطة الاستراتيجية.

وقد قام الاتحاد بتحديد هذه المخاطر الاستراتيجية وتحليلها وتقييمها. وإلى جانب عمليات التخطيط الاستراتيجي التي تحدد الإطار العام لكيفية التخفيف من وطأة هذه المخاطر سيتم تحديد التدابير التشغيلية للتخفيف من وطأتها، وتنفيذ هذه التدابير من خلال عملية التخطيط التشغيلي للاتحاد.

**الجدول 2. المخاطر الاستراتيجية واستراتيجيات التخفيف من حدتها**

| **الخطر** | **استراتيجية التخفيف** |
| --- | --- |
| **1 تناقص الأهمية والقدرة على إثبات تقديم قيمة مضافة واضحة**  - خطر ازدواجية الجهود وعدم الاتساق داخل المنظمة مما يؤثر على قدرتنا على إثبات تقديم القيمة المضافة  - خطر تضارب الجهود وعدم الاتساق والمنافسة مع المنظمات والهيئات الأخرى ذات الصلة مما يؤدي إلى خطر التصور الخاطئ لولاية الاتحاد ورسالته ودوره | - تفادي المخاطر: من خلال **ولايات** واضحة لكل هيكل **ودور في الاتحاد**؛  - الحد من المخاطر: **تحسين إطار التعاون**؛  - تفادي المخاطر: تحديد **المجالات ذات القيمة المضافة الواضحة** والتركيز عليها؛  - نقل المخاطر: من خلال إقامة **شراكات طويلة الأجل**؛  - الحد من المخاطر: من خلال **استراتيجية اتصال** ملائمة ومتسقة (**داخلية وخارجية**). |
| **2 تشتت الجهود**  - خطر إضعاف الرسالة والابتعاد عن الولاية الأساسية للمنظمة | - تفادي المخاطر: من خلال **تحديد الأولويات والتركيز على مواطن القوة** لدى الاتحاد **والتأسيس عليها**؛  - الحد من المخاطر: من خلال **ضمان اتساق** أنشطة الاتحاد/**عدم العمل بمعزل عن الآخرين**. |
| **3 عدم الاستجابة بسرعة للاحتياجات الناشئة والابتكار بشكل كافٍ مع الاستمرار في تقديم مخرجات عالية الجودة**  - خطر عدم الاستجابة، بما يؤدي إلى انسحاب الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين  - خطر التخلف عن الركب  - خطر تدني جودة النواتج | - تفادي المخاطر: **التخطيط للمستقبل** **والتمتع بالسرعة والاستجابة والابتكار، والتركيز على أهداف الاتحاد**؛  - الحد من المخاطر: تعريف **ثقافة تنظيمية ملائمة للغرض** وتعزيزها وتنفيذها؛  - نقل المخاطر: **إشراك أصحاب المصلحة** بشكل استباقي. |
| **4 المخاوف المتصلة بالثقة والطمأنينة**  - خطر تزايد المخاوف المتصلة بالثقة التي يعرب عنها الأعضاء وأصحاب المصلحة  - خطر تزايد المخاوف بشأن الثقة لدى الأعضاء | - تفادي المخاطر: **اعتماد قيم مشتركة وتنفيذها** - استرشاد جميع التدابير بالقيم المعتمدة؛  - الحد من المخاطر: **التفاعل مع الأعضاء** وأصحاب المصلحة الآخرين، **تحسين التواصل والشفافية**، **الالتزام بالقيم**، **تعزيز المسؤولية عن المبادرات الاستراتيجية؛ ضمان الامتثال بالرسالة والغايات الأساسية والإجراءات التنظيمية**. |
| **5 هياكل وأدوات ومنهجية وعمليات داخلية غير ملائمة**  - خطر أن تصبح الهياكل والأساليب والأدوات غير كافية وغير فعالة | - الحد من المخاطر: تحسين الهياكل الداخلية **والأدوات والمنهجيات والعمليات**؛  - نقل المخاطر: الشروع في عمليات من أجل **مراقبة الجودة**؛  - الحد من المخاطر: تحسين **التواصل داخلياً وخارجياً**. |
| **6 عدم كفاية التمويل**  - خطر انخفاض المساهمات المالية ومصادر الدخل | - الحد من المخاطر: تحديد واستكشاف **أسواق وأطراف فاعلة جديدة**؛ **وتحديد أولويات الأنشطة الأساسية؛**  - الحد من المخاطر: ضمان **التخطيط المالي الفعّال**؛  - الحد من المخاطر: **استراتيجية إشراك** الأعضاء؛  - الحد من المخاطر: زيادة **أهمية أنشطة الاتحاد**. |

# 2 إطار نتائج الاتحاد

سيقوم الاتحاد بتنفيذ غاياته الاستراتيجية للفترة 2023-2020 من خلال عدد من الأهداف التي يلزم تحقيقها خلال هذه الفترة. ويساهم كل قطاع في الغايات العامة للاتحاد كل في إطار تخصصه المحدد من خلال تنفيذ الأهداف الخاصة بالقطاع مع الأهداف العامة المشتركة بين القطاعات. سيضمن المجلس تنسيق هذا العمل والإشراف عليه على نحو فعّال.

تدعم العوامل التمكينية الأهداف العامة والغايات الاستراتيجية للاتحاد. وتوفر الأنشطة وخدمات الدعم في الأمانة العامة والمكاتب هذه العوامل التمكينية من أجل عمل القطاعات والاتحاد ككل.



أهداف قطاع الاتصالات الراديوية:

(1 1.R (تنظيم وإدارة استخدام الطيف/المدارات): الاستجابة بطريقة رشيدة وعادلة وفعّالة واقتصادية وفي الوقت المناسب لمتطلبات أعضاء الاتحاد من موارد طيف الترددات الراديوية والمدارات الساتلية مع تفادي التداخل الضار

(2 2.R (معايير الاتصالات الراديوية): ضمان التوصيلية وإمكانية التشغيل البيني في العالم وتحسين الأداء والنوعية والقدرة على تحمل تكاليف الخدمة وتقديم الخدمة في الوقت المناسب وتحقيق مردودية الأنظمة بشكل عام في مجال الاتصالات الراديوية، بما في ذلك من خلال وضع المعايير الدولية

(3 3.R (تبادل المعارف): تشجيع اكتساب وتقاسم المعارف والدراية الفنية في مجال الاتصالات الراديوية

أهداف قطاع تقييس الاتصالات:

(4 1.T (وضع المعايير): وضع معايير دولية [غير تمييزية[[11]](#footnote-11)] ويُؤيد بشدة استبقاء المصطلح "معايير دولية غير تمييزية"). (توصيات قطاع تقييس الاتصالات) في الوقت المناسب، وتعزيز قابلية التشغيل البيني وتحسين أداء المعدات والشبكات والخدمات والتطبيقات

(5 2.T (سد الفجوة في مجال التقييس): تشجيع المشاركة الفعّالة للأعضاء وخاصة البلدان النامية في تحديد معايير دولية [غير تمييزية] واعتمادها (توصيات قطاع تقييس الاتصالات) بغية سد الفجوة التقييسية

(6 3.T (موارد الاتصالات): ضمان كفاءة توزيع وإدارة موارد الترقيم والتسمية والعنونة وتعرف الهوية للاتصالات الدولية وفقاً لتوصيات قطاع تقييس الاتصالات وإجراءاته

(7 4.T (تبادل المعارف): تشجيع اكتساب وتقاسم المعارف والدراية الفنية في مجال أنشطة التقييس الجارية في قطاع تقييس الاتصالات، وإذكاء الوعي بها

(8 5.T (التعاون مع هيئات التقييس): توسيع التعاون وتيسيره مع هيئات التقييس الدولية والإقليمية والوطنية

أهداف قطاع تنمية الاتصالات:

(9 1.D (التنسيق): التنسيق: تعزيز التعاون الدولي والاتفاق بشأن مسائل تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(10 2.D (بنية تحتية حديثة وآمنة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات): بنية تحتية حديثة وآمنة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تعزيز تنمية البنية التحتية والخدمات بما في ذلك بناء الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(11 3.D (بيئة تمكينية): بيئة تمكينية: تعزيز بيئة تنظيمية وسياساتية مؤاتية للتنمية المستدامة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(12 4.D (مجتمع رقمي شامل): مجتمع رقمي شامل: دعم تطوير واستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها لتمكين الأشخاص والمجتمعات تحقيقاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة

الأهداف المشتركة بين القطاعات:

(13 1.I (التعاون) تعزيز التعاون الأوثق بين جميع أصحاب المصلحة في النظام الإيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

(14 2.I (الاتجاهات الناشئة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) تعزيز تحديد وإدراك وتحليل التحول الرقمي والاتجاهات الناشئة في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(15 3.I (إمكانية النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) تعزيز إمكانية نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(16 4.I (المساواة بين الجنسين والشمول) تعزيز استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والشمول وتمكين المرأة والفتيات

(17 5.I (الاستدامة البيئية) الحد من البصمة البيئية الناجمة عن قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(18 6.I (الحد من التداخل والازدواج) الحد من مجالات التداخل والازدواج وتعزيز التنسيق الأوثق والأكثر شفافية بين الأمانة العامة وقطاعات الاتحاد مع مراعاة اعتمادات ميزانية الاتحاد وخبرة وولاية كل قطاع

الجدول 3. الربط بين أهداف الاتحاد والغايات الاستراتيجية[[12]](#footnote-12)

|  | | **الغاية 1: النمو** | **الغاية 2: الشمول** | **الغاية 3: الاستدامة** | **الغاية 4: الابتكار** | **الغاية 5: الشراكة** |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **الأهداف** | **أهداف قطاع الاتصالات الراديوية** |  |  |  |  |  |
| 1.R تنظيم وإدارة استخدام الطيف/المدارات | ☑ | ☑ | ☑ | ☑ | 🗸 |
| 2.R معايير الاتصالات الراديوية | ☑ | ☑ | 🗸 | ☑ | 🗸 |
| 3.R تبادل المعارف | 🗸 | ☑ | 🗸 | 🗸 | 🗸 |
| **أهداف قطاع تقييس الاتصالات** |  |  |  |  |  |
| 1.T وضع المعايير | ☑ | 🗸 | 🗸 | 🗸 | 🗸 |
| 2.T سد الفجوة في مجال التقييس | 🗸 | ☑ |  | 🗸 |  |
| 3.T موارد الاتصالات | ☑ | 🗸 | 🗸 | 🗸 | 🗸 |
| 4.T تبادل المعارف | 🗸 | ☑ | 🗸 | 🗸 | 🗸 |
| 5.T التعاون مع هيئات التقييس | 🗸 | 🗸 | 🗸 | 🗸 | ☑ |
| **أهداف قطاع تنمية الاتصالات** |  |  |  |  |  |
| 1.D التنسيق | 🗸 | ☑ | 🗸 | 🗸 | ☑ |
| 2.D بنية تحتية حديثة وآمنة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | ☑ | 🗸 | 🗸 | 🗸 | 🗸 |
| 3.D بيئة تمكينية | 🗸 | 🗸 | ☑ | ☑ | 🗸 |
| 4.D مجتمع رقمي شامل | 🗸 | ☑ | 🗸 | 🗸 | 🗸 |
| **الأهداف المشتركة بين القطاعات** |  |  |  |  |  |
| 1.I التعاون | 🗸 | 🗸 | 🗸 | 🗸 | ☑ |
| 2.I الاتجاهات الناشئة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | 🗸 |  | 🗸 | ☑ | 🗸 |
| 3.I إمكانية النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | 🗸 | ☑ |  | 🗸 | 🗸 |
| 4.I المساواة بين الجنسين والشمول | 🗸 | ☑ |  |  | 🗸 |
| 5.I الاستدامة البيئية | 🗸 |  | ☑ | 🗸 | 🗸 |
|  | 6.I الحد من التداخل والازدواج | 🗸 | 🗸 | 🗸 | 🗸 | ☑ |

## 1.2 الأهداف والنتائج والنواتج/العوامل التمكينية

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الجدول 4: أهداف قطاع الاتصالات الراديوية ونتائجه ونواتجه** | | |
| **1.R (تنظيم وإدارة استخدام الطيف/المدارات) الاستجابة بطريقة رشيدة وعادلة وفعّالة واقتصادية وفي الوقت المناسب لمتطلبات أعضاء الاتحاد من موارد طيف الترددات الراديوية والمدارات الساتلية مع تفادي التداخل الضار** | | |
| *النتائج* | | *النواتج* |
| -1.Rأ: زيادة عدد البلدان التي لديها شبكات ساتلية ومحطات أرضية مسجلة في السجل الأساسي الدولي للترددات (MIFR)  -1.Rب: زيادة عدد البلدان التي لديها تخصيصات تردد لخدمات للأرض مسجلة في السجل الأساسي الدولي للترددات  -1.Rج: زيادة النسبة المئوية للتخصيصات المسجّلة في السجل الأساسي الدولي للترددات مع نتائج إيجابية  -1.Rد: زيادة النسبة المئوية للبلدان التي استكملت عملية الانتقال إلى الإذاعة التلفزيونية الرقمية للأرض  -1.Rه: زيادة النسبة المئوية للطيف المخصص للشبكات الساتلية والخالي من التداخلات الضارة  -1.Rو: زيادة النسبة المئوية من التخصيصات لخدمات الأرض المسجلة في السجل الأساسي والخالية من التداخلات الضارة | | 1-1.R:الوثائق الختامية للمؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية وتحديث لوائح الراديو  2-1.R:الوثائق الختامية للمؤتمرات الإقليمية للاتصالات الراديوية والاتفاقات الإقليمية  3-1.R:القواعد الإجرائية والقرارات الأخرى للجنة لوائح الراديو (RRB)  4-1.R: نشر بطاقات التبليغ عن الخدمات الفضائية والأنشطة الأخرى ذات الصلة  5-1.R: نشر بطاقات التبليغ عن خدمات الأرض والأنشطة الأخرى ذات الصلة |
|  | | |
| **2.R (معايير الاتصالات الراديوية) توفير التوصيلية وإمكانية التشغيل البيني في العالم وتحسين الأداء والنوعية والقدرة على تحمل تكاليف الخدمة وتقديم الخدمة في الوقت المناسب وتحقيق مردودية الأنظمة بشكل عام في مجال الاتصالات الراديوية، بما في ذلك من خلال وضع المعايير الدولية** | | |
| *النتائج* | *النواتج* | |
| -2.Rأ: زيادة النفاذ إلى النطاق العريض المتنقل واستخدامه بما في ذلك في نطاقات التردد المحددة للاتصالات المتنقلة الدولية (IMT)  -2.Rب: خفض سلة أسعار النطاق العريض المتنقل كنسبة من الدخل القومي الإجمالي (GNI) للفرد  -2.Rج: زيادة عدد الوصلات الثابتة وزيادة مقدار الحركة المتداولة عبر الخدمة الثابتة (Tbit/s)  -2.Rد: زيادة عدد الأسر التي لديها استقبال للتلفزيون الرقمي للأرض  -2.Rه: زيادة عدد المرسلات المستجيبات الساتلية (بعرض نطاق مكافئ MHz 36) في الاتصالات الساتلية العاملة والسعة المقابلة (Tbit/s). عدد المطاريف ذات الفتحات الصغيرة جداً (VSAT) وعدد الأسر التي لديها استقبال للتلفزيون الساتلي  -2.Rو: زيادة عدد الأجهزة المزودة بإمكانية استقبال إشارات خدمة الملاحة الراديوية الساتلية  -2.Rز: زيادة عدد السواتل ذات حمولات استكشاف الأرض العاملة والكمية المقابلة من الصور المرسلة واستبانتها وحجم البيانات التي يتم تنزيلها (Tbytes) | 1-2.R: قرارات جمعية الاتصالات الراديوية، القرارات ITU-R  2-2.R: توصيات وتقارير قطاع الاتصالات الراديوية (بما في ذلك تقرير الاجتماع التحضيري للمؤتمر) والكتيبات  3-2.R: المشورة من الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية | |
| **3.R (تبادل المعارف) تشجيع اكتساب وتقاسم المعارف والدراية الفنية في مجال الاتصالات الراديوية** | | |
| *النتائج* | | *النواتج* |
| -3.Rأ: زيادة المعارف والدراية الفنية بشأن لوائح الراديو والقواعد الإجرائية والاتفاقات الإقليمية والتوصيات وأفضل الممارسات المتعلقة باستعمال الطيف  -3.Rب: زيادة المشاركة في أنشطة قطاع الاتصالات الراديوية (بوسائل منها المشاركة عن بُعد) وخاصة مشاركة البلدان النامية | | 1-3.R: منشورات قطاع الاتصالات الراديوية  2-3.R: تقديم المساعدة إلى الأعضاء، خاصةً البلدان النامية وأقل البلدان نمواً  3-3.R: الاتصال/الدعم في مجال أنشطة التنمية  4-3.R: حلقات دراسية وورش عمل وفعاليات أخرى |

الجدول 5. العوامل التمكينية لقطاع الاتصالات الراديوية

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| هدف مدعوم  (أهداف مدعومة) | أنشطة مكتب الاتصالات الراديوية | مساهمة في نتائج القطاع | النتائج |
| **1.R** | كفاءة معاجلة بطاقات التبليغ عن تخصيصات التردد | زيادة اليقين بشأن تخطيط شبكات جديدة للاتصالات الراديوية | انخفاض وقت المعالجة لنشر بطاقات التبليغ  وقت المعالجة ضمن الحدود الزمنية التنظيمية |
| **1.R، 2.R، 3.R** | تطوير وصيانة وتحسين برمجيات القطاع وقواعد بياناته وأدواته المتاحة على الخط  أنشطة تقنية وتنظيمية وإدارية ولوجستية وأنشطة التواصل دعماً لأهداف القطاع | زيادة الاعتمادية والكفاءة والشفافية في تطبيق لوائح الراديو | برمجيات وقواعد بيانات وأدوات على الخط جديدة ومحسنة للقطاع  تقديم فعّال وفي الوقت المناسب لنواتج القطاع لدعم أهداف هذا القطاع  مساهمات مكتب الاتصالات الراديوية في اجتماعات القطاع ومؤتمراته وأحداثه |

الجدول 6. أهداف قطاع تقييس الاتصالات ونتائجه ونواتجه

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **1.T (وضع المعايير) وضع معايير دولية [غير تمييزية] (توصيات قطاع تقييس الاتصالات) للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوقت المناسب، وتعزيز قابلية التشغيل البيني وتحسين أداء المعدات والشبكات والخدمات والتطبيقات** | | |
| *النتائج* | *النواتج* | |
| -1.Tأ: زيادة استعمال توصيات قطاع تقييس الاتصالات  -1.Tب: تحسين الامتثال لتوصيات قطاع تقييس الاتصالات  -1.Tج: تحسين المعايير في مجال التكنولوجيات والخدمات الجديدة | 1-1.T: قرارات وتوصيات وآراء الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA)  2-1.T: الاجتماعات التشاورية الإقليمية للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات  3-1.T: المشورة والقرارات الصادرة عن الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات (TSAG)  4-1.T: توصيات قطاع تقييس الاتصالات والنتائج ذات الصلة للجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات  5-1.T: المساعدة والتعاون لقطاع تقييس الاتصالات بوجه عام  6-1.T: قاعدة بيانات المطابقة  7-1.T: مراكز الاختبار والأحداث المتصلة بقابلية التشغيل البيني  8-1.T: تطوير مجموعات الاختبار | |
|  | | |
| **2.T (سد الفجوة في مجال التقييس) تشجيع المشاركة الفعّالة للأعضاء وخاصة البلدان النامية في تحديد واعتماد معايير دولية [غير تمييزية] (توصيات قطاع تقييس الاتصالات) للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية سد الفجوة التقييسية** | | |
| *النتائج* | *النواتج* | |
| -2.Tأ: زيادة المشاركة في عملية التقييس داخل قطاع تقييس الاتصالات، بما في ذلك حضور الاجتماعات وتقديم المساهمات وشغل المناصب القيادية واستضافة الاجتماعات/ ورش العمل، لا سيما مشاركة البلدان النامية  -2.Tب: زيادة أعضاء قطاع تقييس الاتصالات بما في ذلك أعضاء القطاع والمنتسبون والهيئات الأكاديمية | 1-2.T: سد الفجوة التقييسية (مثل المشاركة عن بُعد والمنح وإنشاء أفرقة إقليمية للجان الدراسات)  2-2.T: ورش عمل وحلقات دراسية بما في ذلك أنشطة تدريبية مقدمة عبر شبكة الإنترنت أو خارجها، لاستكمال العمل على بناء القدرات لسدّ الفجوة التقييسية  3-2.T: التوعية والترويج | |
|  | | |
| **3.T (موارد الاتصالات) ضمان كفاءة توزيع وإدارة موارد الترقيم والتسمية والعنونة وتعرف الهوية للاتصالات الدولية وفقاً لتوصيات قطاع تقييس الاتصالات وإجراءاته** | | |
| *النتائج* | *النواتج* | |
| -3.Tأ: التوزيع الفوري والدقيق لموارد الترقيم والتسمية والعنونة وتعرف الهوية للاتصالات الدولية على النحو المحدد في التوصيات ذات الصلة | 1-3.T: قواعد بيانات مكتب تقييس الاتصالات ذات الصلة  2-3.T: توزيع وإدارة موارد الترقيم والتسمية والعنونة وتعرف الهوية للاتصالات الدولية طبقاً لتوصيات وإجراءات قطاع تقييس الاتصالات | |
|  | | |
| **4.T (تبادل المعارف) تشجيع اكتساب وتقاسم المعارف والدراية الفنية في مجال أنشطة التقييس الجارية في قطاع تقييس الاتصالات، وإذكاء الوعي بها** | | |
| *النتائج* | | *النواتج* |
| 1-4.T: زيادة المعارف بمعايير قطاع تقييس الاتصالات وبأفضل الممارسات في تنفيذ هذه المعايير  -4.Tب: زيادة المشاركة في أنشطة التقييس داخل قطاع تقييس الاتصالات وزيادة الوعي بأهمية معايير قطاع تقييس الاتصالات  -4.Tج: زيادة إبراز أنشطة قطاع تقييس الاتصالات | | 1-4.T: منشورات قطاع تقييس الاتصالات  2-4.T: منشورات قواعد البيانات  3-4.T: التوعية والترويج  4-4.T: النشرة التشغيلية للاتحاد |
|  | | |
| **5.T (التعاون مع هيئات التقييس) توسيع التعاون وتيسيره مع هيئات التقييس الدولية والإقليمية والوطنية** | | |
| *النتائج* | | *النواتج* |
| -5.Tأ: زيادة التواصل مع المنظمات الأخرى المعنية بوضع المعايير  -5.Tب: خفض عدد المعايير المتضاربة  -5.Tج: زيادة عدد مذكرات التفاهم/اتفاقات التعاون مع المنظمات الأخرى  -5.Tد: زيادة عدد المنظمات المؤهلة بموجب التوصيات ITU-T A.4  وITU-T A.5 وITU-T A.6  -5.Tه: زيادة عدد ورش العمل/الأحداث المنظمة بالاشتراك مع منظمات أخرى | | 1-5.T: مذكرات التفاهم (MoU) واتفاقات التعاون  2-5.T: المنظمات المؤهلة بموجب التوصيات ITU-T A.4 وITU-T A.5 وITU-T A.6  3-5.T: ورش العمل/الأحداث المنظمة بشكل مشترك |

الجدول 7. العوامل التمكينية لقطاع تقييس الاتصالات

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| هدف مدعوم (أهداف مدعومة) للقطاع | أنشطة مكتب تقييس الاتصالات | مساهمة في نتائج القطاع | النتائج |
| **1.T** | - تقديم الوثائق على نحو فعال وفي الوقت المناسب (قرارات الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات وتوصياتها وآرائها وتوصيات قطاع تقييس الاتصالات والوثائق المتصلة بلجان الدراسات والتقارير)  - دعم الأمانة وتنظيم الاجتماعات ودعمها اللوجستي  - الخدمات الاستشارية  - خدمات أساليب العمل الإلكترونية وخدمات المعلومات لمكتب تقييس الاتصالات  - تشغيل وصيانة قواعد بيانات المطابقة وقابلية التشغيل البيني؛ الدعم اللوجستي لأحداث قابلية التشغيل البيني/الاختبار، منصات الاختبار | - زيادة جودة توصيات قطاع تقييس الاتصالات | - معلومات محدثة في الوقت المناسب لفائدة المندوبين ومجتمع المعايير |
| **2.T** | - تنظيم دورات تدريب عملي بشأن سد الفجوة التقييسية؛ دعم مالي للمنح؛ دعم لوجستي للمجموعات الإقليمية  - تنظيم ورش العمل  - الإعلانات (مدونة الاتحاد، أنشطة ترويجية)  - إدارة حساب أعضاء القطاع، الاحتفاظ بالأعضاء الحاليين واستقطاب استباقي لأعضاء جدد | - زيادة أعضاء القطاع والمشاركة في عملية التقييس | - المشاركة الفعالة للمندوبين والمنظمات التي شاركت في أنشطة القطاع بشكل سلبي حتى الآن أو التي لم تشارك فيها إطلاقاً |
| **3.T** | - معالجة ونشر التطبيقات/الموارد الدولية للترقيم والعنونة والتسمية وتعرف الهوية | - التوقيت المناسب والدقة في توزيع الموارد | - تيسر معلومات الترقيم في الوقت المناسب يسهّل إدارة الشبكات |
| **4.T** | - خدمات منشورات القطاع  - تطوير قواعد بيانات القطاع وصيانتها  - خدمة التواصل والترويج (مدونة الاتحاد، وسائل التواصل الاجتماعي، الويب)  - تنظيم ورش العمل، اجتماعات فريق كبار مسؤولي التكنولوجيا، حدث كاليدوسكوب، جلسات في تليكوم الاتحاد، القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وما إلى ذلك | - زيادة المعرفة والوعي بشأن معايير القطاع، زيادة المشاركة في أنشطة القطاع وزيادة إبراز أنشطة القطاع | - تيسر المنشورات في الوقت المناسب (الوثائق؛ قواعد البيانات) وسهولة استعمال الخدمات يعزز تجربة المندوبين |
| **5.T** | - تحديث مذكرات التفاهم وصيانتها؛ إعداد مذكرات تفاهم جديدة  - صيانة وإدارة قاعدة البيانات وفقاً للتوصيات A.4 وA.5 وA.6  - دعم لوجستي لورش العمل والأحداث المنظمة بشكل مشترك  - خدمات الدعم لأنشطة التعاون المختلفة (هيئة التعاون العالمي بشأن المعايير، التعاون في مجال المعايير، معايير الاتصالات لأنظمة النقل الذكية، المبادرة العالمية للشمول المالي، القمة العالمية لمجتمع المعلومات، مبادرة "متحدون من أجل مدن ذكية مستدامة ...) | - زيادة التعاون مع المنظمات الأخرى | - أنشطة التعاون |

الجدول 8. أهداف قطاع تنمية الاتصالات ونتائجه ونواتجه

|  |  |
| --- | --- |
| **1.D (التنسيق) تعزيز التعاون الدولي بشأن مسائل تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** | |
| *النتائج* | *النواتج*[[13]](#footnote-13) |
| -1.Dأ: تعزيز استعراض مشروع مساهمة قطاع تنمية الاتصالات في مشروع الخطة الاستراتيجية للاتحاد، وإعلان المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، وخطة عمل المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات وزيادة مستوى الاتفاق بهذا الشأن  -1.Dب: تقييم تنفيذ خطة العمل وتنفيذ خطة عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات  -1.Dج: تعزيز تقاسُم المعارف والحوار والشراكة بين أعضاء الاتحاد بشأن قضايا الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات  -1.Dد: تعزيز تجهيز وتنفيذ المشاريع والمبادرات الإقليمية المتعلقة بتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات  -1.Dه: تيسير إبرام الاتفاقات على التعاون في برامج الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الدول الأعضاء، وبين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في النظام الإيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بناءً على طلب من الدول المعنية الأعضاء في الاتحاد | 1-1.D: المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، والتقرير النهائي للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات  2-1.D: الاجتماعات التحضيرية الإقليمية (RPM)، والتقارير النهائية للاجتماعات التحضيرية الإقليمية  3-1.D: الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات (TDAG)، وتقارير الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات إلى مدير مكتب تنمية الاتصالات والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)  4-1.D: لجان الدراسات، ومبادئ توجيهية وتوصيات وتقارير لجان الدراسات  5-1.D: منصات للتنسيق الإقليمي بما في ذلك منتديات التنمية الإقليمية (RDF)  6-1.D: تنفيذ مشاريع وخدمات لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متعلقة بالمبادرات الإقليمية |
|  | |
| **2.D (بنية تحتية حديثة وآمنة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) تعزيز بيئة تمكينية مؤاتية لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز تنمية شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطبيقات والخدمات المناسبة، بما في ذلك سد الفجوة التقييسية** | |
| *النتائج* | *النواتج* |
| -2.Dأ: تحسين قدرة أعضاء الاتحاد على إتاحة بنية تحتية وخدمات متينة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.  -2.Dب: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على القيام بفعالية بتبادل المعلومات والتوصل إلى حلول والتصدي للتهديدات التي يتعرض لها الأمن السيبراني وتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات والقدرات، بما في ذلك بناء القدرات، وتشجيع التعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تعزيز المشاركة فيما بين الدول الأعضاء والجهات الفاعلة ذات الصلة.  -2.Dج: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها ومن أجل ضمان تيسر الاتصالات في حالات الطوارئ وتيسير التعاون الدولي في هذا المجال. | 1-2.D: منتجات وخدمات بشأن البنية التحتية والخدمات الخاصة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنطاق العريض اللاسلكي والثابت وتوصيل المناطق الريفية والمناطق النائية، وتحسين التوصيلية الدولية، وسد الفجوة الرقمية في مجال التقييس، والمطابقة وإمكانية التشغيل البيني، وإدارة الطيف ومراقبته وإدارة موارد الاتصالات بفعالية وكفاءة واستعمالها على الوجه الأمثل ضمن ولاية الاتحاد والانتقال إلى الإذاعة الرقمية مثل الدراسات التقييمية والمنشورات وورش العمل والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات.  2-2.D: منتجات وخدمات من أجل بناء الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل التقارير والمنشورات، والمساهمة في تنفيذ المبادرات الوطنية والعالمية.  3-2.D: منتجات وخدمات بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها وبشأن الاتصالات في حالات الطوارئ، بما في ذلك تقديم المساعدة لتمكين الدول الأعضاء من التصدي لجميع مراحل إدارة الكوارث، مثل الإنذار المبكر والاستجابة والإغاثة واستعادة شبكات الاتصالات. |
|  | |
| **3.D (بيئة تمكينية) تعزيز الثقة والأمن في استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشر التطبيقات والخدمات المناسبة** | |
| *النتائج* | *النواتج* |
| -3.Dأ: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تحسين سياساتها العامة وأطرها القانونية والتنظيمية المؤاتية لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.  -3.Dب: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج إحصاءات للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكون عالية الجودة وقابلة للمقارنة دولياً تجسد التطورات والاتجاهات في الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استناداً إلى معايير ومنهجيات متفق عليها.  -3.Dج: تحسين القدرات البشرية والمؤسسية لأعضاء الاتحاد من أجل الاستفادة من كامل إمكانات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.  -3.Dد: تعزيز قدرات أعضاء الاتحاد من أجل إدراج الابتكار في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقمنة في برامج التنمية الوطنية ووضع استراتيجيات لتعزيز مبادرات الابتكار بطرق شتى منها الشراكات العامة والخاصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص. | 1-3.D: منتجات وخدمات بشأن السياسات العامة واللوائح التنظيمية الخاصة بالاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تنسيق وتماسك دولي أفضل من قبيل الدراسات التقييمية، والمنشورات الأخرى، والمنصات الأخرى لتبادل المعلومات.  2-3.D: منتجات وخدمات بشأن إحصاءات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقمنة وتحليل بياناتها من قبيل التقارير البحثية وجمع البيانات الإحصائية عالية الجودة القابلة للمقارنة دولياً وتنسيقها ونشرها، ومنتديات النقاش.  3-3.D: منتجات وخدمات بشأن بناء القدرات وتنمية المهارات البشرية، من بينها المنصات الإلكترونية، والبرامج التدريبية عن بُعد والحضورية بغية تعزيز المهارات العملية، والمواد المتبادلة، مع مراعاة الشراكات المعقودة مع أصحاب المصلحة المعنيين بالتعليم في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.  4-3.D: منتجات وخدمات بشأن الابتكار في مجال الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من قبيل تبادل المعلومات والمساعدة، عند الطلب، بشأن إعداد برنامج وطني للابتكار، وآليات لعقد الشراكات، ووضع المشاريع، والدراسات وسياسات الابتكار في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. |
|  | |
| **4.D (مجتمع رقمي شامل) دعم تطوير واستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها لتمكين الأشخاص والمجتمعات تحقيقاً للتنمية المستدامة** | |
| *النتائج* | *النواتج* |
| -4.Dأ: تحسين النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في أقل البلدان نمواً (LDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.  -4.Dب: تحسين قدرة أعضاء الاتحاد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة وتطبيقات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها.  -4.Dج: تعزيز قدرة أعضاء الاتحاد على تطوير استراتيجيات وسياسات وممارسات لتحقيق الشمول الرقمي لا سيما فيما يتعلق بتمكين النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة.  -4.Dد: تعزيز قدرة أعضاء الاتحاد على تطوير استراتيجيات وحلول للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ترمي إلى التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته واستخدام الطاقة المراعية للبيئة/الطاقة المتجددة. | 1-4.D: منتجات وخدمات بشأن تقديم مساعدات مركزة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتعزيز التيسر والقدرة على تحمل تكاليف الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.  2-4.D: منتجات وخدمات بشأن سياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تدعم الاقتصاد الرقمي وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الجديدة، مثل تبادل المعلومات وسبل الدعم الرامية إلى نشرها والدراسات التقييمية ومجموعات الأدوات.  3-4.D: منتجات وخدمات بشأن الشمول الرقمي للنساء والفتيات والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة (كبار السن والشباب والأطفال والسكان الأصلين وغيرهم) مثل استراتيجيات وسياسات وممارسات زيادة الوعي بالشمول الرقمي ومجموعات أدوات تنمية المهارات الرقمية ومبادئ توجيهية ومنتديات نقاش لتبادل الممارسات والاستراتيجيات.  4-4.D: منتجات وخدمات بشأن الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، مثل تشجيع وضع الاستراتيجيات ونشر أفضل الممارسات بشأن رسم خرائط للمناطق المعرضة وتطوير أنظمة معلومات ومقاييس وسياسات بشأن إدارة المخلفات الإلكترونية. |

الجدول 9. العوامل التمكينية لقطاع تنمية الاتصالات

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| هدف مدعوم (أهداف مدعومة) | أنشطة قطاع تنمية الاتصالات | مساهمة في نتائج القطاع | النتائج |
| **1.D، 2.D، 3.D، 4.D** | 1 وضع وتنفيذ استراتيجيات فعّالة في مجال تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق خطوط القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأهداف التنمية المستدامة (SDG)، بما في ذلك أنشطة الاتصال والترويج | - زيادة فهم وتبادل أهداف القطاع ونواتجه  - زيادة تقديم توجيهات بشأن أنشطة القطاع  - زيادة الوضوح في برنامج الأنشطة | - تقدم قابل للقياس في دور الاتحاد في تحقيق خطوط عمل القمة وأهداف التنمية المستدامة  - زيادة مستوى التعاون الدولي في مجال تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات  - زيادة مستوى رضا الدول الأعضاء عن الخدمات والمنتجات التي يقدمها مكتب تنمية الاتصالات |
| 2 كفاءة إدارة ودعم أنشطة تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال التنسيق والتعاون بين إدارة الخدمات والشؤون المالية والميزانية، دعم تنظيم الأحداث ودعم تكنولوجيا المعلومات | - تنظيم مواعيد الأحداث بشكل واضح ومنسق  - توفير ما يلزم من دعم مالي ودعم في مجال تكنولوجيا المعلومات والقوى العاملة في حدود الموارد المتاحة  - توفير دعم موثوق للأحداث | - تعزيز التنسيق والتعاون في تنظيم الأحداث وتنفيذ الأنشطة  - كفاءة استخدام الموارد المالية  - تنظيم الأحداث في الوقت المناسب وعلى نحو فعال  - زيادة جودة وتنسيق إعداد التقارير التي يقدمها مكتب تنمية الاتصالات إلى الدول الأعضاء |
| 3 كفاءة تنظيم ودعم الأنشطة المتعلقة بالبنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن السيبراني | - تحديد أولويات الدول الأعضاء واحتياجاتها  - تطوير المنتجات والخدمات ذات الصلة وتقديمها في الوقت المناسب للمستعملين النهائيين  - المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في تطوير وتقديم المنتجات والخدمات إلى الدول الأعضاء | - زيادة جودة وتعزيز إمكانية الحصول على المنتجات والخدمات والخبرة التي يطورها المكتب ويقدمها في مجال البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن السيبراني  - زيادة مستوى رضا الدول الأعضاء  - تحسينات ملموسة في خدمة الدول الأعضاء للاتحاد نتيجة لأنشطة مكتب تنمية الاتصالات في مجال البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأمن السيبراني  - تعزيز دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء |
| 4 كفاءة تنظيم ودعم الأنشطة المتعلقة بإدارة المشاريع والمعرفة من خلال بناء القدرات، دعم المشاريع وبيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإحصاءاتها ودعم الاتصالات في حالة الطوارئ | - تحديد أولويات الدول الأعضاء واحتياجاتها  - تطوير المنتجات والخدمات ذات الصلة وتقديمها في الوقت المناسب للمستعملين النهائيين  - المشاركة الفعّالة لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في تطوير وتقديم المنتجات والخدمات إلى الدول الأعضاء | - زيادة جودة وإمكانية الحصول على المنتجات والخدمات والخبرة التي يطورها المكتب ويقدمها في مجالات إدارة المشارع والمعرفة  - زيادة مستوى رضا الدول الأعضاء  - تحسينات ملموسة في خدمة الدول الأعضاء للاتحاد نتيجة لأنشطة مكتب تنمية الاتصالات في مجالات إدارة المشاريع والمعرفة  - النجاح في التخفيف من مخاطر الاتصالات في حالات الطوارئ |
| 5 كفاءة تنظيم ودعم أنشطة الابتكار والشراكات من خلال إقامة شراكات والابتكار وخدمات التنسيق للجان الدراسات | - تحديد أولويات الدول الأعضاء واحتياجاتها  - تطوير المنتجات والخدمات ذات الصلة وتقديمها في الوقت المناسب للمستعملين النهائيين  - المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في تطوير وتقديم المنتجات والخدمات إلى الدول الأعضاء | - زيادة جودة وإمكانية الحصول على المنتجات والخدمات والخبرة التي يطورها المكتب ويقدمها في مجالات إقامة الشراكات والابتكار  - زيادة مستوى رضا الدول الأعضاء  - مشاركة أوسع لأصحاب المصلحة والشركاء في مجال تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية  - زيادة مستوى الموارد المقدمة من الجهات المانحة لدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في سبيل تطوير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لديها |
| 6 كفاءة تقديم وتنسيق الأنشطة في مجال تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال أنشطة المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق | - زيادة التوعية التي يقوم بها الاتحاد في مختلف الأقاليم والمناطق في العالم | - كفاءة وفعالية تقديم منتجات وخدمات ومعلومات وخبرة مكتب تنمية الاتصالات والاتحاد إلى الدول الأعضاء  - زيادة مستوى رضا الدول الأعضاء عن الخدمات والمنتجات التي يقدمها مكتب تنمية الاتصالات |

الجدول 10. الأهداف المشتركة بين القطاعات ونتائجها ونواتجها

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **1.I (التعاون) تعزيز التعاون الأوثق بين جميع أصحاب المصلحة في النظام الإيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة** | | | |
| *النتائج* | | *النواتج* | |
| -1.Iأ: زيادة التعاون بين أصحاب المصلحة المعنيين  -1.Iب: زيادة التآزر الناتج عن الشراكات بشأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات  -1.Iج: زيادة الاعتراف بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة تمكينية شاملة لتنفيذ خطوط العمل المنبثقة عن القمة وخطة التنمية المستدامة 2030  [-1.Iد: تعزيز دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال التكنولوجيا التي تقوم بتطوير وتقديم منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات][[14]](#footnote-14) | | 1-1.I: مؤتمرات عالمية ومنتديات وأحداث ومنابر مشتركة بين القطاعات لمناقشات رفيعة المستوى  2-1.I: تبادل المعارف والتواصل والشراكات  3-1.I: مذكرات التفاهم (MoU)  4-1.I: تقارير ومدخلات أخرى لعمليات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمتعددة الأطراف والحكومية الدولية  [5-1.I: إنشاء خدمات الدعم من أجل الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال التكنولوجيا في أنشطة الاتحاد وأحداثه] | |
|  | |  | |
| **2.I (الاتجاهات الناشئة في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) تعزيز تحديد وإدراك وتحليل التحول الرقمي والاتجاهات الناشئة في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** | | | |
| *النتائج* | *النواتج* | | |
| -2.Iأ: تحديد وإدراك وتحليل التحول الرقمي والاتجاهات الناشئة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | 1-2.I: مبادرات وتقارير مشتركة بين القطاعات بشأن الاتجاهات ذات الصلة الناشئة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغير ذلك من مبادرات مماثلة  2-2.I: مجلة أخبار الاتحاد في نسق رقمي  3-2.I: منصات لتبادل المعلومات بشأن الاتجاهات الجديدة | | |
|  | | | |
| **3.I (إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) تعزيز إمكانية نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)** | | | |
| *النتائج* | *النواتج* | | |
| -3.Iأ: زيادة تيسر معدات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وتطبيقاتها وامتثالها لمبادئ التصميم الشامل  -3.Iب: زيادة إشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة في أعمال الاتحاد  -3.Iج: زيادة الوعي، بما في ذلك اعتراف جميع الأطراف والحكومات بالحاجة إلى تعزيز نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | 1-3.I: تقارير ومبادئ توجيهية ومعايير وقوائم مرجعية بشأن قابلية النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات  2-3.I: تعبئة الموارد والخبرات التقنية من خلال على سبيل المثال تشجيع زيادة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة في الاجتماعات الدولية والإقليمية  3-3.I: مواصلة تطوير وتنفيذ سياسات الاتحاد المتعلقة بقابلية النفاذ والخطط ذات الصلة  4-3.I: التوعية على مستوى منظومة الأمم المتحدة وعلى الصعيدين الإقليمي والوطني | | |
|  | | | |
| **4.I (المساواة بين الجنسين والشمول) تعزيز استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والشمول وتمكين المرأة والفتيات** | | | |
| *النتائج* | *النواتج* | | |
| -4.Iأ: تعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها للنهوض بتمكين النساء  -4.Iب: تعزيز مشاركة النساء في جميع مستويات صنع القرار في أعمال الاتحاد وقطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات  -4.Iج: زيادة التعاون مع سائر منظمات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المعنيين باستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل النهوض بتمكين النساء  -4.Iد: التنفيذ الكامل للاستراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين ضمن اختصاص الاتحاد | 1-4.I: مجموعات الأدوات وأدوات التقييم والمبادئ التوجيهية اللازمة لوضع السياسات وتنمية المهارات وممارسات أخرى لتنفيذها  2-4.I: الشبكات والتعاون والمبادرات والشراكات  3-4.I: التوعية على مستوى منظومة الأمم المتحدة وعلى الصعيدين الإقليمي والوطني  4-4.I: دعم الشراكة "Equals" | | |
|  | | | |
| **5.I (الاستدامة البيئية) الاستفادة من الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحد من البصمة البيئية** | | | |
| *النتائج* | *النواتج* | | |
| -5.Iأ: *تحسين كفاءة السياسات والمعايير البيئية*  -5.Iب: الحد من استهلاك الطاقة الناجمة عن تطبيقات الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات  -5.Iج: زيادة عدد المخلفات الإلكترونية التي يُعاد تدويرها  -5.Iد: تحسين الحلول بشأن المدن الذكية المستدامة | 1-5.I سياسات ومعايير بشأن كفاءة استهلاك الطاقة  2-5.I الأمان والأداء البيئي لمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومرافقها (إدارة المخلفات الإلكترونية)  3-5.I منصة عالمية للمدن الذكية المستدامة، بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية | | |
|  | | | |
| **6.I (الحد من التداخل والازدواج) الحد من مجالات التداخل والازدواج وتعزيز التنسيق الأوثق والأكثر شفافية بين الأمانة العامة وقطاعات الاتحاد مع مراعاة اعتمادات ميزانية الاتحاد وخبرة وولاية كل قطاع** | | | |
| *النتائج* | | | *النواتج* |
| -6.Iأ: تعاون أوثق وأكثر شفافية بين قطاعات الاتحاد والأمانة العامة والمكاتب الثلاثة  -6.Iب: الحد من مجالات التداخل والازدواج بين قطاعات الاتحاد وعمل الأمانة العامة والمكاتب الثلاثة  -6.Iج: تحقيق وفورات من خلال تجنب مجالات التداخل | | | 1-6.I: تحديد وإزالة جميع أشكال وحالات الازدواج في الوظائف والأنشطة بين جميع الهيئات البنيوية للاتحاد واستمثال، عدة أمور من بينها، أساليب الإدارة واللوجستيات والتنسيق والدعم المقدم من الأمانة.  2-6.I: تطبيق مفهوم "توحيد الأداء في الاتحاد" على أن تُنسق، قدر الإمكان عملياً، الإجراءات عبر القطاعات والمكاتب الإقليمية/الحضور الإقليمي في تنفيذ غايات وأهداف الاتحاد والقطاعات |

الجدول 11 العوامل التمكينية/خدمات الدعم للأمانة العامة

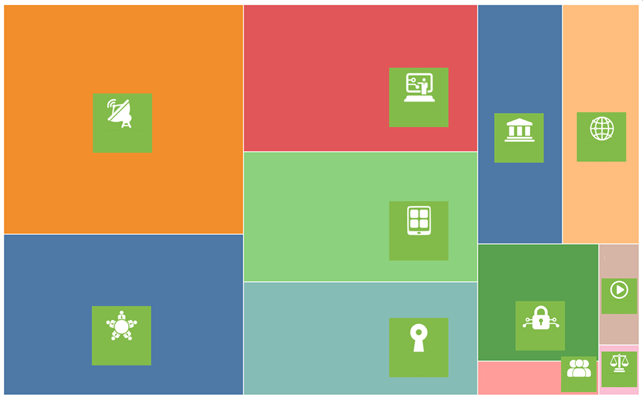
|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| هدف مدعوم (أهداف مدعومة) | أنشطة الأمانة العامة | مساهمة في النتائج | النتائج |
| جميعها | إدارة الاتحاد | - إدارة المنظمة بكفاءة وفعالية  - التنسيق الفعال بين قطاعات الاتحاد | - تحسين التنسيق الداخلي  - إدارة المخاطر الاستراتيجية للمنظمة  - تنفيذ قرارات الهيئات الإدارية  - وضع وتنفيذ ورصد الخطط الاستراتيجية والتشغيلية  - مستوى تنفيذ التوصيات المقبولة  - تطبيق تدابير الكفاءة  - الجودة الشاملة لخدمات الدعم المقدمة |
| جميعها | خدمات إدارة الأحداث (بما في ذلك الترجمة التحريرية والشفوية) | - كفاءة مؤتمرات الاتحاد واجتماعاته وأحداثه وورش عمله وإمكانية النفاذ إليها | - جودة عالية للخدمات المقدمة من أجل أحداث الاتحاد (تيسر الوثائق ومجاملة ومهنية موظفي خدمات مؤتمرات الاتحاد، جودة الترجمة الشفوية، وجودة الوثائق، وجودة مكان عقد المؤتمر والمرافق المتاحة)  - تحسين الكفاءة المالية |
| جميعها | خدمات النشر | - ضمان جودة منشورات الاتحاد وتيسرها وجدواها من حيث التكلفة | - جودة عالية لمنشورات الاتحاد  - عملية النشر السريع  - تحسين الكفاءة المالية |
| جميعها | خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | - البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها الموثوقة والفعالة والقابلة للنفاذ | - رضا المستخدم على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يقدمها الاتحاد  - تيسر خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخواصها الوظيفية (توافر كبير، وسلامة تكنولوجيا المعلومات وأمنها، وخدمات المكتب والمحفوظات، وتقديم الخدمات المتعهد بها في الوقت المناسب، وتقديم المساعدة في استخدام التكنولوجيا على نحو فعال، وإدخال خدمات جديدة ومبتكرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات القيمة لموظفي الاتحاد والمندوبين)  - زيادة عدد المنصات/الأنظمة التي تيسر التحول الرقمي للمنظمة  - استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث |
| جميعها | خدمات السلامة والأمن | - ضمان بيئة عمل آمنة ومأمونة لموظفي الاتحاد والمندوبين | - السلامة والأمن الشامل لمباني المنظمة وأصولها في جميع أنحاء العالم  - الحد من الإصابات أو الحوادث المتصلة بالعمل  - استعداد الموظفين للبعثات |
| جميعها | خدمات إدارة الموارد البشرية (بما في ذلك كشف المرتبات، وإدارة شؤون الموظفين، ورفاه الموظفين، والتصميم والتنظيم والتوظيف، والتخطيط والتنمية) | - ضمان كفاءة استخدام الموارد البشرية في بيئة عمل مؤاتية | - وضع وتنفيذ إطار الموارد البشرية الذي يعزز القوى العاملة المستدامة والمستوفاة بما في ذلك عناصر التطور الوظيفي والتدريب  - قوة عاملة ملائمة للبيئة المتغيرة والاحتياجات المتطورة للمنظمة  - عمليات التوظيف السريعة  - التكافؤ بين الجنسين ضمن موظفي الاتحاد/التكافؤ بين الجنسين في اللجان النظامية للاتحاد |
| جميعها | خدمات إدارة الموارد المالية (بما فيها الميزانية والتحليل المالي، الحسابات، المشتريات، السفر) | - ضمان كفاءة تخطيط واستعمال الموارد المالية والرأسمالية | - الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتدقيق السنوي غير المتحفظ للحسابات  - المشتريات وخدمات السفر: المبادئ التوجيهية للاتحاد والممارسات الرشيدة للأمم المتحدة المعمول بها  - عدم التجاوز في الإنفاق في تنفيذ الميزانية  - الوفورات المحققة في التكاليف من خلال تدابير الكفاءة المنفذة |
| جميعها | الخدمات القانونية | - إسداء المشورة القانونية  - ضمان الالتزام بالقواعد والإجراءات | - حماية مصالح الاتحاد وسلامته وسمعته  - تطبيق القواعد واللوائح |
| جميعها | المراجعة الداخلية | - ضمان كفاءة وفعالية الإدارة والرقابة الإدارية | - تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية |
| جميعها | مكتب الأخلاقيات | - النهوض بأعلى معايير السلوك الأخلاقي | - الالتزام بمعايير السلوك في الخدمة المدنية الدولية ومدونة الأخلاقيات في الاتحاد |
| جميعها | التعاون مع الأعضاء/ خدمات دعم الأعضاء | - ضمان كفاءة الخدمات المتصلة بالأعضاء | - زيادة عدد الأعضاء  - زيادة رضا الأعضاء  - زيادة الإيرادات المتأتية من أعضاء القطاعات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية |
| جمعيها | خدمات الاتصال | - ضمان كفاءة خدمات الاتصال | - زيادة المشاركة المنتظمة لأصحاب المصلحة الرئيسيين في المنصات الرقمية للاتحاد  - تحسين التغطية الإعلامية للاتحاد  - تحسين تصور عمل الاتحاد  - تحسين الحركة على قنوات الاتحاد متعددة الوسائط (فليكر، يوتيوب وما إلى ذلك)  - زيادة حركة أخبار الاتحاد والمشاركة فيها  - زيادة المشاركة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي والإحالة إليها |
| جميعها | خدمات البروتوكول | - ضمان كفاءة إدارة خدمات البروتوكول | - زيادة رضا المندوبين والزوار |
| جميعها | تيسير عمل الهيئات الإدارية (مؤتمر المندوبين المفوضين، المجلس، أفرقة العمل التابعة للمجلس) | - دعم وتيسير عمليات صنع القرار للهيئات الإدارية | - تحسين كفاءة اجتماعات الهيئات الإدارية |
| جميعها | خدمات إدارة المرافق | - ضمان كفاءة إدارة مباني الاتحاد | - كفاءة إدارة عملية تطوير المبنى الجديد للاتحاد  - وفورات في إدارة مرافق الاتحاد  - الحرص على أن يظل الاتحاد منظمة محايدة من حيث انبعاثات الكربون |
| جميعها | خدمات تطوير وإدارة المحتوى/ الإدارة والتخطيط الاستراتيجيان للمنظمة | - ضمان كفاءة التخطيط  - استشارة استراتيجية للإدارة العليا | - موافقة الأعضاء على أدوات التخطيط في الاتحاد  - دعم تطوير المبادرات الاستراتيجية |
| الهدفان المشتركان بين القطاعات: 1.I، 2.I | التنسيق والتعاون في تعزيز الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يسهم في تنفيذ خطوط عمل القمة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 | - زيادة التآزر والتعاون والشفافية والتواصل الداخلي بشأن إقامة الشراكات والأنشطة المضطلع بها في مجال التعاون الدولي من أجل تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة  - تحسين تنسيق تنظيم أحداث الاتحاد واجتماعاته  - زيادة الاتساق فيما يتعلق بتخطيط المشاركة في المؤتمرات والمنتديات | - تدابير وآليات جديدة ومحسنة بهدف زيادة كفاءة المنظمة وفعاليتها  - تنسيق عمل الاتحاد ومساهمته في خطوط العمل المنبثقة عن القمة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 |
| الأهداف المشتركة بين القطاعات: 3.I، 4.I، 5.I، 6.I | التنسيق والتعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك (بما في ذلك إمكانية النفاذ، المساواة بين الجنسين، الاستدامة البيئية) | - تنسيق العمل في المجالات ذات الاهتمام المشترك، تعزيز أوجه التآزر وتحقيق الكفاءة والوفورات في استخدام موارد الاتحاد  - زيادة الاتساق لتخطيط المشاركة في المؤتمرات والمنتديات  - زيادة التواصل الداخلي بشأن الأنشطة المضطلع بها في جميع المجالات المواضيعية  - تحسين تنسيق تنظيم أحداث الاتحاد واجتماعاته | - تنفيذ خطة العمل السنوية الموحدة لكل مجال من المجالات المواضيعية  - تدابير وآليات جديدة ومحسنة بهدف زيادة كفاءة المنظمة وفعاليتها |

# 3 الصلة بخطوط العمل المنبثقة عن القمة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

الصلة بخطوط العمل المنبثقة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات

يضطلع الاتحاد بدور ريادي في عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات حيث يتولى، بصفته الميسّر الرئيسي إلى جانب اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تنسيق قيام أصحاب المصلحة المتعددين بتنفيذ خطة عمل جنيف. وعلى وجه الخصوص، يعد الاتحاد الميسر الوحيد لثلاثة خطوط مختلفة للقمة؛ الخطوط **جيم2** (البنية التحتية للمعلومات والاتصالات) **وجيم5** (بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) **وجيم6** (البيئة التمكينية).

**التقابل بين النواتج والأنشطة الرئيسية للاتحاد وخطوط العمل المنبثقة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات** (استناداً إلى المعلومات المستمدة من أداة الاتحاد الخاصة بتقابل أهداف التنمية المستدامة)



**جيم2 - البنية التحتية**نواتج الاتحاد: 27  
الأنشطة الرئيسية للاتحاد: 76

**جيم4 - بناء القدرات**  
نواتج الاتحاد: 17  
الأنشطة الرئيسية للاتحاد: 41

**جيم1 - الحكومة**  
نواتج الاتحاد: 10  
الأنشطة الرئيسية للاتحاد: 17

**جيم11 - التعاون**  
نواتج الاتحاد: 19  
الأنشطة الرئيسية للاتحاد: 32

**جيم5 - الأمن**  
نواتج الاتحاد: 7  
الأنشطة الرئيسية للاتحاد: 24

**جيم7 - تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**نواتج الاتحاد: 15  
الأنشطة الرئيسية للاتحاد: 62

**جيم3 - النفاذ إلى المعلومات**  
نواتج الاتحاد: 13  
الأنشطة الرئيسية للاتحاد: 38

**جيم6 - البيئة التمكينية**نواتج الاتحاد: 9  
الأنشطة الرئيسية للاتحاد: 25

**خط العمل  
جيم2**

**خط العمل  
جيم4**

**خط العمل  
جيم1**

**جيم9 -**

**جيم8 -  
التنوع الثقافي**

**خط العمل  
جيم11**

**خط العمل  
جيم3**

**خط العمل  
جيم5**

**خط العمل جيم8**

**خط العمل   
جيم10**

**خط العمل جيم9**

**خط العمل  
جيم7**

**خط العمل  
جيم6**

الصلة بأهداف التنمية المستدامة

مع اعتماد قرار الجمعية العام للأمم المتحدة "تحويل عالمنا: برنامج التنمية المستدامة لعام 2030"، يحتاج الاتحاد، إلى جانب بقية أسرة الأمم المتحدة، إلى دعم الدول الأعضاء والمساهمة في الجهود العالمية المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعطي أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والغايات المتصلة بها البالغة 169 غاية رؤية كلية لمنظومة الأمم المتحدة.

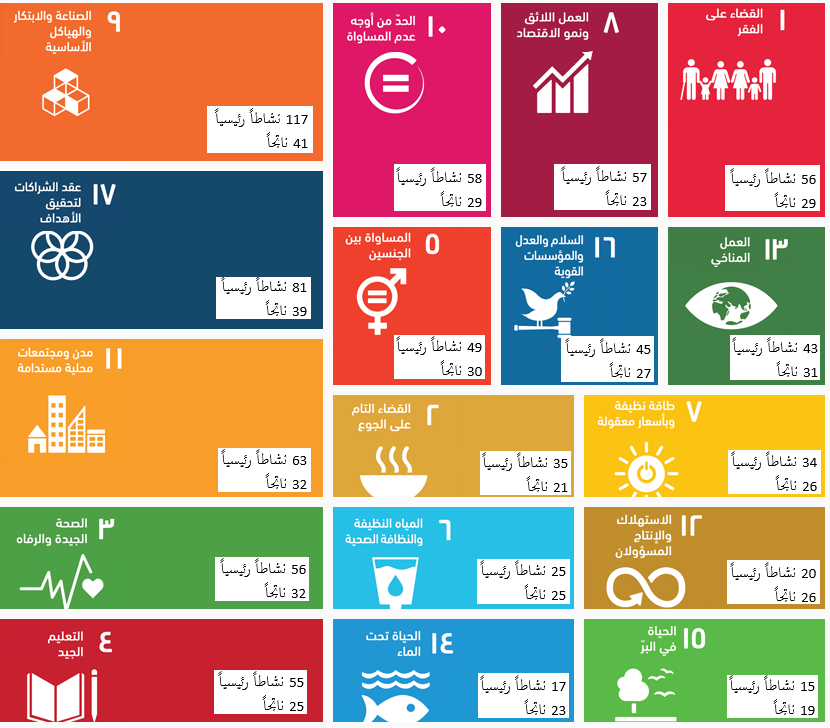
وإن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) كحافز أساسي للتقدم السريع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة يظهر بوضوح في خطة 2030: "ينطوي انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والترابط العالمي على إمكانات كبيرة للتعجيل بالتقدم البشري وسد الفجوة الرقمية وبناء مجتمعات تقوم على المعرفة". ويؤدي الاتحاد، بوصفه وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً رئيسياً في تعزيز الازدهار في عالمنا الرقمي.

وبغية تعظيم مساهمة الاتحاد في خطة 2030، ينصب التركيز الرئيسي للاتحاد على معالجة **الهدف 9** من أهداف التنمية المستدامة (الصناعة والابتكار والبنية التحتية) والمقصد 9.ج الذي يرمي إلى تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير فرص النفاذ الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت. والبنية التحتية التي تدعم عالمنا وتشكل العمود الفقري للاقتصاد الرقمي الجديد هي في الواقع أمر حيوي. وهي أساسية لعدد كبير من التطبيقات التكنولوجية والحلول المحتملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وحاسمة لتمكينها من أن تكون عالمية وقابل للتوسع.

ونظراً إلى أن **الهدف 17** من أهداف التنمية المستدامة (إقامة الشراكات لتحقيق الأهداف) يبرز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للتنفيذ، مع إمكانات تحويلية شاملة، لا بد من أن يستفيد الاتحاد من هذا التأثير الواسع. ومن بين أهداف التنمية المستدامة البارزة حيث للاتحاد تأثير قوي بشكل خاص، **الهدف 11** (المدن والمجتمعات الذكية) **والهدف 10** (الحد من أوجه عدم المساواة) **والهدف 8** (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) **والهدف 1** (القضاء على الفقر) **والهدف** 3 (الصحة الجيدة والرفاهية) **والهدف 4** (التعليم الجيد) **والهدف 5** (المساواة بين الجنسين).

وبالتالي سيساهم الاتحاد مساهمة كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتبقية من خلال توفير البنية التحتية والتوصيلية وبالشراكة مع جميع أصحاب المصلحة.

**التقابل بين النواتج والأنشطة الرئيسية للاتحاد وأهداف التنمية المستدامة** (وفقاً لأداة الاتحاد الخاصة بتقابل أهداف التنمية المستدامة[[15]](#footnote-15))



الاتحاد هو أيضاً الجهة الراعية لخمسة مؤشرات متعلقة بأهداف التنمية المستدامة (1.4.4 و5.ب.1 و9.ج.1 و2.6.17 و1.8.17) التي تساهم في رصد شعبة الأمم المتحدة الإحصائية لأهداف التنمية المستدامة.

الربط بين الغايات الاستراتيجية للاتحاد ومقاصد أهداف التنمية المستدامة[[16]](#footnote-16)

|  |
| --- |
| **الغاية 1 - النمو** |
| **مقاصد أهداف التنمية المستدامة (المؤشر (المؤشرات)):** 1.4 (1.4.1)، 2.4 (2.4.1)، 4.1 (4.1.1)، 4.2 (**4.2.2**)، 4.3 (4.3.1)، 4.4 (**4.4.1**)، 4.A (4.A.1)، 5.5 (**5.5.1**, **5.5.2**)، 5.B (**5.B.1**)، 6.1، 6.4 (6.4.1)، 7.3 (7.3.1)، 8.2 (8.2.1)، 8.10 (8.10.2)، 9.1، 9.2، 9.3 (9.3.1, 9.3.2)، 9.4 (9.4.1)، 9.5، 9.C (**9.C.1**)، 11.3 (11.3.2)، 11.5 (11.5.2)، 11.B (11.B.1, 11.B.2)، 13.1 (13.1.2)، 13.3 (13.3.2)، 17.6 (17.6.1, **17.6.2**) |
| **الغاية 2 - الشمول** |
| **مقاصد أهداف التنمية المستدامة (المؤشر (المؤشرات)):** 1.4 (1.4.1)، 1.5 (1.5.3)، 2.C (2.C.1)، 3.D (3.D.1)، 4.1 (4.1.1)، 4.2 (**4.2.2**)، 4.3 (4.3.1)، 4.4 (**4.4.1**)، 4.5 (4.5.1)، 4.6 (4.6.1)، 4.7 (4.7.1)، 4.A (4.A.1)، 4.B (**4.B.1**)، 4.C (4.C.1)، 5.1، 5.2 (5.2.1, 5.2.2)، 5.3، 5.5 (**5.5.1**, **5.5.2**)، 5.6 (5.6.1, 5.6.2)، 5.A (5.A.1, 5.A.2)، 5.B (**5.B.1**)، 5.C، 6.1، 6.4 (6.4.1)، 7.1 (7.1.1, 7.1.2)، 7.B (7.B.1)، 8.3 (8.3.1)، 8.4 (8.4.2)، 8.5 (8.5.1)، 8.10 (8.10.2)، 9.1، 9.2، 9.3 (9.3.1, 9.3.2)، 9.4 (9.4.1)، 9.5، 9.A (9.A.1)، 9.B (9.B.1)، 9.C (**9.C.1**)، 10.2 (10.2.1)، 10.6، 10.7 (10.7.1)، 10.B (10.B.1)، 10.C (10.C.1)، 11.1 (11.1.1)، 11.2، 11.3 (11.3.2)، 11.5 (11.5.2)، 11.A، 11.B (11.B.1, 11.B.2)، 12.1 (12.1.1)، 12.A (12.A.1)، 13.1 (13.1.2)، 13.3 (13.3.2)، 13.A(13.A.1)، 13.B (13.B.1)، 14.A (14.A.1)، 16.2 (16.2.2)، 16.8 (16.8.1)، 17.3 (17.3.2)، 17.6 (17.6.1, **17.6.2**)، 17.7، 17.8 (**17.8.1**)، 17.9 (17.9.1)، 17.18 |
| **الغاية 3 - الاستدامة** |
| **مقاصد أهداف التنمية المستدامة (المؤشر (المؤشرات)):** 1.5 (1.5.3)، 2.4 (2.4.1)، 8.4 (8.4.2)، 8.5 (8.5.1)، 8.10 (8.10.2)، 9.1، 9.2، 9.4 (9.4.1)، 9.5، 9.A (9.A.1)، 11.6 (11.6.1, 11.6.2)، 11.A، 11.B (11.B.1, 11.B.2)، 12.1 (12.1.1)، 12.2 (12.2.1, 12.2.2)، 12.4 (12.4.1, 12.4.2)، 12.5 (12.5.1)، 12.6 (12.6.1)، 12.7 (12.7.1)، 12.8 (12.8.1)، 12.A (12.A.1)، 16.2 (16.2.2)، 16.4، 17.7 |
| **الغاية 4 - الابتكار** |
| **مقاصد أهداف التنمية المستدامة (المؤشر (المؤشرات)):** 2.4 (2.4.1)، 2.C (2.C.1)، 3.6 (3.6.1)، 3.D (3.D.1)، 4.3 (4.3.1)، 4.4 (**4.4.1**)، 4.5 (4.5.1)، 4.6 (4.6.1)، 4.7 (4.7.1)، 4.A (4.A.1)، 4.B (**4.B.1**)، 5.A (5.A.1, 5.A.2)، 6.1، 6.4 (6.4.1)، 7.1 (7.1.1, 7.1.2)، 7.2 (7.2.1)، 7.3 (7.3.1)، 8.2 (8.2.1)، 8.3 (8.3.1)، 8.10 (8.10.2)، 9.1، 9.2، 9.3 (9.3.1, 9.3.2)، 9.4 (9.4.1)، 9.5، 9.A (9.A.1)، 9.B (9.B.1)، 9.C (**9.C.1**)، 10.5 (10.5.1)، 10.C (10.C.1)، 11.2، 11.3 (11.3.2)، 11.4، 11.5 (11.5.2)، 11.6 (11.6.1, 11.6.2)، 11.B (11.B.1, 11.B.2)، 12.3، 12.5 (12.5.1)، 12.A (12.A.1)، 12.B (12.B.1)، 13.1 (13.1.2)، 14.4 (14.4.1)، 14.A (14.A.1)، 16.3، 16.4، 16.10 (16.10.2)، 17.7 |
| **الغاية 5 - الشراكة** |
| **مقاصد أهداف التنمية المستدامة (المؤشر (المؤشرات)):** 3.D (3.D.1)، 4.4 (**4.4.1**)، 4.7 (4.7.1)، 4.A (4.A.1)، 4.B (**4.B.1**)، 4.C (4.C.1)، 5.1، 5.2 (5.2.1, 5.2.2)، 5.3، 5.5 (**5.5.1**, **5.5.2**)، 5.6 (5.6.1, 5.6.2)، 5.A (5.A.1, 5.A.2)، 5.B (**5.B.1**)، 5.C، 7.B (7.B.1)، 8.3 (8.3.1)، 8.4 (8.4.2)، 9.1، 9.2، 9.3 (9.3.1, 9.3.2)، 9.4 (9.4.1)، 9.5، 9.A (9.A.1)، 9.B (9.B.1)، 9.C (**9.C.1**)، 10.5 (10.5.1)، 10.6، 10.B (10.B.1)، 10.C (10.C.1)، 11.1 (11.1.1)، 11.2، 11.3 (11.3.2)، 11.5 (11.5.2)، 11.B (11.B.1, 11.B.2)، 12.3، 12.6 (12.6.1)، 12.7 (12.7.1)، 12.8 (12.8.1)، 12.A (12.A.1)، 12.B (12.B.1)، 13.1 (13.1.2)، 13.3 (13.3.2)، 16.2 (16.2.2)، 16.3، 16.4، 16.8 (16.8.1)، 16.10، (16.10.2)، 17.6 (17.6.1, **17.6.2**)، 17.7، 17.8 (**17.8.1**)، 17.9 (17.9.1)، 17.18 |

**النمو**

**الشمول**

**الاستدامة**

**الابتكار**

**الشراكة**

# 4 تنفيذ وتقييم الخطة الاستراتيجية

الربط القوي والمتماسك بين التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي والمالي للاتحاد مضمون بتنفيذ إطار الاتحاد للإدارة القائمة على النتائج (RBM) طبقاً للقرارات 71 و72 و151 (المراجَعة في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين.

وستكون النتائج هي المحور الرئيسي للاستراتيجية والتخطيط والميزنة ضمن إطار الاتحاد للإدارة القائمة على النتائج. وستضمن مراقبة الأداء وتقييمه وإدارة المخاطر استناد عمليات التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي والمالي إلى عملية مستنيرة لصنع القرار وتوزيع مناسب للموارد.

وسيخضع إطار الاتحاد لمراقبة الأداء وتقييمه للتطوير طبقاً للإطار الاستراتيجي المحدد في الخطة الاستراتيجية للفترة 2023-2020، وذلك لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف الاتحاد ونتائجه وأهدافه وغاياته الاستراتيجية ومقاصده المحددة في الخطة الاستراتيجية ومقاصده مع تقييم الأداء وتحديد المسائل التي تحتاج إلى معالجة.

كما سيخضع إطار الاتحاد لإدارة المخاطر للتطوير لضمان وجود نهج متكامل تجاه إطار الاتحاد للإدارة القائمة على النتائج المحدد في الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2023-2020.

معايير التنفيذ

تحدد معايير التنفيذ الإطار الذي يمكّن من التحديد السليم لأنشطة الاتحاد المناسبة بحيث يتسنى تحقيق الأهداف والنتائج والغايات الاستراتيجية للاتحاد بأكبر قدر من الفعالية والكفاءة. وهي تحدد معايير ترتيب الأولويات لعملية توزيع الموارد في إطار ميزانية الاتحاد لفترة السنتين.

وفيما يلي معايير التنفيذ المحددة لاستراتيجية الاتحاد للفترة 2023-2020:

- **الالتزام بقيم الاتحاد:** يجب أن توجه القيم الأساسية للاتحاد أولوياته وتضع الأساس لعملية صنع القرار.

- **اتباع مبادئ الإدارة القائمة على النتائج**، والتي تشمل:

○ **مراقبة الأداء وتقييمه:** تجب مراقبة الأداء مقابل تحقيق الغايات/الأهداف وتقييمه طبقاً للخطط التشغيلية التي يوافق عليها المجلس مع تحديد فرص التحسين من أجل دعم عملية صنع القرار.

○ **تحديد المخاطر وتقييمها ومعالجتها:** إرساء عملية متكاملة لإدارة الأحداث غير المؤكدة التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف والغايات، من أجل تعزيز عملية صنع القرار بصورة مستنيرة.

○ **مبادئ الميزنة على أساس النتائج:** يجب في إطار عملية الميزنة توزيع الموارد على أساس الغايات والأهداف المقرر تحقيقها، كما يرد تحديدها في هذه الخطة الاستراتيجية.

○ **الإبلاغ الموجه نحو الأثر المرجو:** يجب الإبلاغ بشكل واضح عما يحرز من تقدم في تحقيق الغايات الاستراتيجية للاتحاد، مع التركيز على أثر الأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد.

- **كفاءة التنفيذ:** أصبحت الكفاءة أمراً أساسياً حتمياً بالنسبة للاتحاد. ويجب أن يقيم الاتحاد ما إذا كان أصحاب المصلحة يجنون أقصى مردود من الخدمات التي يقدمها الاتحاد وفقاً للموارد المتاحة (القيمة مقابل المال).

- **هدف تعميم توصيات الأمم المتحدة وتطبيق ممارسات الأعمال المنسقة**، بوصف الاتحاد جزءاً من منظومة الأمم المتحدة وإحدى وكالاتها المتخصصة.

- **توحيد الأداء في الاتحاد:** يجب أن تعمل القطاعات بصورة متماسكة من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية. ويجب أن تدعم الأمانة التخطيط التشغيلي المنسق، وتتجنب التكرار والازدواجية وتعظم من التآزر بين القطاعات والمكاتب والأمانة العامة.

- **التطور طويل الأجل للمنظمة للحفاظ على الأداء وتوفير الخبرات المناسبة:** تمسكاً بمفهوم المنظمة المهتمة بالتعلم، على الاتحاد الاستمرار في العمل بأسلوب الترابط وزيادة الاستثمار في الموظفين لتحقيق أقصى قيمة بصورة مستدامة.

- **ترتيب الأولويات:** من المهم تحديد معايير محددة لترتيب الأولويات بين مختلف الأنشطة والمبادرات التي ينوي الاتحاد الاضطلاع بها. وفيما يلي العوامل الواجب مراعاتها:

○ **القيمة المضافة:**

▪ ترتيب الأولويات استناداً إلى قيمة فريدة يسهم بها الاتحاد (النتائج التي لا يمكن تحقيقها بدونه)

▪ المشاركة في الأنشطة التي يمكن للاتحاد أن يضيف قيمة كبيرة فيها

▪ عدم إعطاء أولوية للأنشطة التي يمكن لأطراف معنية أخرى الاضطلاع بها

▪ ترتيب الأولويات على أساس الخبرات المتاحة لدى الاتحاد للتنفيذ.

○ **التأثير والتركيز:**

▪ التركيز على الأثر الأقصى على مجموعة أوسع من المعنيين مع مراعاة الشمول

▪ الاضطلاع بعدد أقل من الأنشطة مع تحقيق تأثير أكبر بدلاً من عدد كبير من الأنشطة مع تأثير أقل

▪ الاتساق والاضطلاع بأنشطة تسهم بوضوح في الصورة الإجمالية على النحو المحدد في الإطار الاستراتيجي للاتحاد

▪ إعطاء أولوية للأنشطة التي تؤدي إلى نتائج ملموسة.

○ **احتياجات الأعضاء:**

▪ ترتيب أولويات طلبات الأعضاء باتباع نهج موجه نحو العملاء

▪ إعطاء أولوية للأنشطة التي يتعذر على الدول الأعضاء القيام بها بدون دعم من المنظمة.

# التذييل A. توزيع الموارد (الصلة بالخطة المالية)

(يتم تحديثه وفقاً للخطة المالية للفترة 2023-2020)

\* \* \* \* \* \* \* \* \* \*

|  |
| --- |
| المقترح ACP/64A1/10 - ملخص:  تود إدارات الدول الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات إدخال تعديلات على *القرار 101 (المراجَع في بوسان، 2014)* لمؤتمر المندوبين المفوضين*، بشأن الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت* |

الاتحاد الدولي للاتصالات هو وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويعمل على توزيع الطيف الراديوي والمدارات الساتلية في العالم، وعلى تصميم المعايير التقنية التي تضمن التواصل بين الشبكات والتكنولوجيات بصورة سلسة، والسعي إلى تحسين نفاذ المجتمعات غير المخدومة في شتى أنحاء العالم إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.[[17]](#footnote-17)

اقترح فريق العمل التابع للمجلس المعني بالخطتين الاستراتيجية والمالية للفترة 2023-2020 على المجلس في دورته لعام 2018 *الغاية 1 – النمو: إتاحة وتعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة استخدامها دعماً للاقتصاد والمجتمع الرقميين*، وسيحال هذا الاقتراح على مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد لعام 2018 لكي تعتمده الدول الأعضاء.

وتمثل أحد الأهداف الرئيسية لقطاع تنمية الاتصالات المعتمدة في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC-17) الذي عُقد في بوينس آيرس، الأرجنتين، في عام 2017، في "بناء مجتمع رقمي شامل: دعم تطوير واستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها لتمكين الأشخاص والمجتمعات تحقيقاً للتنمية المستدامة".[[18]](#footnote-18)

ومع أخذ هذه التطورات في الاعتبار، يكون من بالغ الأهمية إبراز المجالات الرئيسية للاقتصاد الرقمي في قرارات مؤتمر المندوبين المفوضين ذات الصلة، خاصةً **القرار 101**، من خلال التأكيد على أهمية التشغيل البيني والتدفق السلس للبيانات، تسهيلاً لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

المقترح

تود إدارات الدول الأعضاء في جماعة آسيا والمجيط الهادئ للاتصالات أن تقترح إدخال التعديلات التالية على *القرار 101 (المراجَع في بوسان، 2014)* لكي ينظر فيها مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018.

MOD ACP/64A1/10

القـرار 101 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يُذكّر

*أ )* بالقرار 101 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛

*ب)* بالقرارات 102 و130 و133 و180 (المراجَعة في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر؛

*ﺝ)* بالقرار 197 (بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن تيسير إنترنت الأشياء تمهيداً لعالم موصل عالمياً، وبأن تنفيذ الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6) سيساهم في تطوير إنترنت الأشياء في المستقبل؛

*د )* بنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها في جنيف (2003) وتونس (2005)، خاصة الفقرة 27 ج)، والفقرة 50 د) لبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، فيما يتعلق بالتوصيلية الدولية للإنترنت؛

*ﻫ )* بأن الحدث الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات على انعقادها (WSIS+10) قضى في بيانه (جنيف، 2014) بشأن تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ورؤيته للقمة العالمية لما بعد عام 2015، بأن أحد مجالات الأولوية التي يجب أن يتناولها برنامج التنمية لما بعد 2015 هو "تشجيع النشر الكامل للإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت (IPv6) من أجل ضمان استدامة حيز العناوين على الأمد البعيد، وخصوصاً في ضوء التطورات المقبلة لإنترنت الأشياء"؛

*ﻭ )* بالرقم 196 من اتفاقية الات‍حاد، الذي يدعو لجان دراسات تقييس الاتصالات بأن تولي ما يجب من الاهتمام لدراسة المسائل وصياغة التوصيات المتعلقة مباشرة بإقامة الاتصالات في البلدان النامية[[19]](#footnote-19)1 وتنميتها وتحسينها على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

*ﺯ )* بالقرار 23 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن النفاذ إلى شبكة الإنترنت وتوفرها في البلدان النامية ومبادئ تحديد رسوم التوصيل الدولي للإنترنت؛

*ﺡ)* بالقرار 69 (ال‍مراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن النفاذ إلى موارد الإنترنت والاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها على أساس غير تمييزي؛

*ﻁ)* بالتوصية ITU‑T D.50 المتعلقة بالمبادئ العامة للتعريفات - المبادئ المطبقة على التوصيلية الدولية للإنترنت؛

*ﻱ)* بالقرار 64 (ال‍مراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن تخصيص عناوين بروتوكول الإنترنت وتيسير الانتقال إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت ونشره؛

*ﻙ)* بالقرار 68/302 للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن استعراض نواتج القمة؛

*ﻝ)* بالرأي 1 (جنيف، 2013) للمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بشأن تشجيع إنشاء نقاط تبادل الإنترنت (IXP) كحل طويل الأجل لزيادة التوصيلية؛

*ﻡ )* بالرأي 2 (جنيف، 2013) للمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بشأن تعزيز بيئة تمكينية من أجل نمو وتطوير أكبر لتوصيلية النطاق العريض؛

*ﻥ)* بالرأي 3 (جنيف،2013 )، للمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بشأن دعم بناء القدرات من أجل نشر الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6)؛

*ﺱ)* بالرأي 4 (جنيف، 2013) للمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بشأن دعم تبني الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت والانتقال من الإصدار الرابع؛

*ﻉ)* بالرأي 5 (جنيف، 2013) للمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بشأن دعم ن‍هج تعدد أصحاب ال‍مصلحة في إدارة الإنترنت؛

*ﻑ)* بالرأي 6 (جنيف، 2013) للمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بشأن دعم تفعيل عملية التعاون ال‍معزز،

وإذ يدرك

*أ )* أن أحد أهداف الات‍حاد هو السعي إلى إيصال التكنولوجيات الجديدة للاتصالات إلى جميع سكان العالم؛

*ب)* أن على الات‍حاد، بغية تحقيق أهدافه، أن يضطلع بعدة أمور من بينها تسهيل التقييس العالمي للاتصالات، مع تأمين نوعية خدمة مرضية،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن التطورات في مجال البنية التحتية العالمية للمعلومات بما في ذلك تطوير الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت (IP) لا سيما الإنترنت وما سيطرأ من تطورات حول هذا البروتوكول، لا تزال تمثل قضية ذات أهمية حاسمة بوصفها أداةً تمكينيةً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك نمو الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين؛

*ب)* الحاجة إلى الحفاظ على تعدد اللغات وتعزيزه على شبكة الإنترنت من أجل مجتمع معلومات جامع وشامل للجميع؛

*ج)* أن الإنترنت تسمح بإدخال تكنولوجيات جديدة وناشئة في خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تواصل تسجيل مستويات استعمال مرتفعة وتمكّن الاقتصاد الرقمي، وذلك على الرغم من بعض التحديات المتعلقة بجودة الخدمة وعدم التأكد من المنشأ وارتفاع تكلفة التوصيلية الدولية وبقضايا أخرى من قبيل حماية المستهلك والأمن السيبراني وخصوصية البيانات، إلخ. تعزى إلى توفير الخدمات القائمة على بروتوكول الإنترنت؛

*د )* أن الشبكات الحالية والمستقبلية القائمة على بروتوكول الإنترنت وما سيطرأ على بروتوكول الإنترنت من تطورات ستستمر في إدخال تغييرات جذرية في طريقة اكتساب المعلومات وإنتاجها وتبادلها واستخدامها؛

*ه‍ )* أن تطور النطاق العريض والزيادة في الطلب على النفاذ إلى الإنترنت، خاصةً في البلدان النامية، يولدان الحاجة إلى توصيلية دولية للإنترنت ميسورة التكلفة؛

*و )* القرار 23 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات الذي يشير إلى "أن عناصر التكاليف التي تتحملها الجهات التي تتولى التشغيل، سواء أكانت إقليمية أم محلية، تتوقف جزئياً إلى حد كبير على نوع التوصيل (العبور، أو الحركة المتبادلة بين النظراء) وتيسر البنية التحتية للتوصيل الوسيطي ولاتصالات المسافات الطويلة وتكاليفها" فيما يتعلق بالبلدان النامية؛

*ز )* أن الرأي 1 (جنيف، 2013) للمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (WTPF) يعتبر أن إنشاء نقاط التبادل للإنترنت (IXP) له الأولوية في التصدي لمشكلات التوصيلية، وتحسين نوعية الخدمة، وزيادة توصيلية الشبكة ومرونتها، وتعزيز المنافسة، وخفض تكاليف التوصيل البيني؛

*ح )* أنه ينبغي مواصلة بحث نتائج الدراسات بشأن تكاليف التوصيل الدولي بالإنترنت، لا سيما فيما يخص البلدان النامية، من أجل تحسين توصيلية الإنترنت ميسورة التكلفة؛

*ط )* القرار 1 (دبي، 2012) للمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية (WCIT) بشأن "التدابير الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والدول ال‍جزرية الصغيرة النامية (SIDS) من أجل النفاذ إلى شبكات الألياف البصرية الدولية"،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

*أ )* أن قطاع تنمية الاتصالات في الات‍حاد (ITU‑D) قد أحرز تقدماً كبيراً وقام بدراسات عديدة بشأن تعزيز البنية التحتية واستعمال شبكة الإنترنت في البلدان النامية، من خلال خطة عمل حيدر آباد لعام 2010 ومن خلال جهوده لبناء القدرات البشرية مثل مبادرته لإنشاء مركز التدريب عبر الإنترنت ومن خلال نتائج خطة عمل دبي للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 الذي أيد استمرار هذه الدراسات؛

*ب)* أن الدراسات تجري في قطاع تقييس الاتصالات في الات‍حاد (ITU‑T) عن مختلف المسائل المتعلقة بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت، بما في ذلك التشغيل البيني للخدمات مع شبكات الاتصالات الأخرى، والترقيم، ومتطلبات التشوير والجوانب المتعلقة بالبروتوكولات، والأمن وتكاليف عناصر البنية التحتية، والمسائل المتعلقة بالانتقال من الشبكات الحالية إلى شبكات الجيل التالي، والتطور إلى شبكات المستقبل وتنفيذ متطلبات التوصية ITU‑T D.50؛

*ج)* أن الاتفاق العام للتعاون بين قطاع تقييس الاتصالات في الات‍حاد وجمعية الإنترنت (ISOC)/فريق مهام هندسة الإنترنت (IETF)، المشار إليه في الإضافة 3 من السلسة A من توصيات قطاع تقييس الاتصالات، لا يزال قائماً،

وإذ يعترف

*أ )* بأن الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت قد تطورت لتصبح وسطاً يتم النفاذ إليه على نحو واسع لأغراض التجارة والاتصالات في العالم، ولذلك تقوم الحاجة إلى مواصلة تحديد الأنشطة المتصلة على الصعيدين العالمي والإقليمي بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت فيما يتعلق بما يلي، على سبيل المثال:

’1‘ البنية التحتية والتشغيل البيني والتقييس؛

’2‘ تخصيص الأسماء والعناوين في الإنترنت؛

’3‘ نشر المعلومات المتعلقة بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت والآثار المترتبة على تطورها بالنسبة إلى الدول الأعضاء في الات‍حاد، لا سيما البلدان النامية؛

*ب)* بأن أعمالاً هامة بشأن المسائل المتصلة ببروتوكول الإنترنت ومستقبل الإنترنت تجري في إطار الات‍حاد الدولي للاتصالات وهيئات دولية أخرى؛

*ج)* بأن نوعية الخدمة في الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت ينبغي أن تتسق مع توصيات قطاع تقييس الاتصالات في الات‍حاد والمعايير الدولية الأخرى المعترف بها؛

*د )* بأن المصلحة العامة تقتضي أن تكون الشبكات والخدمات القائمة على بروتوكول الإنترنت والشبكات الأخرى للاتصالات قادرة على التشغيل البيني وأن تحقق في الوقت نفسه، إمكانية الوصول إليها عالمياً، أخذاً في الاعتبار الفقرة *ج)* أعلاه؛

*ﻫ )* بأن قابلية التشغيل البيني والتدفق السلس للبيانات المدعوميْن بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت وغيرها من شبكات الاتصالات عاملان مهمان في تمكين الاقتصاد الرقمي،

يطلب من قطاع تقييس الاتصالات في الات‍حاد

أن يستمر في مواصلة أنشطته التعاونية مع جمعية الإنترنت (ISOC)/فريق مهام هندسة الإنترنت (IETF) والمنظمات الأخرى ذات الصلة المعترف بها فيما يتعلق بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت، وفيما يتعلق بالتوصيل البيني مع شبكات الاتصالات القائمة والانتقال إلى شبكات الجيل التالي والشبكات المستقبلية،

يطلب من القطاعات الثلاثة

مواصلة النظر في برامج عملها بشأن الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت وبشأن الانتقال إلى شبكات الجيل التالي وإلى الشبكات المستقبلية وتحديثها،

يقـرر

1 أن يستكشف سبل ووسائل تحقيق مزيد من التعاون والتنسيق بين الات‍حاد والمنظمات[[20]](#footnote-20)2 المختصة المشاركة في تطوير الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت وشبكة الإنترنت المستقبلية، من خلال اتفاقات تعاون حسب الاقتضاء، سعياً لزيادة دور الات‍حاد في إدارة الإنترنت بهدف تحقيق أكبر قدر من المنافع للمجتمع العالمي؛

2 أن يستفيد الات‍حاد على أكمل وجه من الفرص المتاحة لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والناشئة عن نمو الخدمات القائمة على بروتوكول الإنترنت، طبقاً لأهداف الات‍حاد ولنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها في جنيف (2003) وتونس (2005)، مع مراعاة أهمية جودة الخدمات وأمنها ومعقولية أسعار التوصيلية الدولية بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

3 أن يحدد الات‍حاد بصورة واضحة لجميع أعضائه من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، وللجمهور بصورة عامة، جميع المسائل المتصلة بشبكة الإنترنت والتي تقع ضمن المسؤوليات التي يضطلع بها الات‍حاد بموجب نصوصه الأساسية، والأنشطة المذكورة في الوثائق المعتمدة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتي يضطلع الات‍حاد بدور فيها؛

4 أن يستمر الات‍حاد في تعاونه مع المنظمات الأخرى المختصة لضمان أن يؤدي النمو الذي تشهده الشبكات والخدمات القائمة على بروتوكول الإنترنت، إلى جانب الشبكات التقليدية ومع أخذ هذه الشبكات بعين الاعتبار، إلى توفير أكبر قدر ممكن من المزايا للمجتمع العالمي، بما في ذلك القضايا المشار إليها في الفقرة ج) من *وإذ يضع في اعتباره* أعلاه، وأن يستمر الات‍حاد حسب الحاجة في المشاركة في أي مبادرات دولية جديدة متصلة بهذه المسألة بشكل مباشر مثل المبادرة المشكلة لهذه الغاية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن الشبكات عريضة النطاق في إطار لجنة الأمم المتحدة المعنية بالنطاق العريض من أجل التنمية الرقمية؛

5 أن يواصل دراسة مسألة التوصيلية الدولية للإنترنت كأمر عاجل، وفقاً لما تطالب به الفقرة 50 د) من برنامج عمل تونس (2005) وأن يدعو قطاع التقييس في الات‍حاد، وعلى الأخص لجنة الدراسات 3 المسؤولة عن التوصية ITU‑T D.50 التي تتضمن مجموعة أولية من المبادئ التوجيهية المجمعة في الإضافة 2 للتوصية ITU‑T D.50 (2013/05)، إلى أن يستكمل بأسرع ما يمكن دراساته الجارية منذ الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2000؛

6 مراعاة أحكام القرار 23 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، ولا سيما إجراء دراسات بشأن هيكل تكاليف التوصيل الدولي بالإنترنت في البلدان النامية مع التركيز على آثار وثأثيرات نموذج التوصيل (حركة العبور والحركة المتبادلة بين النظراء)، والتوصيلية الآمنة عبر الحدود وتيسر البنية التحتية المادية للتوصيل ولاتصالات المسافات الطويلة وتكاليفها،

يكلف الأمين العام

1 بإعداد تقرير سنوي يعرضه على م‍جلس الات‍حاد، متضمناً المدخلات الملائمة التي تقدمها الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والقطاعات الثلاثة والأمانة العامة، يلخص فيه تلخيصاً شاملاً الأنشطة التي يقوم بها الات‍حاد بالفعل فيما يتعلق بالشبكات والخدمات القائمة على بروتوكول الإنترنت وأي تغييرات لاحقة فيها، بما في ذلك شبكات الجيل التالي والشبكات المستقبلية، وكذلك أدوار المنظمات الدولية المعنية الأخرى والأنشطة التي تؤديها، ويصف مشاركتها في مسائل الشبكات والخدمات القائمة على بروتوكول الإنترنت، على أن يبين التقرير درجة التعاون بين الات‍حاد وتلك المنظمات، مع استخلاص المعلومات اللازمة من المصادر المتوفرة القائمة، كلما أمكن، ومتضمناً مقترحات محددة حول تحسين أنشطة الات‍حاد وهذا التعاون، ويجب أن يوزع هذا التقرير بشكل واسع على الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والأفرقة الاستشارية للقطاعات الثلاثة والأفرقة المعنية الأخرى قبل دورة ال‍مجلس بشهر واحد؛

2 بمواصلة تنفيذ أنشطة تعاونية، استناداً إلى هذا التقرير، تتصل بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت، وخاصة ما يتعلق منها بتنفيذ النتائج ذات الصلة التي أسفرت عنها القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها، مرحلة جنيف لعام 2003 ومرحلة تونس لعام 2005، والنظر في بيان الحدث WSIS+10 بشأن تنفيذ نواتج القمة التي اعتمدها الحدث الرفيع المستوى الذي تولى الات‍حاد تنسيقه؛

3 بتقديم تقرير إلى ال‍مجلس لكي ينظر فيه بشأن الحاجة إلى الدعوة إلى انعقاد المنتدى العالمي السادس لسياسات الاتصالات في وقت مناسب عملاً بالقرار 2 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، وذلك استناداً إلى المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

بتوفير إمكانيات بناء القدرات للبلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، لتوصيل غير الموصولين، بما في ذلك قيام المكاتب الإقليمية للات‍حاد بتقديم المساعدة اللازمة لتحقيق هذا الهدف،

يدعو ال‍مجلس

إلى النظر في التقرير المشار إليه في الفقرة *يكلف الأمين العام* 3، ومراعاة أي تعليقات، إن وجدت، قد تقدمها الأفرقة الاستشارية للقطاعات الثلاثة عن طريق مديري مكاتب هذه القطاعات حول تنفيذ هذا القرار، واتخاذ الإجراءات اللازمة، حسب الاقتضاء،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 إلى المشاركة في الأعمال الحالية التي تجريها قطاعات الات‍حاد ومتابعة التقدم المحرز في هذه الأعمال؛

2 إلى زيادة التوعية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي بين جميع الأطراف غير الحكومية المهتمة وإلى تيسير مشاركتها في أنشطة الات‍حاد في هذا المضمار وسائر الأنشطة الأخرى ذات الصلة الناجمة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها في جنيف (2003) وتونس (2005).

\* \* \* \* \* \* \* \* \* \*

|  |
| --- |
| المقترح ACP/64A1/11 - ملخص:  تهدف هذه المساهمة إلى مراجعة القرار 102 (المراجَع في بوسان، 2014).  عُقدت المشاورات المفتوحة التي يجريها فريق العمل التابع للمجلس والمعني بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت (CWG-Internet) عدة مرات ولا تزال المناقشات جارية بشأن الاستفادة المثلى من هذه الآلية. ومن المهم تنظيم العلاقة بين آلية التشاور المفتوح وفريق العمل CWG-Internet.  وعلاوةً على ذلك، قضى فريق العمل الكثير من الوقت في مناقشة موضوع التشاور المفتوح المقبل. وتدعو الحاجة إلى استكشاف السبل الكفيلة بتحسين كفاءة فريق العمل على النحو الأمثل، خاصةً في تحديد موضوع التشاور المفتوح. |

مقدمة

يكلف القرار 102 لمؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 المجلس بأن ينقح قراره 1344 بحيث يوجه فريق العمل التابع للمجلس والمعني بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، والمقصور على الدول الأعضاء، إلى إجراء تشاور مفتوح مع جميع أصحاب المصلحة، وفقاً للمبادئ التوجيهية. ومنذ اعتماد فريق العمل عملية التشاور المفتوح، أجريت مناقشات حول مواضيع تهم العديد من الدول الأعضاء مع تحقيق نتائج مهمة.

وأجريت المشاورات المفتوحة عدة مرات ولا تزال المناقشات جارية بشأن الاستفادة المثلى من هذه الآلية. ومن المهم تنظيم العلاقة بين آلية التشاور المفتوح وفريق العمل CWG-Internet.

وعلاوةً على ذلك، تفتقر هذه الآلية إلى التخطيط المسبق وتستهلك الوقت بشكل مكثف ولا تُستخدم بالقدر الكافي لإجراء مناقشات متعمقة بشأن قضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت التي تهم الجميع. وقضى فريق العمل الكثير من الوقت في مناقشة موضوع التشاور المفتوح المقبل. وتدعو الحاجة إلى استكشاف السبل الكفيلة بتحسين كفاءة فريق العمل على النحو الأمثل، خاصةً في تحديد موضوع التشاور المفتوح.

المقترح

تود إدارات الدول الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات أن تقترح تعديل القرار 102 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، ويرد مشروع القرار المراجَع في الملحق.

MOD ACP/64A1/11

القـرار 102 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

دور الات‍حاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية  
المتصلة بالإنترنت وبإدارة موارد الإنترنت، بما في ذلك  
إدارة أسماء الميادين والعناوين

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكَّر

*أ )* بالقرارات ذات الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة؛

*ب)* بالوثائق الختامية للحدث الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات (WSIS+10)؛

*ج)* بنتائج المنتديات العالمية لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بالقرارات 101 و102 و133 (المراجَعة في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر؛

*د )* بالقراريْن 47 و48 (المراجعيْن في دبي، 2012) والقرارات 49 و50 و52 و64 و69 و75 (المراجَعة في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA)،

وإذ يقر

*أ )* بجميع قرارات مؤتمر المندوبين المفوضين ذات الصلة بهذا القرار؛

*ب)* بجميع نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) ذات الصلة بهذا القرار؛

*ج)* بأنشطة الات‍حاد ذات الصلة بالإنترنت التي يضطلع بها في حدود ولايته بالنسبة إلى تنفيذ هذا القرار وغيره من قرارات الات‍حاد ذات الصلة،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن مقاصد الات‍حاد تشمل جملة أمور من بينها الترويج على المستوى الدولي لاعتماد نهج شامل إزاء المسائل الخاصة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في ظل اقتصاد المعلومات ومجتمع المعلومات العالميين، وتوسيع انتشار المزايا التي تقدمها تكنولوجيات الاتصالات الجديدة لكي تشمل جميع سكان العالم، والتوفيق بين الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات لبلوغ هذه الأهداف؛

*ب)* الحاجة إلى صون وتعزيز تعدد اللغات على الإنترنت من أجل مجتمع للمعلومات جامع وشامل للجميع؛

*ج)* أن التقدم في مجال البنية التحتية العالمية للمعلومات، لا سيما تطوير الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت (IP) وتنمية شبكة الإنترنت، مع مراعاة متطلبات وسمات التشغيل البيني لشبكات الجيل التالي (NGN) والشبكات المستقبلية، له أهمية حاسمة، بصفته محركاً هاماً لنمو الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين؛

*د )* أن تنمية الإنترنت تجري أساساً بناءً على توجهات السوق مدفوعةً بالمبادرات الخاصة والحكومية؛

*ﻫ )* أن القطاع الخاص مستمر في أداء دور هام جداً في توسيع الإنترنت وتنميتها، من خلال الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات مثلاً؛

*و )* أن القطاع العام، وكذلك المبادرات المشتركة بين القطاعين العام والخاص والمبادرات الإقليمية، مستمرة أيضاً في أداء دور بالغ الأهمية في توسع الإنترنت وتنميتها، من خلال الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات مثلاً؛

*ز )* أن إدارة تسجيل وتوزيع أسماء الميادين والعناوين في الإنترنت، يجب أن تعكس تماماً الطبيعة الجغرافية لشبكة الإنترنت، مع مراعاة التوازن المنصف لمصالح جميع أصحاب المصلحة؛

*ح)* الدور الذي قام به الات‍حاد الدولي للاتصالات في التنظيم الناجح للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها وأن إعلان مبادئ جنيف وخطة عمل جنيف، المعتمدين في 2003، والتزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، المعتمدين في 2005، قد أيدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

*ط)* أن إدارة شبكة الإنترنت تحظى باهتمام دولي له ما يبرره ويجب أن تجرى على أساس تعاون دولي تام وبين جميع أصحاب المصلحة وعلى أساس نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها؛

*ي)* أنه ينبغي أن يكون لجميع الحكومات دور متساو ومسؤولية متساوية، على النحو المعلن في نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، في الإدارة الدولية لشبكة الإنترنت الحالية وما سيطرأ عليها من تطورات مستقبلية وفي الإنترنت المستقبلية وفي ضمان استقرار شبكة الإنترنت وأمنها واستمراريتها، مع الاعتراف أيضاً بضرورة وضع الحكومات لسياسات عامة بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة؛

*ك)* الأعمال التي تضطلع بها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (CSTD) ذات الصلة بهذا القرار،

وإذ يقر كذلك

*أ )* بأن الات‍حاد الدولي للاتصالات يعالج المسائل التقنية ومسائل السياسة العامة المتصلة بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت بما في ذلك شبكة الإنترنت الحالية وتطور شبكات الجيل التالي فضلاً عن إجراء دراسات بشأن الإنترنت المستقبلية؛

*ب)* بأن الات‍حاد يقوم بمهمة التنسيق العالمي لعدد من أنظمة توزيع الموارد المتصلة بالاتصالات الراديوية والاتصالات وأنه يمثل محفلاً لمناقشة السياسات في هذا المجال؛

*ج)* بأن الات‍حاد بذل جهوداً ملموسة بشأن قضايا نظام الترقيم الإلكتروني (ENUM) وإدارة الميدان ".int" وأسماء الميادين الدولية (IDN) وأسماء الميادين القطرية ذات المستوى الأعلى (ccTLD) من خلال ورش عمل وأنشطة تقييس؛

*د )* بأن الات‍حاد نشر كتيباً شاملاً ومفيداً بشأن الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت والمواضيع والمسائل ذات الصلة؛

*ﻫ )* بالفقرتين 71 و78 أ ) من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات فيما يخص عملية التعاونية المعززة بشأن إدارة الإنترنت وإنشاء منتدى إدارة الإنترنت كعمليتين منفصلتين تماماً؛

*و )* بنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ذات الصلة في الفقرات من 29 إلى 82 بشأن إدارة الإنترنت في برنامج عمل تونس؛

*ز )* بأنه ينبغي تشجيع الات‍حاد على تيسير التعاون مع جميع أصحاب المصلحة على النحو المشار إليه في الفقرة 35 من برنامج عمل تونس؛

*ح)* بأن الدول الأعضاء تمثل مصالح سكان البلد أو الأراضي التي فوضت لها أسماء ميادين قطرية ذات مستوى أعلى؛

*ط)* بأنه ينبغي ألا تشارك البلدان في القرارات المتعلقة بأسماء الميادين ذات المستوى الأعلى لبلد آخر،

وإذ يؤكد

*أ )* أن إدارة الإنترنت تشمل مسائل تتصل بالسياسات التقنية والعامة وينبغي أن تضم جميع أصحاب المصلحة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية ذات الصلة وفقاً للفقرات من 35 أ ) إلى 35 ﻫ ) من برنامج عمل تونس؛

*ب)* أن دور الحكومات يشمل توفير إطار قانوني واضح ومتماسك ويمكن التنبؤ به لتشجيع وجود بيئة مؤاتية تكون فيها شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية قابلة للتشغيل البيني مع شبكات الإنترنت ولنفاذ جميع المواطنين إليها على نطاق واسع ودون أي تمييز، وضمان الحماية الملائمة للمصالح العامة في إدارة موارد الإنترنت، بما في ذلك أسماء الميادين والعناوين؛

*ج)* أن القمة العالمية لمجتمع المعلومات أدركت الحاجة إلى تعاونية معززة في المستقبل، لتمكين الحكومات من الاضطلاع بأدوارها ومسؤولياتها على قدم المساواة، في مجال مسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، وليس في مجال المسائل اليومية التقنية والتشغيلية التي لا تؤثر على مسائل السياسة العامة الدولية؛

*د )* أن الات‍حاد الدولي للاتصالات بدأ من جانبه العملية الإجرائية للتعاونية المعززة باعتباره إحدى المنظمات المختصة المذكورة في الفقرة 71 من برنامج عمل تونس، وينبغي لفريق العمل التابع للمجلس والمعني بمسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت (CWG-Internet) أن يواصل عمله في قضايا السياسات العامة المتعلقة بالإنترنت؛

*ه‍ )* أن الات‍حاد يستطيع القيام بدور إيجابي من خلال إتاحته لجميع الأطراف المهتمة محفلاً لتشجيع المناقشات ونشر المعلومات بشأن إدارة أسماء الميادين والعناوين في شبكة الإنترنت وغيرها من موارد الإنترنت في نطاق اختصاصات الات‍حاد،

وإذ يلاحظ

*أ )* أن فريق العمل المعني بمسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت كان له دور في دعم تنفيذ أهداف القرار 75 (ال‍مراجَع في الحمامات، 2016) بشأن مسائل السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت؛

*ب)* القرارات 1305 و1336 و1344 التي اعتمدها م‍جلس الات‍حاد؛

*ج)* أن على فريق العمل CWG-Internet أن يأخذ بعين الاعتبار في عمله جميع قرارات هذا المؤتمر وأي قرارات أخرى ذات صلة بأعمال هذا الفريق كما وردت في القرار 1305 للمجلس وملحقه؛

*د )* الأهمية المستمرة للانفتاح والشفافية في صياغة قضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت بما يتسق مع الفقرة 35 من برنامج عمل تونس؛

*ه‍ )* ضرورة وضع الحكومات للسياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة؛

*و )* الأنشطة الجارية في لجان الدراسات ذات الصلة لقطاعي تقييس الاتصالات وتنمية الاتصالات فيما يتعلق بهذا القرار،

يقـرر

1 أن يستكشف سبل ووسائل تحقيق مزيد من التعاون والتنسيق بين الات‍حاد والمنظمات المختصة[[21]](#footnote-21)1 المشاركة في تطوير شبكات بروتوكول الإنترنت وشبكة الإنترنت المستقبلية من خلال اتفاقات تعاون حسب الاقتضاء، سعياً لزيادة دور الات‍حاد في إدارة الإنترنت بهدف تحقيق أكبر قدر من المنافع للمجتمع العالمي؛

2 أنه يجب احترام المصالح السيادية والمشروعة للبلدان، كما يعبّر عنها ويحددها البلد المعني بوسائل متنوعة، بشأن القرارات المؤثرة على أسماء الميادين ذات المستوى الأعلى الخاصة بها وضمانها وصيانتها وتناولها، وذلك من خلال أطر وآليات محسّنة ومرنة؛

3 أن يستمر في الاضطلاع بأنشطة حول قضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت ضمن حدود ولاية الات‍حاد، بما في ذلك ضمن فريق العمل CWG-Internet، في إطار من التعاون والعمل المشترك مع المنظمات ذات الصلة وأصحاب المصلحة، حسب الاقتضاء، مع توجيه عناية خاصة إلى احتياجات البلدان النامية[[22]](#footnote-22)2؛

4 مواصلة أنشطة فريق العمل CWG-Internet على النحو الوارد في قرارات ال‍مجلس ذات الصلة،

يكلف الأمين العام

1 بأن يواصل أداء دور رئيسي في المناقشات والمبادرات الدولية المتعلقة بإدارة أسماء الميادين والعناوين في شبكة الإنترنت وموارد الإنترنت الأخرى ضمن اختصاصات الات‍حاد، آخذاً في الاعتبار تطورات الإنترنت في المستقبل وأهداف الات‍حاد ومصالح أعضائه كما تظهر في صكوك الات‍حاد وقراراته ومقرراته؛

2 بأن يتخذ الخطوات اللازمة لمواصلة الات‍حاد الدولي للاتصالات دوره لتسهيل تنسيق قضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، وفقاً للفقرة 35 د ) من برنامج عمل تونس، وأن يعمل بالتعاون عند الضرورة مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى في هذه المجالات؛

3 بأن يواصل الإسهام حسب الاقتضاء في أعمال منتدى إدارة الإنترنت وفقاً للفقرة 78 أ ) من برنامج عمل تونس، إذا ما مددت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها لعام 2010 ولاية المنتدى؛

4 بأن يستمر في اتخاذ الخطوات اللازمة لقيام الات‍حاد بدور نشط وبنّاء في العملية الرامية إلى عملية التعاونية المعززة المشار إليها في الفقرة 71 من برنامج عمل تونس؛

5 بالاستمرار في اتخاذ الخطوات اللازمة لقيام الات‍حاد، في إطار عملياته الداخلية المؤدية إلى عملية التعاونية المعززة بشأن قضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت المشار إليها في الفقرة 71 من برنامج عمل تونس، بإشراك جميع أصحاب المصلحة حسب دور كل منهم ومسؤولياته؛

6 بأن يقدم تقريراً سنوياً إلى ال‍مجلس بشأن الأنشطة المنفذة بشأن هذه المواضيع وأن يقدم مقترحات حسب الاقتضاء، وبتقديم هذا التقرير، بعد إقرار الدول الأعضاء له من خلال إجراءات التشاور السارية، إلى أمين عام الأمم المتحدة؛

7 بأن يستمر في تعميم تقارير هذا الفريق، حسب الاقتضاء، على جميع المنظمات الدولية ذات الصلة وأصحاب المصلحة الذين يشاركون بنشاط في هذه القضايا لأخذها بعين الاعتبار عند وضع سياساتهم،

يكلف مديري المكاتب

1 بتقديم مساهمات للفريق حول أنشطة مكاتبهم المتعلقة بعمل فريق العمل CWG-Internet؛

2 بتقديم المساعدة، في إطار الخبرة المتوفرة في الات‍حاد وفي حدود الموارد المتاحة، حسب الاقتضاء، وبالتعاون مع المنظمات ذات الصلة، إلى الدول الأعضاء، إذا طلبت ذلك، لكي تتمكن من تحقيق أهدافها المعلنة في السياسات العامة فيما يخص إدارة أسماء الميادين والعناوين على شبكة الإنترنت وغيرها من موارد الإنترنت والتوصيلية الدولية بالإنترنت، في حدود اختصاص الات‍حاد، مثل بناء القدرات والتيسر والتكاليف المتعلقة بالبنية التحتية وقضايا السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت كما وردت في ملحق القرار 1305 للمجلس الذي حدد دور فريق العمل CWG-Internet، وذلك في نطاق اختصاصاتهم؛

3 بالاتصال والتعاون مع منظمات الاتصالات الإقليمية عملاً بهذا القرار،

يكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات

1 بأن يضمن قيام قطاع تقييس الاتصالات بدوره فيما يتعلق بالقضايا التقنية وبمواصلة إسهام القطاع بخبرته وبالاتصال والتعاون مع الكيانات المختصة بشأن القضايا المتعلقة بإدارة أسماء الميادين والعناوين على شبكة الإنترنت، وغيرها من موارد الإنترنت في نطاق اختصاصات الات‍حاد مثل الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6)، ونظام الترقيم الإلكتروني (ENUM) وأسماء الميادين الدولية (IDN) وكذلك التطورات والقضايا التكنولوجية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك تسهيل إجراء الدراسات الملائمة في إطار لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات وغيرها من الأفرقة بشأن هذه القضايا؛

2 بأن يواصل القيام بدوره، وفقاً للوائح الات‍حاد وإجراءاته، وبالتماس المساهمات من أعضاء الات‍حاد، في تسهيل التنسيق والمساعدة بشأن إعداد مسائل السياسات العامة المتصلة بأسماء الميادين والعناوين على شبكة الإنترنت وغيرها من موارد الإنترنت، ضمن اختصاصات الات‍حاد، وإمكانية تطورها؛

3 بأن يعمل مع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنظمات الدولية ذات الصلة، حسب الاقتضاء، على قضايا أسماء الميادين القطرية ذات المستوى الأعلى (ccTLD) للدول الأعضاء والتجارب ذات الصلة؛

4 بأن يقدم تقريراً سنوياً إلى ال‍مجلس، وتقريراً إلى الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن الأنشطة المنفذة والإنجازات في هذه المواضيع بما في ذلك مقترحات للنظر فيها حسب الاقتضاء،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بأن ينظم منتديات دولية وإقليمية والاضطلاع بالأنشطة اللازمة، بالاشتراك مع الكيانات المختصة لمناقشة قضايا السياسة العامة والقضايا التشغيلية والتقنية المتعلقة بالإنترنت بشكل عام وبإدارة أسماء الميادين والعناوين لشبكة الإنترنت وغيرها من موارد الإنترنت ضمن اختصاصات الات‍حاد بشكل خاص، بما في ذلك ما يتعلق بتعدد اللغات، لصالح الدول الأعضاء، وخاصة البلدان النامية، آخذاً بعين الاعتبار مضمون القرارات ذات الصلة لمؤتمر المندوبين المفوضين هذا، ومنها هذا القرار، إضافة إلى مضمون القرارات ذات الصلة للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات؛

2 بأن يواصل تشجيع تبادل المعلومات بواسطة برامج قطاع تنمية الاتصالات ولجان دراساته وتعزيز المناقشات وإعداد أفضل الممارسات بشأن قضايا الإنترنت ومواصلة القيام بدور رئيسي في التوعية من خلال الإسهام في بناء القدرات، وتوفير المساعدة التقنية، وتشجيع مشاركة البلدان النامية في قضايا ومنتديات الإنترنت الدولية؛

3 بأن يقدم باستمرار تقريراً سنوياً إلى ال‍مجلس وإلى الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات وكذلك إلى المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات عن الأنشطة المنفذة والإنجازات المحققة في هذه المواضيع، بما في ذلك مقترحات للنظر فيها حسب الاقتضاء؛

4 بأن يتواصل مع مكتب تقييس الاتصالات ويتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة المعنية بتطوير الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت ونشرها وبنمو الإنترنت، مستهدفاً تزويد الدول الأعضاء بأفضل الممارسات التي تحظى بقبول واسع النطاق لتصميم نقاط تبادل الإنترنت (IXP) وتركيبها وتشغيلها،

يكلف فريق العمل التابع للمجلس والمعني بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت

1 بالنظر في الأنشطة التي يضطلع بها الأمين العام ومديرو المكاتب فيما يتعلق بتنفيذ هذا القرار ومناقشتها معهم؛

2 بإعداد مدخلات الات‍حاد فيما يتعلق بالأنشطة المذكورة أعلاه حسب الاقتضاء؛

3 بمواصلة تحديد ودراسة وتطوير المسائل المتعلقة بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، مع مراعاة قرارات الات‍حاد ذات الصلة؛

4 باستكشاف السبل الكفيلة بتحسين كفاءة عمله المتعلق بتحديد موضوع التشاور المفتوح،

يكلف ال‍مجلس

1 بأن ينقح قراره 1344 بحيث يوجه فريق العمل التابع للمجلس والمعني بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، والمقصور على الدول الأعضاء، إلى إجراء تشاور مفتوح مع جميع أصحاب المصلحة، وفقاً للمبادئ التوجيهية التالية:

• يتخذ فريق العمل CWG-Internet القرارات الخاصة بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت المطروحة للتشاور المفتوح، مستنداً إلى القرار 1305 للمجلس؛

• ينبغي لفريق العمل CWG-Internet بشكل عام الجمع بين عقد اجتماعات التشاور المفتوح على الخط وفعلياً، مع إتاحة المشاركة عن بُعد، خلال فترة معقولة، قبل كل اجتماع يعقده فريق العمل؛

• ينبغي لفريق العمل CWG-Internet النظر في المحضر الموجز للمشاورات المفتوحة ومناقشته وتقديم تعليقات عليه؛

• تقدَّم المدخلات ذات الصلة الواردة من أصحاب المصلحة إلى فريق العمل للنظر في اختيار القضايا التي يتناولها في اجتماعه التالي.

2 بأن يتخذ التدابير المناسبة لكي يسهم بشكل فعّال في المناقشات والمبادرات الدولية المتعلقة بقضايا الإدارة الدولية المتصلة بأسماء الميادين والعناوين لشبكة الإنترنت وغيرها من موارد الإنترنت ضمن اختصاصات الات‍حاد، أخذاً بعين الاعتبار التقارير السنوية التي يقدمها الأمين العام ومديرو المكاتب؛

3 بأن ينظر في تقارير فريق العمل CWG-Internet وأن يتخذ الإجراءات اللازمة حسب الاقتضاء؛

4 بأن يقدم تقريراً إلى مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 حول الأنشطة المنفذة والإنجازات المحققة بشأن أهداف هذا القرار، بما في ذلك مقترحات للنظر فيها حسب الاقتضاء،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى المشاركة في المناقشات الجارية بشأن الإدارة الدولية لموارد الإنترنت، بما في ذلك أسماء الميادين والعناوين لشبكة الإنترنت، وفي عملية التعاونية المعززة بشأن إدارة الإنترنت وقضايا السياسة العامة الدولية الخاصة بالإنترنت، وذلك لضمان التمثيل العالمي أثناء هذه المداولات؛

2 إلى مواصلة المشاركة في المناقشات بنشاط وفي متابعة التطورات المتعلقة بقضايا السياسات العامة المتصلة بموارد الإنترنت، بما في ذلك التوصيلية الدولية بالإنترنت، في حدود اختصاص الات‍حاد، مثل بناء القدرات والتيسر والتكاليف المتعلقة بالبنية التحتية، وأسماء الميادين والعناوين، وإمكانية تطورها وتأثير الاستعمالات والتطبيقات الجديدة، والتعاون مع المنظمات المختصة وتقديم المساهمات حول المسائل ذات الصلة لفريق العمل CWG‑Internet وللجان الدراسات في الات‍حاد،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

إلى التماس الوسائل الملائمة للمساهمة في التعاونية المعززة بشأن قضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، وذلك حسب دور كل منهم ومسؤولياته.

\* \* \* \* \* \* \* \* \* \*

|  |
| --- |
| المقترح ACP/64A1/12 - ملخص:  تود إدارات الدول الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات إدخال تعديلات على *القرار 123 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين* المفوضين*، بشأن سد الفجوة التقييسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة* |

مع أخذ تطور الاقتصاد الرقمي في الاعتبار، يكون من بالغ الأهمية إبراز المجالات الرئيسية للاقتصاد الرقمي في القرار 123 وإدخال الآليات المناسبة لتيسير نقل المعرفة بين الاتحاد وأعضائه.

وإلى جانب ذلك، لا تزال البلدان النامية تواجه صعوبة في نقص الميزانية للمشاركة في أنشطة الاتحاد، ولذلك فإن من المفيذ إبراز احتياجات البلدان النامية وتوسيع نطاق الدعم المقدم لها في *القرار 123 (المراجَع في بوسان، 2014).*

المقترح

تود إدارات الدول الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات أن تقترح إدخال التعديلات التالية على *القرار 123 (المراجَع في بوسان، 2014)* لكي ينظر فيها مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018.

MOD ACP/64A1/12

القـرار 123 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

سد الفجوة التقييسية بين البلدان النامية[[23]](#footnote-23)1 والبلدان المتقدمة

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكِّر

بالقرار 123 (ال‍مراجَع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين،

وإذ يلاحظ

*أ )* أن الات‍حاد "*يسهل تقييس الاتصالات على الصعيد العالمي مع نوعية خدمة مرضية*" (الرقم 13 في المادة 1 من دستور الات‍حاد)؛

*ب)* أن المادة 17 من دستور الات‍حاد تذكر ضمن وظائف قطاع تقييس الاتصالات في الات‍حاد (ITU-T) وهيكله "... *الوفاء بشكل كامل بأهداف الات‍حاد مع مراعاة الاعتبارات الخاصة بالبلدان النامية...*"؛

*ج)* أن الخطة الاستراتيجية للات‍حاد للفترة 2023‑2020 التي تمت الموافقة عليها بموجب القرار 71 (ال‍مراجَع في دبي، 2018) لهذا المؤتمر وملحقاته، تشمل تحت أهداف قطاع تقييس الاتصالات "*تشجيع المشاركة الفعّالة للأعضاء وخاصة البلدان النامية، في تحديد معايير دولية غير تمييزية (توصيات قطاع تقييس الاتصالات) واعتمادها بغية سد الفجوة التقييسية*"؛

*د )* أن إحدى الغايات الاستراتيجية للات‍حاد للفترة 2023‑2020 "الشمول - سد الفجوة الرقمية وتوفير النفاذ إلى النطاق العريض للجميع"،

وإذ يلاحظ كذلك

*أ )* أن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA) اعتمدت القرار 54 (ال‍مراجَع في الحمامات، 2016) للمساعدة على سد الفجوة في ميدان التقييس بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛

*ب)* أن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC) اعتمد القرار 47 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) الذي يدعو إلى الاضطلاع بأنشطة لتعزيز المعارف والتطبيق الفعال لتوصيات قطاع تقييس الاتصالات وقطاع الاتصالات الراديوية في البلدان النامية، وكذلك القرار 37 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) الذي يعترف بضرورة إتاحة الفرص الرقمية في البلدان النامية،

وإذ يذكِّر

بأن خطة عمل جنيف وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات الصادرين عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) يؤكدان على بذل الجهود الرامية إلى التغلب على الفجوة الرقمية والفجوات الإنمائية،

وإذ يضع في اعتباره

النتيجة التالية لقطاع تقييس الاتصالات الواردة في الخطة الاستراتيجية للات‍حاد للفترة 2023‑2020 المعتمدة في القرار 71 (ال‍مراجَع في دبي، 2018) لهذا المؤتمر:

• زيادة المشاركة في عملية التقييس داخل قطاع تقييس الاتصالات، بما في ذلك حضور الاجتماعات وتقديم المساهمات وشغل المناصب القيادية واستضافة الاجتماعات/ورش العمل، لا سيما مشاركة البلدان النامية؛

• أن الخطة الاستراتيجية الجديدة للاتحاد المعتمدة في القرار 71 (المراجَع في دبي، 2018) تشمل الناتج T.2-1 لمكتب تقييس الاتصالات الرامي إلى تشجيع المشاركة الفعّالة للأعضاء وخاصة البلدان النامية: "سد الفجوة التقييسية (مثل المشاركة عن بُعد والمِنح وإنشاء أفرقة إقليمية للجان الدراسات)"،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

أنه لا زالت هناك حاجة للتركيز على الأنشطة التالية:

• وضع معايير دولية قابلة للتشغيل البيني وغير تمييزية (توصيات قطاع تقييس الاتصالات)؛

• المساعدة في سد الفجوة التقييسية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛

• زيادة التعاون الدولي وتيسيره بين الهيئات الدولية والإقليمية المعنية بوضع المعايير؛

• تقديم المساعدة إلى البلدان النامية، في مجال سد الفجوة الرقمية من خلال تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية أشمل قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)،

وإذ يعترف

*أ )* بنقص مستمر في الموارد البشرية الماهرة في ميدان التقييس في البلدان النامية، وما ينجم عنه من انخفاض مستوى مشاركة البلدان النامية في اجتماعات قطاع تقييس الاتصالات وقطاع الاتصالات الراديوية، رغم التحسن الذي طرأ على هذه المشاركة مؤخراً، وبالتالي في عملية وضع المعايير، مما يؤدي إلى ظهور صعوبات عند تفسير توصيات قطاعي تقييس الاتصالات والاتصالات الراديوية؛

*ب)* بالتحديات المستمرة المتعلقة ببناء القدرات، وخاصة في البلدان النامية، على ضوء سرعة الابتكارات التكنولوجية وزيادة التقارب بين الخدمات؛

*ج)* بالصعوبة التي تواجهها البلدان النامية فيما يتعلق بالقيود الصارمة التي تفرضها الميزانية على المشاركة في أنشطة الاتحاد، لا سيما الاجتماعات المنتظمة للجان الدراسات والأفرقة الاستشارية التي تُعقد على مستوى الخبراء ويمكن أن تمتد حتى أسبوعين؛

*ﺩ )* بالمشاركة المتواضعة لممثلي البلدان النامية في أنشطة التقييس في الات‍حاد سواء نتيجة للافتقار إلى الوعي بشأن هذه الأنشطة أو لصعوبة الحصول على المعلومات أو للافتقار إلى تدريب المهارات البشرية على المسائل المتصلة بالتقييس أو الافتقار إلى الموارد المالية اللازمة للسفر إلى مواقع الاجتماعات، وكلها عوامل ذات تأثير على زيادة الفجوة الحالية في مجال المعرفة؛

*ﻫ )* بأن الاحتياجات والأوضاع التكنولوجية تختلف من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى ولا تملك البلدان النامية في حالات كثيرة الفرص أو الآليات اللازمة للإفصاح عنها؛

*ﻭ )* بأنه من المهم في المرحلة الأولى لإدخال تكنولوجيا جديدة أو الانتقال إليها أن يكون لدى البلدان النامية مبادئ توجيهية للتكنولوجيا الجديدة المعنية يمكن استعمالها من أجل وضع معيار وطني يتيح إدخال التكنولوجيا الجديدة أو الانتقال إليها في الوقت المناسب؛

*ﺯ )* بأنه عند تنفيذ أحكام ملحق القرار 44 (ال‍مراجَع في الحمامات، 2016) والقرار 54 (ال‍مراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، قام الات‍حاد، من خلال قطاع تقييس الاتصالات، بتنفيذ إجراءات للمساعدة في تقليص الفجوة التقييسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛

*ﺡ)* بأن وضع مبادئ توجيهية تتعلق بتنفيذ توصيات الات‍حاد عملاً بالقرار 44 (ال‍مراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات والقرار 47 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات يتسم بالأهمية بالنسبة للبلدان النامية؛

*ﻁ)* بأن الحاجة إلى معايير دولية عالية الجودة ويحكمها الطلب توضع بسرعة بما يتماشى مع مبادئ التوصيلية العالمية والانفتاح وميسورية السعر والموثوقية وقابلية التشغيل البيني والأمن تكتسي أهمية بالغة لتوليد الثقة من أجل مواصلة الاستثمار خاصةً في البنية التحتية؛

*ﻱ)* بالتحول الرقمي من خلالظهور تكنولوجيات رئيسية تتيح استنباط خدمات وتطبيقات جديدة وتساعد في بناء مجتمع المعلومات والتقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة، يجب مراعاتها في أعمال قطاع تقييس الاتصالات؛

*ﻙ)* أن التعاون والتآزر مع هيئات التقييس الأخرى وغيرها من الاتحادات والمحافل المعنية أمر أساسي لتفادي ازدواج الأعمال ولاستعمال الموارد بكفاءة؛

*ﻝ)* بأن التكنولوجيا سريعة التطور لا تزال تنشئ فجوة تقييسية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وتشكل عائقاً يحول دون انتقال البلدان إلى اقتصاد رقمي،

وإذ يعترف كذلك

بأن إنجازات قطاع تقييس الاتصالات في مجال التكنولوجيات الرقمية التحويلية ستساهم في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك الاقتصاد الرقمي،

وإذ يأخذ في الحسبان

*أ )* أن البلدان النامية يمكنها أن تستفيد من تحسين قدراتها في مجال وضع المعايير وتطبيقها؛

*ب)* أن أنشطة قطاعي تقييس الاتصالات والاتصالات الراديوية وسوق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن هي الأخرى أن تستفيد من تحسين إشراك البلدان النامية في وضع المعايير وتطبيقها؛

*ج)* أن المبادرات الرامية إلى المساعدة على سد الفجوة التقييسية تدخل في صلب أعمال الات‍حاد وتمثل إحدى أولوياته العالية؛

*د )* أنه على الرغم من الجهود التي يبذلها الات‍حاد من أجل تقليص الفجوة التقييسية، تظل هناك أوجه تفاوت في المعارف المتعلقة بالمعايير وإدارتها بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛

*ه‍ )* القرار ITU‑R 7 (ال‍مراجَع في جنيف، 2015) لجمعية الاتصالات الراديوية (RA) بشأن "تنمية الاتصالات بما في ذلك الاتصال والتعاون مع قطاع تنمية الاتصالات في الات‍حاد الدولي للاتصالات"، الذي يقرر أن يستمر رئيس الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية (RAG) ومدير مكتب الاتصالات الراديوية (BR) في التعاون بنشاط مع الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات (TDAG) ومدير مكتب تنمية الاتصالات (BDT) في تحديد وتنفيذ الوسائل التي تيسر مشاركة البلدان النامية في أنشطة لجان الدراسات؛

*و )* أن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات اعتمدت القرارات 32 و44 و54 (المراجَعة في الحمامات، 2016)، والتي تتمحور جميعها حول هدف واضح يتمثل في العمل على سد الفجوة التقييسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة عن طريق:

’1‘ توفير المنشآت والمرافق والقدرات لوسائل العمل الإلكترونية (EWM) في اجتماعات قطاع تقييس الاتصالات وورش عمله ودوراته التدريبية، خاصةً بالنسبة للبلدان النامية من أجل زيادة مشاركتها؛

’2‘ تكثيف إشراك المكاتب الإقليمية للات‍حاد في أنشطة مكتب تقييس الاتصالات من أجل النهوض بأنشطة التقييس وتنسيقها في مناطقها لتطبيق الأجزاء ذات الصلة من هذا القرار ولإطلاق حملات ترمي إلى تشجيع انضمام أعضاء جدد من البلدان النامية إلى الات‍حاد، كأعضاء قطاعات ومنتسبين وهيئات أكاديمية؛

’3‘ دعوة المناطق الجديدة والدول الأعضاء الجدد إلى تشكيل أفرقة إقليمية في إطار لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات وإنشاء هيئات تقييس إقليمية مناظرة للعمل عن كثب مع لجان الدراسات والفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات؛

*ز )* القرار 37 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن "سد الفجوة الرقمية"، الذي يرمي إلى استنباط أساليب وآليات دولية تعزز التعاون الدولي من أجل سد الفجوة الرقمية عن طريق دراسات ومشروعات وأنشطة مشتركة مع قطاع الاتصالات الراديوية الذي يسعى إلى بناء القدرات من أجل استعمال موارد المدار الساتلي/الطيف بكفاءة لتوفير خدمات ساتلية وتوفير نفاذ ميسور التكلفة إلى النطاق العريض الساتلي وتيسير توصيلية الشبكات بين المناطق والبلدان والأقاليم المختلفة، خاصةً في البلدان النامية، طبقاً لخطة عمل جنيف وبرنامج عمل تونس للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS)؛

*ح )* القرار 47 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن "تحسين المعرفة بتوصيات الات‍حاد الدولي للاتصالات وتطبيقها الفعّال في البلدان النامية، بما في ذلك اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيني للتجهيزات المصنعة بموجب توصيات الات‍حاد"، الذي يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات إلى مواصلة المشاركة في الأنشطة التي ترمي إلى تحسين تطبيق توصيات قطاعي تقييس الاتصالات والاتصالات الراديوية في البلدان النامية، ويكلف مديري مكتب تقييس الاتصالات ومكتب تنمية الاتصالات بالتعاون الوثيق من أجل تشجيع المشاركة من البلدان النامية في الدورات التدريبية وورش العمل والحلقات الدراسية من خلال تقديم المنح الدراسية،

يقرر تكليف الأمين العام ومديري المكاتب الثلاثة

1 بالعمل بشكل وثيق فيما بينهم لمتابعة تنفيذ هذا القرار والقرارات 32 و44 و54 (المراجَعة في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، والقرارين 37 و47 (المراجَعين في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، والقرار ITU‑R 7 (ال‍مراجَع في جنيف، 2015) لجمعية الاتصالات الراديوية بغية التعجيل بالإجراءات الرامية إلى تقليص الفجوة التقييسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛

2 بالمحافظة على آلية للتعاون الوثيق بين القطاعات الثلاثة على الصعيد الإقليمي لسد الفجوة الرقمية، من خلال أنشطة تقوم بها المكاتب الإقليمية للات‍حاد لهذا الغرض؛

3 بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية لتعزيز بناء القدرات البشرية في مجال التقييس، بما في ذلك التعاون مع المؤسسات الأكاديمية المعنية؛

4 بتحديد السبل والوسائل الداعمة لمشاركة ممثلي البلدان النامية، بما في ذلك تقديم مِنح لمن يقدمون مساهمات، من أجل حضور اجتماعات القطاعات الثلاثة للات‍حاد ونشر المعلومات بشأن التقييس؛

5 بزيادة التعاون مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة ودعم عملها في هذا الميدان؛

6 بتعزيز الآليات لإعداد وتقديم التقارير المتعلقة بتنفيذ خطة العمل المقترنة بالقرار 44 (ال‍مراجَع في الحمامات، 2016) بما يراعي الخطط التشغيلية الممتدة لأربع سنوات لكل مكتب؛

7 بتشجيع وضع المبادئ التوجيهية في الوقت المناسب للبلدان النامية على أساس توصيات قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقييس الاتصالات، ولا سيما قضايا التقييس ذات الأولوية بما في ذلك إدخال التكنولوجيات الجديدة أو الانتقال إليها، وكذلك إعداد وتطبيق توصيات الات‍حاد؛

8 بالقيام على نحو فعّال بدمج جميع المبادئ التوجيهية والتوصيات والتقارير التقنية وأفضل الممارسات وحالات الاستعمال التي يعدها قطاعا الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات من خلال استعمال أدوات الاتحاد على شبكة الإنترنت، وبتحديد الاستراتيجيات والآليات الكفيلة بتيسير استعمال هذه الأدوات وتمكين الدول الأعضاء من المبادرة باستعمالها لتسريع نقل المعرفة،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

إلى تقديم مساهمات طوعية (مالية وعينية) إلى صندوق سد الفجوة في ميدان تقييس الاتصالات وإلى اتخاذ تدابير ملموسة لدعم إجراءات الات‍حاد ومبادرات قطاعاته الثلاثة ومكاتبه الإقليمية في هذا الصدد.

\* \* \* \* \* \* \* \* \* \*

|  |
| --- |
| المقترح ACP/64A1/13 - ملخص:  تود إدارات الدول الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات إدخال تعديلات على *القرار 130 (المراجَع في بوسان، 2014)* لمؤتمر المندوبين المفوضين،بشأن *تعزيز دور الاتحاد في مجال بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات* |

مقدمة

اعتمد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC-17) الذي عُقد في بوينس آيرس، الأرجنتين، في عام 2017، الهدف 4 بشأن "بناء مجتمع رقمي شامل: دعم تطوير واستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها لتمكين الأشخاص والمجتمعات تحقيقاً للتنمية المستدامة[[24]](#footnote-24)".

واقترح فريق العمل التابع للمجلس المعني بالخطتين الاستراتيجية والمالية للفترة 2023-2020 على المجلس في دورته لعام 2018 *الغاية 1 – النمو: إتاحة وتعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة استخدامها دعماً للاقتصاد والمجتمع الرقميين*، واتُّفق على رفع هذا الاقتراح على مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد لعام 2018 لكي تعتمده الدول الأعضاء.

واعتمد المؤتمر WTDC-17 خطة عمل بوينس آيرس والهدف 2 الوارد فيها بشأن "بنية تحتية حديثة وآمنة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تعزيز تنمية البنية التحتية والخدمات بما في ذلك بناء الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات".

**المقترح**:

تود إدارات الدول الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات إدخال تعديلات على القرار 130 لكي يدعم الاتحاد الدول الأعضاء في بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي التصدي للتهديدات الحالية والمستقبلية.

MOD ACP/64A1/13

القـرار 130 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

تعزيز دور الات‍حاد في مجال بناء الثقة والأمن  
في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكِّر

*أ )* بالقرار 68/198 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (ICT) لأغراض التنمية؛

*ب)* بالقرار 68/167 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن الحق في الخصوصية في العصر الرقمي؛

*ج)* بالقرار 68/243 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي؛

*د )* بالقرار 57/239 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن إنشاء ثقافة أمنية عالمية للفضاء الحاسوبي؛

*ه‍ )* بالوثائق الصادرة عن الحدث الرفيع المستوى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS+10)، التي تتضمن بيان الحدث WSIS+10 بشأن تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات ورؤية الحدث WSIS+10 للقمة ل‍ما بعد عام 2015؛

*و )* بالقرار 174 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر؛

*ز )* بالقرار 181 (ال‍مراجَع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛

*ح)* بالقرار 45 (ال‍مراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، بشأن آليات تعزيز التعاون في مجال الأمن السيبراني، ب‍ما في ذلك مواجهة ومكافحة الرسائل الاقتحامية؛

*ط)* بالقرار 140 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر؛

*ي)* بالقرار 69 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن تيسير إنشاء أفرقة استجابة وطنية للحوادث الحاسوبية (CIRT)، خاصة في البلدان النامية[[25]](#footnote-25)1، والتعاون فيما بينها؛

*ك)* بالقـرار 179 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) بشأن دور الات‍حاد الدولي للاتصالات في حماية الأطفال على الخط والقرار 67 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن دور قطاع تنمية الاتصالات للاتحاد (ITU‑D) في حماية الأطفال على الخط؛

*ﻝ)* بأن القرار 1305 الذي اعتمده م‍جلس الات‍حاد في دورته لعام 2009 حدّد مسائل الأمن والسلامة والاستدامة والمتانة بالنسبة للإنترنت كمسائل تتعلق بالسياسات العامة التي تندرج في إطار عمل الات‍حاد الدولي للاتصالات،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن الحدث الرفيع المستوى WSIS+10 الذي نسقه الات‍حاد أكد من جديد أهمية بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على النحو المشار إليه في الفقرات ذات الصلة من الوثائق الختامية للحدث WSIS+10 (جنيف، 2014)؛

*ب)* الأهمية البالغة للبنية التحتية للمعلومات والاتصالات وتطبيقاتها بالنسبة لجميع أشكال النشاط الاجتماعي والاقتصادي تقريباً؛

*ج)* أن تهديدات جديدة من مختلف المصادر تظهر مع تطبيق وتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن هذه التهديدات تؤثر على الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب جميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأصحاب المصلحة الآخرين، بمن فيهم جميع مستعملي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب أثرها في الحفاظ على السلام وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول الأعضاء، وأن التهديدات ومواطن الضعف التي تعاني منها الشبكات لا تزال تثير تحديات أمنية متزايدة عبر الحدود الوطنية تواجهها جميع البلدان، وخاصة البلدان النامية، ويلاحظ في الوقت نفسه في هذا السياق تعزيز دور الات‍حاد الدولي للاتصالات في بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضرورة مواصلة تعزيز التعاون الدولي وتطوير وتكييف الآليات الوطنية والإقليمية والدولية الملائمة الموجودة حالياً (مثل الاتفاقات، وأفضل الممارسات، ومذكرات التفاهم، وما إلى ذلك)؛

*د )* أنه تمت دعوة الأمين العام للات‍حاد لدعم مؤسسة إمباكت (IMPACT) (الشراكة الدولية متعددة الأطراف لمكافحة التهديدات السيبرانية) ومنتدى أفرقة الأمن والاستجابة للحوادث (FIRST) وغيرها من المشاريع العالمية والإقليمية للأمن السيبراني، حسب الاقتضاء، كما أن جميع البلدان، خاصة البلدان النامية، وجهت إليها الدعوة للمشاركة في أنشطتها؛

*ه‍ )* البرنامج العالمي للأمن السيبراني (GCA) للات‍حاد الدولي للاتصالات، الذي يشجع التعاون الدولي الهادف إلى اقتراح استراتيجيات لإيجاد حلول من أجل تعزيز الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*و )* أن حماية هذه البنية التحتية والتصدي لهذه التحديات والتهديدات يتطلبان إجراءات وطنية وإقليمية ودولية منسقة من أجل منع وقوع أي حادث مرتبط بأمن الحواسيب والاستعداد له والاستجابة له والتغلب عليه من جانب السلطات الحكومية على الأصعدة الوطنية (بما في ذلك إنشاء أفرقة وطنية للاستجابة للحوادث الحاسوبية) ودون الوطنية، ومن جانب القطاع الخاص والمواطنين والمستعملين، كما يتطلبان التعاون والتنسيق على الصعيدين الدولي والإقليمي، وأن على الات‍حاد الاضطلاع بدور ريادي في هذا المجال، في إطار اختصاصاته وكفاءاته؛

*ز )* الحاجة إلى إحراز تقدم مستمر في التكنولوجيات الحديثة لدعم القدرة على الاكتشاف المبكر للأحداث أو الحوادث التي تؤثر على أمن الحواسيب ومعالجتها بشكل منسّق وفي الوقت المناسب، أو الحوادث المتعلقة بأمن الشبكات الحاسوبية والتي من شأنها تقويض توفر البنى التحتية الحرجة وسلامتها وسريتها في الدول الأعضاء في الات‍حاد والحاجة إلى استراتيجيات تتيح الحد من أثر هذه الحوادث وتخفيف المخاطر والتهديدات المتنامية التي تتعرض لها هذه المنصات؛

*ح)* أن عدد التهديدات السيبرانية والهجمات السيبرانية يتزايد، ويزداد أيضاً الاعتماد على الإنترنت وغيرها من الشبكات الأساسية لأغراض النفاذ إلى الخدمات والمعلومات؛

*ط)* أن قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد (ITU-T) اعتمد نحو 300 معيار فيما يتعلق ببناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ي)* التقرير النهائي للمسألة 22-1/1 (تأمين شبكات المعلومات والاتصالات: أفضل الممارسات من أجل بناء ثقافة الأمن السيبراني) التي يقوم بدراستها قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد (ITU‑D)،

وإقراراً منه

*أ )* بأن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كان ولا يزال عاملاً حاسماً في نمو وتنمية الاقتصاد العالمي بما فيه الاقتصاد الرقمي، على أساس من الأمن والثقة؛

*ب)* بأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات أكدت على أهمية بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأهمية الكبرى لأعمال التنفيذ من جانب أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيد الدولي، وأنها وضعت خط العمل جيم5 (بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) وحددت دور الات‍حاد في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات ليقوم بمهمة تنسيق/تيسير تنفيذ هذا الخط وأقرت باضطلاع الات‍حاد بهذه المهمة في السنوات الأخيرة، من خلال البرنامج العالمي للأمن السيبراني على سبيل المثال؛

*ج)* بأن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017 قد اعتمد خطة عمل بوينس آيرس والهدف 2 الوارد فيها بشأن "بنية تحتية حديثة وآمنة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تعزيز تنمية البنية التحتية والخدمات بما في ذلك بناء الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ واعتمد كذلك القرار 45 (ال‍مراجَع في دبي، 2014) بشأن آليات تعزيز التعاون في مجال الأمن السيبراني بما في ذلك مواجهة ومكافحة الرسائل الاقتحامية، الذي دعا الأمين العام إلى استرعاء اهتمام مؤتمر المندوبين المفوضين التالي بهذا القرار لينظر فيه ويتخذ ما يلزم من إجراءات بشأنه، وأن يقدم تقريراً عن نتائج مجالات العمل الرئيسية هذه إلى ال‍مجلس وإلى مؤتمر المندوبين المفوضين في عام 2018 حسب الاقتضاء؛ والقرار 69 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) الخاص بتيسير إنشاء أفرقة استجابة وطنية للحوادث الحاسوبية، خاصة في البلدان النامية، والتعاون فيما بينها؛

*د )* بأنه لدعم تشكيل أفرقة الاستجابة الوطنية للحوادث الحاسوبية في الدول الأعضاء التي تفتقر إلى هذه الأفرقة على الرغم من الحاجة إليها، اعتمدت الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA) القرار 58 (ال‍مراجَع في دبي، 2012) بشأن تشجيع إنشاء أفرقة استجابة وطنية في حالات الحوادث الحاسوبية، خاصة للبلدان النامية، كما اعتمد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017 القرار 69 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) بشأن تيسير إنشاء أفرقة استجابة وطنية للحوادث الحاسوبية، بما في ذلك أفرقة استجابة للحوادث الحاسوبية تكون مسؤولة عن التعاون بين الحكومات، خاصة في البلدان النامية، والتعاون فيما بينها وأهمية التنسيق بين جميع المنظمات ذات الصلة؛

*ه‍ )* بالفقرة 15 من التزام تونس التي تنص على: "*الاعتراف بمبادئ النفاذ الشامل وغير التمييزي إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع البلدان وبضرورة مراعاة مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد واحترام نواحي مجتمع المعلومات ذات التوجه التنموي، فإننا نؤكد على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي أداة فعالة في تعزيز السلام والأمن والاستقرار والديمقراطية والتلاحم الاجتماعي والإدارة الرشيدة وحكم القانون، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويمكن الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز النمو الاقتصادي ونمو المؤسسات. وندرك أن النهوض بالبنية التحتية وبناء القدرات البشرية وأمن المعلومات وأمن الشبكات كلها أمور حيوية في تحقيق هذه الغايات. ونعترف كذلك بضرورة المواجهة الفعالة للتحديات والتهديدات الناتجة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض لا تتفق مع أهداف حفظ الاستقرار والأمن الدوليين وبأنها يمكن أن تؤثر تأثيراً سيئاً على تكامل البنية التحتية في داخل الدول، مما يؤثر على أمن تلك الدول. لذلك من الضروري أن نعمل على منع إساءة استخدام موارد المعلومات وتكنولوجيا المعلومات لأغراض إجرامية وإرهابية، وذلك مع احترام حقوق الإنسان*"، وأن التحديات الناجمة عن سوء استعمال موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استمرت في الازدياد منذ انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

*و )* بأن الحدث الرفيع المستوى (WSIS+10) الذي نسقه الات‍حاد قد عيّن تحديات عديدة أمام تنفيذ خطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات لا يزال يتعين التصدي لها ومواجهتها بعد عام 2015؛

*ز )* بأن الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، قد تحتاج، لدى وضع تدابير قانونية مناسبة وعملية بشأن الحماية من التهديدات السيبرانية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، إلى مساعدة من الات‍حاد في وضع تدابير تقنية وإجرائية، الهدف منها ضمان أمن البنى التحتية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بناءً على طلب هذه الدول الأعضاء، مع ملاحظة أن هناك عدداً من المبادرات الوطنية والدولية التي قد تدعم هذه البلدان لإعداد مثل هذه التدابير القانونية؛

*ح)* بالرأي 4 (لشبونة، 2009) للمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بشأن الاستراتيجيات التعاونية لبناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ط)* بالنتائج ذات الصلة للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2016، وبالأخص:

’1‘ القرار 50 (ال‍مراجَع في الحمامات، 2016) بشأن الأمن السيبراني؛

’2‘ القرار 52 (ال‍مراجَع في الحمامات، 2016) بشأن مكافحة الرسائل الاقتحامية والتصدي لها؛

*ي)* بأن الشبكات الآمنة والموثوقة من شأنها بناء الثقة والتشجيع على تبادل واستخدام المعلومات والبيانات،

وإذ يدرك

*أ )* أن الات‍حاد الدولي للاتصالات والمنظمات الدولية الأخرى تقوم، من خلال مجموعة منوعة من الأنشطة، بفحص المسائل المتصلة ببناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الاستقرار وتدابير مكافحة الرسائل الاقتحامية والبرمجيات الضارة وما إلى ذلك، إلى جانب حماية البيانات الشخصية والخصوصية؛

*ب)* أن لجنة الدراسات 17 لقطاع تقييس الاتصالات ولجنتي الدراسات 1 و2 لقطاع تنمية الاتصالات ولجان الدراسات الأخرى ذات الصلة في الات‍حاد تواصل العمل في موضوع الوسائل التقنية لتحقيق أمن شبكات المعلومات والاتصالات، وفقاً للقرارين 50 و52 (المراجَعين في الحمامات، 2016)، والقرار 45 (المراجَع في دبي، 2014) والقرار 69 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017)؛

*ج)* أن للات‍حاد دوراً أساسياً ينبغي أن يضطلع به في بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*د )* أن لجنة الدراسات 2 لقطاع تنمية الاتصالات مستمرة في إجراء الدراسات المنادى بها في المسألة 3/2 لقطاع تنمية الاتصالات (تأمين شبكات المعلومات والاتصالات: أفضل الممارسات من أجل بناء ثقافة الأمن السيبراني)، والتي تم إبرازها في القرار 64/211 للجمعية العامة للأمم المتحدة؛

*ه‍ )* أن الات‍حاد يساعد أيضاً البلدان النامية في بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويدعم إنشاء أفرقة الاستجابة للحوادث الحاسوبية، بما في ذلك أفرقة استجابة للحوادث الحاسوبية تكون مسؤولة عن التعاون بين الحكومات، وأهمية التنسيق بين جميع المنظمات ذات الصلة؛

*و )* أن القرار 1336 الذي اعتمده الم‍جلس في دورته لعام 2011، أنشأ فريق العمل التابع للمجلس المعني بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت (CWG-Internet)، واختصاصاته هي تحديد ودراسة وتطوير المسائل ذات الصلة بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، بما في ذلك تلك القضايا المحددة في القرار 1305 الذي اعتمده ال‍مجلس في دورته لعام 2009، مثل أمن وسلامة واستمرارية واستدامة ومتانة الإنترنت؛

*ز )* أن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017 اعتمد القرار 80 (بوينس آيرس، 2017) بشأن وضع أطر إعلامية موثوقة في البلدان النامية وتعزيزها من أجل تسهيل وتشجيع تبادل المعلومات الاقتصادية إلكترونياً بين الشركاء الاقتصاديين؛

*ح)* أن المادة 6 بشأن أمن الشبكات وحصانتها والمادة 7 من لوائح الاتصالات الدولية بشأن الاتصالات الإلكترونية غير المرغوبة المرسلة بالجملة اللتين اعتمدهما المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية (دبي، 2012)،

وإذ يلاحظ

*أ )* أن الات‍حاد، بصفته منظمة دولية حكومية يشارك فيها القطاع الخاص، يحتل مركزاً يسمح له بأن يقوم بدور هام، مشتركاً مع المنظمات والهيئات الأخرى، في التصدي للتهديدات ومواطن الضعف التي تؤثر على بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ب)* الفقرتين 35 و36 من إعلان مبادئ جنيف والفقرة 39 من برنامج عمل تونس بشأن بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ج)* أنه رغم عدم وجود تعاريف متفق عليها عالمياً للرسائل الاقتحامية وغير ذلك من العبارات في هذا المجال، فقد وصفت لجنة الدراسات 2 لقطاع تقييس الاتصالات، في اجتماعها في يونيو 2006، الرسائل الاقتحامية بأنها عبارة تُستعمل عموماً لتصف الرسائل الإلكترونية غير المرغوبة التي تصل بحجم كبير في البريد الإلكتروني أو نظام رسائل الهاتف المحمول SMS)، (MMS، وغايتها تسويق منتجات أو خدمات تجارية؛

*د )* مبادرة الات‍حاد المتعلقة بالشراكة الدولية متعددة الأطراف لمكافحة التهديدات السيبرانية (IMPACT) ومنتدى أفرقة الأمن والاستجابة للحوادث (FIRST)،

وإذ يأخذ في الاعتبار

الأعمال المنوطة بالاتحاد بموجب القرارين 50 و52 (المراجَعيْن في الحمامات، 2016) والقرار 58 (المراجَع في دبي، 2012)؛ والقرار 45 (المراجَع في دبي، 2014) والقرار 69 (بوينس آيرس، 2017)؛ والهدف 2 لخطة عمل بوينس آيرس؛ ومسائل الدراسة ذات الصلة لقطاع تقييس الاتصالات بشأن الجوانب التقنية المتعلقة بأمن شبكات المعلومات والاتصالات؛ والمسألة 3/2 لقطاع تنمية الاتصالات،

يقـرر

1 أن يستمر في إيلاء هذا العمل أولوية عالية داخل الات‍حاد طبقاً لاختصاصاته وخبراته، بما في ذلك تعزيز الفهم المشترك بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛

2 أن يعطي أولوية عالية للعمل الجاري في الات‍حاد والموصوف في فقرة " *إذ* *يأخذ في الاعتبار*" أعلاه، طبقاً لاختصاصاته ومجالات خبراته، وأن يواصل العمل عن كثب، حسب الاقتضاء، مع الهيئات/الوكالات الأخرى ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة، مع مراعاة الولايات المحددة ومجالات الخبرة لمختلف الوكالات مع التنبه إلى الحاجة إلى تفادي ازدواج الأعمال بين المنظمات وبين المكاتب أو الأمانة العامة؛

3 أن يركز الات‍حاد موارده وبرامجه على مجالات الأمن السيبراني التي تندرج ضمن اختصاصاته وخبراته الأساسية، وتحديداً الجوانب التقنية والتنموية، مع استبعاد المجالات المتعلقة بتطبيق الدول الأعضاء لمبادئ قانونية أو سياساتية تتعلق بالدفاع والأمن الوطنيين والمحتوى والجريمة السيبرانية والتي تشملها الحقوق السيادية لهذه الدول، بيد أن ذلك لا يستثني الات‍حاد من الاضطلاع بولايته المتعلقة بوضع توصيات تقنية معدة للحد من أوجه الضعف في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما لا يستثني ذلك الات‍حاد من توفير المساعدة المتفق عليها في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017 بما في ذلك الهدف 2 والأنشطة ذات الصلة بالمسألة 3/2؛

4 المساهمة في مواصلة تعزيز الثقة وإطار الأمن، بما يتسق مع دور الات‍حاد بوصفه جهة التيسير الرئيسية لخط العمل جيم5 للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، مع مراعاة القرار 140 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014)؛

5 دعم انتقال الدول الأعضاء في الاتحاد إلى الاقتصاد الرقمي من خلال بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصةً في التصدي للتهديدات الحالية والمستقبلية، وذلك في إطار ولاية الاتحاد،

يكلّف الأمين العام ومديري المكاتب

1بمواصلة استعراض:

’1‘ العمل المنجز حتى الآن في القطاعات الثلاثة للات‍حاد وفي إطار البرنامج العالمي للأمن السيبراني للات‍حاد والمنظمات الأخرى المعنية ومبادرات التصدي للتهديداﺕ القائمة والمقبلة، من أجل بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل مكافحة الرسائل الاقتحامية المتفاقمة والمستشرية؛

’2‘ التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، مع مواصلة الات‍حاد دوره كجهة التنسيق/التيسير الرئيسية لخط العمل جيم5 للقمة العالمية، وذلك بمساعدة الأفرقة الاستشارية وبما يتماشى مع دستور الات‍حاد واتفاقيته؛

2 بتقديم تقرير إلى ال‍مجلس، بما يتفق والقرار 45 (ال‍مراجَع في دبي، 2014)، بشأن الأنشطة الجارية في الات‍حاد والمنظمات والكيانات الأخرى ذات الصلة لتعزيز التعاون والعمل المشترك، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وتعزيز بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، مع مراعاة أي معلومات تقدمها الدول الأعضاء، بما في ذلك معلومات عن الحالات التي تقع ضمن ولايتها ويمكن أن تؤثر على هذا التعاون؛

3 بتقديم تقرير عن مذكرات التفاهم (MoU) بين البلدان المعنية، بما يتفق والقرار 45 (ال‍مراجَع في دبي، 2014) علاوةً على أشكال التعاون القائمة، مع تقديم تحليل عن حالتها ونطاقها وتطبيقات آليات التعاون هذه لتعزيز الأمن السيبراني ومكافحة التهديدات السيبرانية، بغية تمكين الدول الأعضاء من تحديد مدى الاحتياج إلى مزيدٍ من المذكرات أو الآليات؛

4بتسهيل النفاذ إلى الأدوات والموارد المطلوبة، في حدود الميزانية المتاحة، لتعزيز الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح جميع الدول الأعضاء، وذلك تماشياً مع أحكام القمة العالمية بشأن النفاذ الشامل وغير التمييزي إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمام جميع البلدان؛

5 بمواصلة الحفاظ على بوابة الأمن السيبراني باعتبارها طريقة لتبادل المعلومات عن المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية المتصلة بالأمن السيبراني في أنحاء العالم؛

6 بتقديم تقرير سنوي إلى ال‍مجلس عن هذه الأنشطة وعرض مقترحات حسب الاقتضاء؛

7 بمواصلة تعزيز التنسيق بين لجان الدراسات والبرامج المعنية،

يكلّف مدير مكتب تقييس الاتصالات

1 بتكثيف الأعمال في لجان دراسات القطاع القائمة حالياً بغية:

’1‘ التصدي للتهديداﺕ ومواطن الضعف القائمة والمقبلة التي تؤثر على جهود بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع مراعاة الخدمات الجديدة والتطبيقات الناشئة القائمة على شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال إعداد تقارير أو توصيات حسب الاقتضاء، بهدف تنفيذ قرارات الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2016، لا سيما القراران 50 و52 (المراجَعان في الحمامات، 2016) والقرار 58 (المراجَع في دبي، 2012)، التي تتيح البدء بالعمل قبل الموافقة على المسألة؛

’2‘ التماس الطرق لتعزيز تبادل المعلومات التقنية في هذه المجالات، وتعزيز اعتماد البروتوكولات والمعايير التي تزيد من تعزيز الأمن وتشجع التعاون الدولي بين الهيئات ذات الصلة؛

’3‘ تسهيل المشاريع المنبثقة عن نتائج الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2016، لا سيما:

• القرار 50 (ال‍مراجَع في الحمامات، 2016) بشأن الأمن السيبراني؛

• القرار 52 (ال‍مراجَع في الحمامات، 2016) بشأن التصدي للرسائل الاقتحامية ومكافحتها؛

2 بمواصلة التعاون مع المنظمات المعنية بغية تبادل أفضل الممارسات ونشر المعلومات من خلال ورش عمل ودورات تدريبية مشتركة وأفرقة أنشطة تنسيق مشتركة ومن خلال مساهمات خطية من المنظمات ذات الصلة بناءً على دعوات توجه إليها، على سبيل المثال،

يكلّف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بأن يقوم، بما يتفق مع نتائج المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017 وعملاً بالقرار 45 (المراجَع في دبي، 2014) والقرار 69 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) والقرار 80 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) والهدف 2 من خطة عمل بوينس آيرس، لدعم المشاريع الإقليمية والعالمية بشأن الأمن السيبراني وتشجيع جميع البلدان على المشاركة في هذه الأنشطة؛

2 بدعم الدول الأعضاء في الات‍حاد، بناءً على طلبها، في جهودها الرامية إلى بناء القدرات من خلال تسهيل نفاذ الدول الأعضاء إلى الموارد التي طورتها المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة التي تعمل في مجال التشريعات الوطنية لمكافحة الجرائم السيبرانية؛ ودعم جهود الدول الأعضاء في الات‍حاد على الصعيدين الوطني والإقليمي لبناء القدرات اللازمة للحماية من التهديدات والجرائم السيبرانية وذلك بالتعاون فيما بينها بما يتفق مع التشريعات الوطنية للدول الأعضاء المشار إليها أعلاه، ومساعدة الدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية، في وضع تدابير قانونية مناسبة وقابلة للتطبيق تتصل بالحماية من التهديدات السيبرانية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وإرساء التدابير التقنية والإجرائية التي تهدف إلى تأمين البنى التحتية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع الأخذ بعين الاعتبار عمل لجان الدراسات ذات الصلة في قطاع تقييس الاتصالات، وعمل المنظمات الأخرى ذات الصلة حسب الاقتضاء؛ وإنشاء الهياكل التنظيمية مثل أفرقة الاستجابة للحوادث الحاسوبية، لتحديد التهديدات السيبرانية وإدارتها والتعامل معها، ووضع آليات التعاون على المستويين الإقليمي والدولي؛

3 بتقديم الدعم المالي والإداري اللازم لهذه المشاريع في حدود الموارد الحالية، والتماس موارد إضافية (نقدية وعينية) لتنفيذ هذه المشاريع من خلال اتفاقات الشراكة؛

4 بتأمين تنسيق عمل هذه المشاريع في سياق مجمل الأنشطة التي يقوم بها الات‍حاد بناء على دوره كجهة تنسيق/تسهيل في خط العمل جيم5 للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، والتخلص من أي ازدواجية في العمل فيما يتعلق بهذا الموضوع الهام مع أنشطة الأمانة العامة وقطاع تقييس الاتصالات؛

5 بتنسيق عمل هذه المشاريع مع أعمال لجان دراسات قطاع تنمية الاتصالات بشأن هذا الموضوع، ومع أنشطة البرامج ذات الصلة ومع الأمانة العامة؛

6 بمواصلة التعاون مع المنظمات ذات الصلة بغية تبادل أفضل الممارسات ونشر المعلومات من خلال ورش عمل ودورات تدريبية مشتركة على سبيل المثال؛

7 بدعم الدول الأعضاء في الات‍حاد في وضع استراتيجياتها الوطنية و/أو الإقليمية للأمن السيبراني، من أجل بناء القدرات الوطنية للتصدي للتهديدات السيبرانية ضمن مبادئ التعاون الدولي بما يتفق والهدف 2 لخطة عمل بوينس آيرس؛

8 بتقديم تقرير سنوي إلى ال‍مجلس عن هذه الأنشطة وعرض مقترحات حسب الاقتضاء،

يكلف كذلك مدير مكتب تقييس الاتصالات ومدير مكتب تنمية الاتصالات

بأن يقوم كل منهما في نطاق مسؤولياته بما يلي:

1 تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2016 والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017، بما في ذلك البرنامج المذكور في الهدف 2 من خطة عمل بوينس آيرس بشأن تقديم الدعم والمساعدة للبلدان النامية في بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

2 تحديد وتعزيز توافر المعلومات بشأن بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى وجه التحديد منها ما يتعلق بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنظمات ذات الصلة؛

3 تحديد أفضل الممارسات في تأسيس أفرقة الاستجابة للحوادث الحاسوبية وإعداد دليل مرجعي للدول الأعضاء دون تكرار العمل الجاري في المسألة 3/2 لقطاع تنمية الاتصالات، من أجل المساهمة في هذه المسألة؛

4 التعاون مع المنظمات ذات الصلة وسائر الخبراء الدوليين والوطنيين، حسب الاقتضاء، من أجل تحديد أفضل الممارسات في إنشاء أفرقة الاستجابة للحوادث الحاسوبية؛

5 اتخاذ الإجراءات الكفيلة بدراسة مسائل جديدة في لجان الدراسات ضمن القطاعات المعنية بإرساء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

6 تحديد وتوثيق الخطوات العملية لتعزيز الأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الدولي، استناداً إلى الممارسات والمبادئ التوجيهية والتوصيات المقبولة على نطاق واسع، التي يمكن أن تقرر الدول الأعضاء تطبيقها لتحسين قدرتها على مكافحة التهديدات السيبرانية والهجمات السيبرانية وتعزيز التعاون الدولي في مجال بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومع مراعاة البرنامج العالمي للأمن السيبراني (GCA) وفي حدود الموارد المالية المتاحة؛

7 دعم الاستراتيجية والتنظيم والتوعية والتعاون والتقييم وتنمية المهارات؛

8 تقديم الدعم التقني والمالي اللازم في حدود الموارد المتاحة في الميزانية وفقاً للقرار 58 (ال‍مراجَع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات؛

9 تعبئة الموارد المناسبة من خارج الميزانية العادية للات‍حاد من أجل تنفيذ هذا القرار، لمساعدة البلدان النامية،

يكلف الأمين العام

وفقاً لمبادرته في هذا الشأن:

(1 بتقديم تقرير إلى ال‍مجلس، مع مراعاة أنشطة القطاعات الثلاثة عن تنفيذ وفعالية خطة العمل لتعزيز دور الات‍حاد في بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(2 بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة بما في ذلك من خلال اعتماد مذكرات التفاهم التي تخضع لموافقة ال‍مجلس في هذا الصدد، وفقاً للقرار 100 (مينيابوليس، 1998) لمؤتمر المندوبين المفوضين،

يطلب من ال‍مجلس

أن يدرج تقرير الأمين العام في الوثائق المرسلة إلى الدول الأعضاء وفقاً للرقم 81 من الاتفاقية،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى النظر في الانضمام إلى المبادرات الدولية والإقليمية المختصة المناسبة التي تعزز الأطر التشريعية الوطنية ذات الصلة بأمن شبكات المعلومات والاتصالات؛

2 إلى التعاون بشكل وثيق على تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، مع الأخذ في الاعتبار القرار 45 (ال‍مراجَع في دبي، 2014) بهدف تعزيز الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تخفيف المخاطر والتهديدات؛

3 إلى دعم مبادرات الات‍حاد بشأن الأمن السيبراني، بما في ذلك الرقم القياسي العالمي للأمن السيبراني (GCI)، من أجل تشجيع الاستراتيجيات الحكومية وتبادل المعلومات عن الجهود المبذولة عبر الصناعات والقطاعات؛

4 إلى إبلاغ الأمين العام عن الأنشطة ذات الصلة المتعلقة بهذا القرار فيما يتعلق بالثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين إليها

1 إلى تقديم مساهمات بشأن هذا الموضوع إلى لجان الدراسات ذات الصلة في الات‍حاد والمساهمة في أي أنشطة أخرى يتولى الات‍حاد مسؤوليتها؛

2 إلى المساهمة في بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية وذلك بالاضطلاع بأنشطة على النحو الموضح في الفقرة 12 من خطة عمل جنيف، والمساهمة في إعداد دراسات في هذه المجالات؛

3 إلى تشجيع تطوير البرامج التعليمية والتدريبية لتعزيز وعي المستخدم بشأن المخاطر في الفضاء السيبراني؛

4 إلى التعاون حسب الاقتضاء للتغلب على المشاكل التي تضعف الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنعها.

\* \* \* \* \* \* \* \* \* \*

|  |
| --- |
| المقترح ACP/64A1/14 - ملخص:  *يسعى هذا المقترح إلى تحديث القرار 131 من أجل تحسين طريقة جمع المعلومات وعملية المراجعة للأرقام القياسية ذات الصلة والشفافية في تطوير العمليات المتعلقة بالمؤشرات ضمن قطاع تنمية الاتصالات. ويسعى كذلك إلى إبراز المناقشات التي جرت في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017 والتي تتعلق بهذا القرار.* |

مقدمة

تم تأسيس الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) لأول مرة في عام 2008 تنفيذاً للولايات المنصوص عليها في القرار 8 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) بشأن جمع ونشر المعلومات والإحصاءات ومقاصد القمة العالمية لمجتمع المعلومات والأهداف الإنمائية للألفية التي حددتها الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة، ونُشر لأول مرة في تقرير قياس مجتمع المعلومات (MISR) في عام 2009. ويهدف الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل رئيسي إلى تعزيز سد الفجوة الرقمية وتقليصها بين صفوف الدول الأعضاء، وبالتشديد خصوصاً على جمع المعلومات والإحصاءات الرسمية (من سلطات الدول الأعضاء المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهيئات التنظيمية والمكتب الوطني للإحصاءات (NSO) فيها) من أجل قياس الرقمنة والفجوة الرقمية وأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقليص الفجوة الرقمية للمساهمة في تطوير مجتمع معلومات واقتصاد رقمي وتنمية مستدامة تكون شاملة للجميع.

وفي هذا الصدد، اعتمد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات مراجعة القرار 8 بشأن جمع المعلومات والإحصاءات ونشرها مصحوبة بتحديثات وتعديلات مهمة تظهر دوراً أفضل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيانات الإحصائية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة وقياسها. بيد أن هناك المزيد من التحسينات التي ستكون حاسمة بالنسبة إلى الأرقام القياسية الفعّالة التي ستبرز بدقة تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلد ما. وفي ضوء ذلك، يسعى هذا المقترح إلى إضافة تحسينات ممكنة إلى العمل المتعلق بالإحصاءات المضطلع به في الاتحاد.

المقترح

تود الإدارات الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ أن تقترح تحديثات عدة على القرار 131 تتعلق بطريقة جمع المعلومات وعملية المراجعة للأرقام القياسية ذات الصلة والشفافية في تطوير العمليات المتعلقة بالمؤشرات ضمن قطاع تنمية الاتصالات.

MOD ACP/64A1/14

القـرار 131 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)  
لبناء مجتمع معلومات واقتصاد رقمي جامع وشامل للجميع

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يعـي

*أ )* أن الابتكار التكنولوجي والرقمنة والاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإمكانها تحقيق الاستدامة وخلق فرص جديدة، وفي الآن ذاته المساهمة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل ونمو الاقتصاد الرقمي نحو بناء مجتمع رقمي شامل للجميع؛

*ب)* أن الحاجة ما زالت مستمرة للدعوة إلى تعزيز المعارف وتنمية المهارات لدى جميع الناس، لتحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولتحسين مستوى المعيشة لجميع سكان العالم؛

*ج)* أن كل دولة عضو تسعى إلى وضع سياسات وأطر تنظيمية خاصة بها بالاستناد إلى البيانات الإحصائية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكي تقلص، بأكبر قدر من الفعالية، الفجوة الرقمية التي تفصل بين من يملكون النفاذ إلى الاتصالات والمعلومات ومن لا يملكونه؛

*د )* أنه كانت هناك دعوة موجهة إلى المنظمات الدولية، بما فيها الاتحاد الدولي للاتصالات للمساهمة في تنمية الاقتصاد الرقمي، ضمن حدود ولايته، بالنهوض بقياس الاقتصاد الرقمي،

وإذ يعترف

*أ )* بأن نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات مثّلت فرصة سانحة لتعيين استراتيجية عالمية لتقليص الفجوة الرقمية من منظور التنمية؛

*ب)* بأن نتائج الشراكة العالمية من أجل قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية أدت إلى الاتفاق على تحديد مجموعة من المؤشرات الأساسية وإطار منهجي لإصدار بيانات يمكن مقارنتها على الصعيد الدولي لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية على النحو المنشود في الفقرة 115 من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات؛

*ج)* بأن الحدث الرفيع المستوى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS+10) يبرز في رؤيته للقمة العالمية لمجتمع المعلومات لما بعد 2015 أن: *"تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستؤدي دوراً حاسماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإذ يؤخذ بعين الاعتبار الحوار الجاري بشأن برنامج التنمية لما بعد عام 2015 (عملية استعراض الأهداف الإنمائية للألفية) وعملية تنفيذ نواتج القمة، أشار جميع أصحاب المصلحة إلى ضرورة زيادة التفاعل بين العمليتين لضمان الاتساق والتناسق في الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتحقيق الأثر الأقصى والمستدام"*،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن خطة عمل جنيف التي اعتمدتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات تعلن أنه "*ينبغي صياغة ونشر رقم قياسي مركب لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الفرصة الرقمية) بالتعاون مع كل بلد من البلدان المعنية. ويمكن نشر هذا الرقم القياسي سنوياً أو كل سنتين في تقرير يسمى تقرير تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن أن يوضح هذا الرقم القياسي الإحصاءات ذات الصلة في حين يمكن أن يعرض التقرير الأعمال التحليلية بشأن السياسات وتنفيذها، بما في ذلك تحليل البيانات الخاصة بالجنسين، تبعاً للظروف الوطنية*"؛

*ب)* أن أصحاب المصلحة الرئيسيين، ومنهم الات‍حاد الدولي للاتصالات (الذي يمثله قطاع تنمية الاتصالات (ITU‑D))، المشاركين في إنتاج إحصاءات متصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل قياس مجتمع المعلومات، قاموا بتوحيد جهودهم لإنشاء "الشراكة العالمية من أجل قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية"؛

*ج)* مضمون القرار 8 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC) وكذلك خطة عمل بوينس آيرس بشأن جمع ونشر المعلومات والإحصاءات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع التركيز بالتحديد على تجميع المعلومات والبيانات الإحصائية من جانب مكتب تنمية الاتصالات من أجل تجنب الازدواج في هذا المجال؛

*د )* أن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات دعا قطاع تنمية الاتصالات من خلال خطة عمل بوينس آيرس إلى:

- جمع وتنسيق ونشر البيانات والإحصاءات الرسمية في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باستخدام مجموعة متنوعة من مصادر البيانات وأدوات النشر، مثل قاعدة بيانات المؤشرات العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (WTI) والبوابة الإلكترونية لنافذة الات‍حاد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبوابة بيانات الأمم المتحدة وغيرها؛

- تحديد مصادر البيانات الجديدة والناشئة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالبيانات الضخمة وإنترنت الأشياء، والتجارة الإلكترونية واستكشاف جدوى استعمال تلك البيانات من أجل إعداد مؤشرات جديدة أو تحسين المؤشرات الحالية؛

- تحليل اتجاهات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنتاج التقارير البحثية الإقليمية والعالمية، مثل تقرير قياس مجتمع المعلومات (MIS) وكذلك إحاطات إحصائية وتحليلية؛

- المقارنة المرجعية لتطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوضيح حجم الفجوة الرقمية (باستخدام أدوات مثل الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، وقياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية والفجوة الرقمية بين الجنسين؛

- وضع المعايير والتعاريف والمنهجيات الدولية بشأن إحصاءات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، بما فيها الأمم المتحدة ومكتب الإحصاء الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي والشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، كي تنظر فيها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة؛

- توفير محفل عالمي لأعضاء الات‍حاد وغيرهم من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين لمناقشة قياسات مجتمع المعلومات، من خلال تنظيم ندوة المؤشرات العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأفرقة الخبراء الإحصائية ذات الصلة؛

- تشجيع الدول الأعضاء على الجمع بين مختلف أصحاب المصلحة في الحكومات والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني في سياق التوعية الوطنية بأهمية إنتاج ونشر بيانات عالية الجودة لأغراض السياسة العامة؛

- المساهمة في رصد الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة وخطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات والمقاصد الواردة في الخطة الاستراتيجية للاتحاد وبرنامج التوصيل في 2020 ووضع أطر القياس ذات الصلة؛

- الحفاظ على الدور القيادي في الشراكة العالمية لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية وأفرقة المهام ذات الصلة بها؛

- توفير بناء القدرات والمساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في جمع إحصاءات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما عن طريق الاستطلاعات الوطنية، من خلال تنظيم ورش عمل تدريبية وإنتاج الكتيبات والأدلة المنهجية.

*ﻫ )* نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بالنسبة إلى مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى الأخص الفقرات التالية في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات:

- الفقرة 113، التي دعت إلى وضع مؤشرات مناسبة ومعايير قياسية، منها مؤشرات النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها، بما في ذلك مؤشرات التوصيلية المجتمعية، لتوضيح حجم الفجوة الرقمية، بأبعادها المحلية والدولية، وإجراء تقييم دوري للفجوة الرقمية، وتتبع التقدم العالمي في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

- الفقرة 114، التي اعترفت بأهمية وضع مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل قياس الفجوة الرقمية ولاحظت إطلاق الشراكة من أجل قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

- الفقرة 115، التي نوهت بإطلاق الرقم القياسي للفرص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقم القياسي للفرص الرقمية على أساس المؤشرات الرئيسية التي حددتها الشراكة العالمية من أجل قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

- الفقرة 116، التي أكدت على ضرورة مراعاة مختلف مستويات التنمية والظروف الوطنية؛

- الفقرة 117، التي دعت إلى استمرار تطوير هذه المؤشرات بالتعاون مع الشراكة العالمية بهدف تأمين فعّالية التكاليف وعدم ازدواجية العمل في هذا المجال؛

- الفقرة 118، التي دعت المجتمع الدولي إلى دعم القدرات الإحصائية للبلدان النامية[[26]](#footnote-26)1 عن طريق تقديم الدعم المناسب على المستويين الوطني والإقليمي؛

- الفقرة 119، التي يُعبَّر فيها عن الالتزام باستعراض ومتابعة التقدم المحرز في سد الفجوة الرقمية مع مراعاة اختلاف مستويات التنمية بين الدول، لكي يمكن تحقيق الغايات والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وبتقييم فعالية الاستثمار وجهود التعاون الدولي في بناء مجتمع المعلومات، وتحديد الفجوات وأوجه العجز في الاستثمار، ووضع استراتيجيات للتصدي لها؛

- الفقرة 120، التي تشير إلى أن تبادل المعلومات المتصلة بتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات مسألة مهمة لعملية التقييم،

وإذ يسلِّط الضوء

*أ )* على المسؤوليات التي تعيَّن على قطاع تنمية الاتصالات (ITU‑D) الاضطلاع بها نتيجةً لبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، ولا سيما الفقرة 112 إلى الفقرة 120 منه؛

*ب)* على أن إعلان بوينس آيرس الذي اعتمده المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017 (بوينس آيرس، 2017) يعلن *"أن قياس مجتمع المعلومات وإعداد المؤشرات/الإحصاءات المناسبة والقابلة للمقارنة والمصنفة بحسب الجنسين، فضلاً عن تحليل اتجاهات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أمر مهم للدول الأعضاء والقطاع الخاص على السواء بحيث تتمكن الدول الأعضاء من تحديد الفجوات التي تحتاج إلى تدخل في السياسات العامة ويتمكن القطاع الخاص من تحديد وإيجاد فرص الاستثمار؛ على أن يتم بشكل خاص تركيز الاهتمام على الأدوات اللازمة لرصد تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030"؛*

*ج)* على أن الحدث الرفيع المستوى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS+10)، في رؤيته للقمة العالمية لمجتمع المعلومات لما بعد عام 2015 يصرح بأن *"تطور مجتمع المعلومات على مدى السنوات العشر الماضية يساهم، ضمن جملة أمور، في تطوير مجتمعات المعرفة في العالم التي تقوم على مبادئ حرية التعبير وجودة التعليم للجميع والنفاذ الشامل إلى المعلومات والمعرفة على أساس غير تمييزي واحترام التنوع الثقافي واللغوي والتراث الثقافي. وعندما نشير إلى مجتمع المعلومات فإننا، نشير أيضاً إلى التطور المذكور أعلاه وإلى الرؤية المتعلقة بمجتمعات المعرفة الشاملة للجميع"*،

وإذ يعترف كذلك

*أ )* بأن بلداناً عديدة قامت، لتعجيل تأمين نفاذ السكان إلى خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بمواصلة تطبيق سياسات عامة للشمول الرقمي، بما في ذلك التوصيلية المجتمعية للمجتمعات المحلية الفقيرة في مرافق الاتصالات؛

*ب)* بأن نهج تحقيق الخدمة الشاملة من خلال التوصيلية المجتمعية والنفاذ عريض النطاق أصبح واحداً من أهم أهداف الات‍حاد، بدلاً من محاولة توفير خط هاتفي لكل أسرة في الأجل القصير؛

*ج)* بأن الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعد المؤشر الأهم للفجوة الرقمية،

وإذ يضع نصب عينيه

*أ )* أن على قطاع تنمية الاتصالات في الات‍حاد أن يستمر في العمل، من أجل توفير المعلومات اللازمة لصانعي السياسات في كل بلد، على جمع مختلف إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تعبر بشكل ما عن درجة تقدم خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشارها في مختلف مناطق العالم، وعلى نشرها دورياً؛

*ب)* أن من الضروري، وفقاً لتوجيهات مؤتمر المندوبين المفوضين، الحرص بأقصى ما يمكن على أن تواكب سياسات الات‍حاد واستراتيجيته على أكمل وجه التطور المستمر في بيئة الاتصالات،

وإذ يلاحظ

*أ )* أن خطة عمل جنيف التي اعتمدتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات تحدد المؤشرات والنقاط المرجعية الملائمة، بما في ذلك مؤشرات النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها، كعناصر لمتابعة تلك الخطة وتقييمها؛

*ب)* أن الرقم القياسي الوحيد لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) قد طوره قطاع تنمية الاتصالات (ITU‑D) ويُنشر سنوياً منذ عام 2009 وأن هناك حاجة إلى أرقام قياسية مرجعية مركبة؛

*ج)* أن القرار 8 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات بأن يتخذ إجراءات من بينها إعداد وتجميع مؤشرات التوصيلية المجتمعية وأن يشارك في وضع المؤشرات الأساسية لقياس جهود بناء مجتمع المعلومات وأن يوضح من خلال ذلك مدى الفجوة الرقمية والجهود التي تبذلها البلدان النامية لتقليصها،

يقـرر

1 أنه ينبغي للات‍حاد، بصفته وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، أن يقود مهام إعداد مجموعة أدوات لمساعدة الأعضاء في إنشاء إطار إحصائي وطني؛ وجمع المعلومات والبيانات الإحصائية عن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وجمع البيانات من أجل تقييم اتجاهات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ومن أجل قياس أثرها في تقليص الفجوة الرقمية، مع الإشارة بالقدر الممكن إلى أثرها في المسائل ذات الصلة بالتوازن بين الجنسين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات الاجتماعية المختلفة، والإدماج الاجتماعي، نتيجة للنفاذ إليها في مجالات التعليم، والصحة، والخدمات الحكومية ، إلخ.، بما في ذلك تأثيرها في تطور جميع الأشخاص ونوعية حياتهم، مع تسليط الضوء على مساهمتها في التقدم والتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي؛

2 أنه ينبغي للات‍حاد أن يعزز من تنسيقه مع المنظمات الدولية الأخرى المشاركة في جمع البيانات عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن يضع، من خلال الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، مجموعة من المؤشرات الموحّدة لتحسين توفر ونوعية البيانات والمؤشرات عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يدعم إعداد استراتيجيات وسياسات عامة وطنية وإقليمية ودولية؛

3 أن الارقام القياسية المركبة أي الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات (IDI) والاتصالات وسلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تستعمل كنقطة مرجعية تعكس مستويات التنمية المختلفة والظروف الوطنية فضلاً عن اتجاهات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تطبيقاً لنواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بغية تحقيق موضوعيتها في المشاورات مع الدول الأعضاء،

يقرر أن يكلف الأمين العام ومدير مكتب تنمية الاتصالات

1 باتخاذ التدابير اللازمة لتمكين الات‍حاد من الاضطلاع بالمهام المبيّنة في فقرات "*يقرر*"1 و2 و3 أعلاه؛

2 بمواصلة تشجيع اعتماد التدابير اللازمة لكفالة أن توضع في الاعتبار مؤشرات التوصيلية المجتمعية والنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها في الاجتماعات الإقليمية والعالمية المعنية بتقييم متابعة خطة عمل جنيف وبرنامج عمل تونس، وأيضاً مراعاة بيان الحدث الرفيع المستوى (WSIS+10) بشأن تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وظهور تحديات جديدة أمام الهدف الرامي إلى تهيئة مجتمع معلومات شامل للجميع في سياق برنامج التنمية لما بعد 2015 الأوسع نطاقاً؛

3 بضمان أن المشروعات، على الرغم من اختلاف أهدافها ونطاقها، تأخذ في الاعتبار البيانات، والمؤشرات، والأرقام القياسية الخاصة بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عند إجراء تحليل مقارِن لها وقياس نتائجها كما هو الحال مثلاً في تنفيذ القرار 17 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بأن يواصل تشجيع اعتماد إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأرقامها القياسية المركبة التي يعدها الات‍حاد باستعمال منهجية معترف بها دولياً وتتسم بالشفافية وتستند إلى البيانات الرسمية المقدمة من الدول الأعضاء وأن ينشرها بصفة دورية. وفي حالة عدم توفر هذه المعلومات، يمكن استعمال مصادر أخرى بعد إعلام الدول الأعضاء المعنية مسبقاً بالمصادر الأخرى المستعملة للحصول على البيانات؛

2 بأن يعزز الأنشطة المطلوبة لتحديد واعتماد مؤشرات جديدة بما في ذلك مؤشرات التطبيقات الإلكترونية بغرض قياس الأثر الحقيقي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية البلدان؛

3 بأن يعزز الجهود الرامية إلى تعميم منهجيات ومؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتفق عليها دولياً، بطريقة شفافة وفي الوقت المناسب، ولا سيما فيما يتعلق بالاستقصاءات التي تتضمن بيانات من الدول الأعضاء؛

4 بالقيام بالاستعراض والمراجعة ومتابعة المقارنة المرجعية، بشكل فوري، بما في ذلك من خلال التشاور مع الدول الأعضاء والخبراء ودعوتهم إلى تقديم مساهمات، والعمل على أن تعكس مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) وسلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التطور الفعلي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع مراعاة مختلف مستويات التنمية والظروف الوطنية وكذلك اتجاهات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تطبيقاً لنواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

5 بأن يحتفظ، سعياً لتنفيذ القرار 8 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) تنفيذاً كاملاً، بفريق من الخبراء معني بمؤشرات وإحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كي تقوم الدول الأعضاء بتطوير المؤشرات الحالية ومراجعة منهجياتها وتعاريفها بانتظام، والبدء في هذه المراجعة طبقاً للقرار 8 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) والقيام حسب الاقتضاء، بصياغة أي مؤشرات أخرى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد تكون مطلوبة؛

6 بأن يواصل عقد الندوة العالمية لمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واجتماعات الخبراء بشكل دوري، وذلك بمشاركة جميع الدول الأعضاء، وأعضاء القطاعات، والخبراء المعنيين بمؤشرات وإحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وغيرهم من المعنيين بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجتمع المعلومات؛

7 بمتابعة تطوير المنهجيات ذات الصلة بالمؤشرات وأساليب جمع المعلومات وتحسينها، من خلال التشاور مع الدول الأعضاء، ودعوتها إلى تقديم مساهمات، وخصوصاً من خلال فريق الخبراء المعني بالمؤشرات الأسرية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (EGH) وفريق الخبراء المعني بمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (EGTI) والندوة العالمية لمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (WTIS)، التي يتولى تنسيقها مكتب تنمية الاتصالات؛

8 بأن يقدم الدعم اللازم لتنفيذ القرار 8 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) والتأكيد على أهمية تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بالنسبة إلى هذه المؤشرات، والاستمرار في تجنب ازدواج العمل الإحصائي في هذا المجال؛

9 بأن يستمر في العمل على اعتماد رقم قياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باستخدام المنهجيات المتاحة المعترف بها دولياً والشفافة يلبي الات‍حاد من خلاله متطلبات الفقرة *أ )* من " *وإذ يضع في اعتباره*" أعلاه؛

10 بأن يتعاون، مع الهيئات الدولية ذات الصلة، وخاصة الأطراف في الشراكة من أجل قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، للعمل على تنفيذ هذا القرار؛

11 بأن يعمل على صياغة مؤشرات للتوصيلية المجتمعية والنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها وعرض النتائج على أساس سنوي؛

12 بأن يعمل على تكييف عملية جمع البيانات والرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إظهار التغير في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها، ودعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة في هذه العملية، على أن يراعي أيضاً مستوى تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقاعدة البيانات الإحصائية لديها؛

13 بالاستفادة من طبيعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة للقطاعات من أجل تقوية الشراكات والتعاون مع القطاعات الأخرى مثل القطاعات المعنية بالصحة والتعليم والطاقة والنقل والزراعة والشؤون المالية وهو ما من شأنه أن يوفر بيانات قيمة لدعم الاقتصاد الرقمي؛

14 باستعراض عمل قطاع تنمية الاتصالات في إعداد إحصائيات ومؤشرات تراعي إسهامات الأعضاء في العملية، وعلى هذا الأساس، يُكلف المدير بتحديد النُهُج الحالية لدى الاعضاء لتقديم إسهامات منتظمة عن مشاغلهم فيما يخص إعداد الإحصائيات والمؤشرات وتحليلها وطريقة عرضها؛

15 بتقديم تقرير إلى دورة المجلس عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار،

يكلف الأمين العام

1 بتشجيع مشاركة المنظمات التي تستفيد من الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى وجه الخصوص المنظمات الضالعة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 كي تساهم في العمل المتعلق بهذا القرار وتشجيع عضويتها المحتملة في الاتحاد؛

2 بتقديم تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى المشاركة في إرسال إحصاءاتها الوطنية بشأن النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها والتوصيلية المجتمعية إلى قطاع تنمية الاتصالات في الات‍حاد؛

2 إلى المشاركة بنشاط في هذا المسعى بتقديم الإحصاءات والمعلومات المطلوبة، بما في ذلك إحصاءات مصنّفة بحسب نوع الجنس، حسب الاقتضاء، وبالانخراط بنشاط في مناقشات بشأن مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنهجيات جمع البيانات، وذلك بتقديم مساهمات، ولا سيما عن طريق فريق الخبراء المعني بالمؤشرات الأسرية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (EGH) وفريق الخبراء المعني بمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (EGTI) والندوة العالمية لمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يتولى تنسيقها مكتب تنمية الاتصالات، بما في ذلك مساهمات لاستعراض ومراجعة وزيادة تطوير المقارنة المرجعية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) وسلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

\* \* \* \* \* \* \* \* \* \*

|  |
| --- |
| المقترح ACP/64A1/15 - ملخص:  تود الإدارات الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات أن تدخل تعديلات على *القـرار 135* *(ال‍مراجَع في بوسان، 2014)* "دور الات‍حاد الدولي للاتصالات في تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم المساعدة التقنية والمشورة للبلدان النامية وتنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقاليمية ذات الصلة" لمؤتمر المندوبين المفوضين |

إن الاتحاد الدولي للاتصالات هو وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT). ويعمل على توزيع الطيف الراديوي والمدارات الساتلية ووضع المعايير التقنية التي تضمن التوصيل بين الشبكات والتكنولوجيات بصورة سلسة والسعي إلى تحسين نفاذ المجتمعات المحرومة من الخدمات إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شتى أنحاء العالم.[[27]](#footnote-27)10

واقترح فريق العمل التابع للمجلس المعني بالخطتين الاستراتيجية والمالية للفترة 2023-2020 على المجلس في دورته لعام 2018 *الغاية 1 – النمو: إتاحة وتعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة استخدامها دعماً للاقتصاد والمجتمع الرقميين*، وسيعرض هذا الاقتراح على مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد لعام 2018 لكي تعتمده الدول الأعضاء بالاتحاد.

ومن الأهداف الرئيسية لقطاع تنمية الاتصالات الذي جرى اعتماده في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017 (WTDC‑17) الذي عُقد في بوينس آيرس، الأرجنتين، في عام 2017 "بناء مجتمع رقمي شامل: دعم تطوير واستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها لتمكين الأشخاص والمجتمعات تحقيقاً للتنمية المستدامة".[[28]](#footnote-28)11

ومع أخذ هذه التطورات بعين الاعتبار، من العملي إبراز المجالات الرئيسية للاقتصاد الرقمي في قرارات مؤتمر المندوبين المفوضين ذات الصلة، وتحديداً **القرار 135**، وتشجيع مشاركة القطاعات ذات الصلة التي تساهم في النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المقترح

تود الإدارات الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات أن تقترح إدخال التعديلات التالية *على القـرار 135 (المراجَع في بوسان، 2014)* كي ينظر فيها مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018.

MOD ACP/64A1/15

القـرار 135 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

دور الات‍حاد الدولي للاتصالات في تنمية الاتصالات/  
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم المساعدة التقنية   
والمشورة للبلدان النامية[[29]](#footnote-29)1 وتنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية   
والأقاليمية ذات الصلة

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكّر

*أ )* بالقرار 135 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛

*ب)* بالقرار 34 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن مساعدة البلدان ذات الاحتياجات الخاصة ودعمها لإعادة بناء قطاع الاتصالات فيها؛

*ج)* بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، وخاصةً القرار 17 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) وخطة عمل بوينس آيرس حول التنفيذ على الأصعدة الوطنية والإقليمية والأقاليمية والعالمية للمبادرات التي اعتمدتها المناطق الست[[30]](#footnote-30)2 والقرار 32 (ال‍مراجَع في حيدر آباد، 2010) حول التعاون الدولي والإقليمي بشأن المبادرات الإقليمية والقرار 34 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) حول دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التأهب للكوارث والإنذار المبكر بحدوثها وعمليات الإنقاذ وفي تخفيف آثارها وفي عمليات الإغاثة في حالات الكوارث والتصدي لها، وما ورد من ترتيبات في النواتج التي اعتمدها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017 وعلاقتها بهذه القرارات؛

*ﺩ )* بالقرار 70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

وإذ يعترف

بأنه يمكن لتسخير إمكانات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يفيد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأي بلد نامٍ وأن يساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (SDG) التي اعتُمدت في القرار 70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة وأن يساهم في تنمية الاقتصاد الرقمي،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أهداف التنمية والتي تقضي بجعل الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في متناول البشرية جمعاء وخاصة شعوب البلدان النامية؛

*ب)* الخبرة المتقدمة والمتراكمة التي اكتسبها الات‍حاد الدولي للاتصالات في تنفيذ القرارات المذكورة أعلاه؛

*ج)* المهام التي عُهد بها إلى الات‍حاد بالنسبة إلى خطوط العمل جيم2 وجيم5 وجيم6 في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، ومشاركته المطلوبة لتنفيذ خطوط العمل الأخرى المستندة إلى توفر الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالاتفاق مع وكالات الأمم المتحدة الشريكة في تنفيذ خطوط العمل هذه؛

*د )* استمرار النجاح الذي حققه قطاع تنمية الاتصالات في شراكاته لتنفيذ الكثير من إجراءات التنمية، بما في ذلك تطوير شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العديد من البلدان النامية؛

*ه‍ )* خطة عمل دبي وضرورة استخدام الموارد على الوجه الأمثل لتحقيق الأهداف المقترحة؛

*و )* الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار 157 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن تعزيز وظيفة تنفيذ المشاريع في الات‍حاد الدولي للاتصالات؛

*ز )* القرار 59 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين القطاعات الثلاثة للات‍حاد الدولي للاتصالات بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك؛

*ح)* أن التقدم التكنولوجي في أنظمة الاتصالات يتيح النفاذ المستدام والميسور التكاليف إلى المعلومات والمعارف وكذلك تنمية الاقتصاد الرقمي، من خلال توفير خدمات اتصالات عالية التوصيلية (النطاق العريض) وتغطية واسعة (تغطية إقليمية أو عالمية) مما يمكِّن البلدان من إقامة توصيلها بصورة مباشرة وسريعة ويمكن التعويل عليها؛

*ط)* أن خدمات الاتصالات الساتلية والراديوية عريضة النطاق توفر بدورها حلول الاتصالات عالية التوصيلية والسريعة والموثوقة والفعّالة من حيث التكلفة في المناطق الحضرية والريفية والنائية على السواء، وهي تكمل بكفاءة الألياف البصرية وغيرها من التكنولوجيات ويُستفاد منها كقاطرة أساسية للنمو الاقتصادي والاجتماعي في البلدان والأقاليم؛

*ي)* أن دور الاتحاد في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 سيتطلب تعاوناً وشراكة على نحو أوسع مع القطاعات الرئيسية الأخرى المشمولة تحت مظلة أهداف التنمية المستدامة في تقديم المساعدة التقنية والمشورة بشأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ﻙ)* أن تعميق التعاون والعمل المترابط بين قطاعات الات‍حاد المختلفة يعتبر مناسباً بغية إجراء الدراسات والأنشطة، بما في ذلك بناء القدرات، لتحسين توفير المشورة والمساعدة التقنية للبلدان النامية بشأن الاستخدام الأمثل للموارد وتنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقاليمية،

يقـرر

1 أن الات‍حاد ينبغي أن يقوم بما يلي:

’1‘ مواصلة تنسيق الجهود من أجل تحقيق اتساق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنميتها وتعزيزها في جميع أنحاء العالم، من أجل بناء مجتمع المعلومات، واتخاذ التدابير الملائمة لكي يتكيف مع الاتجاهات في بيئة تنمية البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

’2‘ البقاء على الاتصال مع منظمة اليونسكو لإحياء البرنامج الدولي لتنمية الاتصالات بهدف الاستمرار في تنفيذ خط العمل جيم7 في برنامج عمل تونس والخاص بالتعليم وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

’3‘ المساهمة، في مجالات اختصاصه، في تطور مجتمع المعلومات الجامع، من خلال عدة أمور من بينها، إنشاء مجتمعات المعرفة في جميع أنحاء العالم على أساس مبادئ مثل حرية التعبير، والمساواة، والتعليم العالي الجودة للجميع، بهدف ضمان النفاذ المنصف إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمعلومات والمعارف، واحترام التنوع اللغوي والثقافي والتراث الثقافي؛

’4‘ المساهمة، في مجالات اختصاصه، في تحديد دور الاتحاد وتنفيذه بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (SDG) وتنمية الاقتصاد الرقمي، وذلك بتقديم المساعدة التقنية والمشورة بشأن تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتسخير الإمكانات والفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة والناشئة؛

2 أنه يجب على مكتب تنمية الاتصالات:

’1‘ أن يستمر في توفير الخبراء التقنيين ذوي الكفاءات العالية لتقديم المشورة في المواضيع ذات الأهمية للبلدان النامية فرادى ومجموعات، وتوفير الحد الأدنى من هؤلاء الخبراء عبر توظيفهم أو التعاقد معهم لفترات قصيرة وفقاً للحاجة؛

’2‘ أن يواصل تعاونه مع مصادر التمويل، سواء كانت في منظومة الأمم المتحدة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو أي ترتيبات تمويل أخرى، وأن يكثر من الشراكات مع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمؤسسات المالية والمنظمات الدولية والإقليمية، من أجل تمويل الأنشطة الخاصة بتنفيذ هذا القرار؛

’3‘ أن يواصل برنامجه الطوعي الخاص بالتعاون التقني، والمبني على مساهمات مالية أو خدمات خبراء أو أي شكل من أشكال المساعدة بهدف تلبية طلبات البلدان النامية في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أفضل وجه؛

’4‘ أن يراعى عند القيام بالأعمال المذكورة أعلاه، خطط التوصيلية الوطنية أو الإقليمية السابقة، بحيث تسمح الأعمال المنفذة بتفعيل الجوانب ذات الأولوية من هذه الخطط، وبأن تدعم نتائج الأعمال المضطلع بها في الجوانب الأساسية إنجاز الأهداف الوطنية والإقليمية فضلاً عن أهداف الات‍حاد؛ ويجوز أن تقوم المشاريع كذلك بالنظر في وضع هذه الخطط في حال عدم وجودها لدى الإدارات؛

'5' أن يعزز ويسهل تنفيذ إجراءات تعاونية مع القطاعات المختلفة للات‍حاد من أجل إجراء دراسات وأنشطة مترابطة تكمل استخدام تكنولوجيات وأنظمة الاتصالات وذلك لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، بما في ذلك الموارد المدارية وموارد الطيف المرتبطة بها، وتحسين النفاذ إلى أنظمة وشبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين توصيليتها لتلبية احتياجات الاتصالات في البلدان النامية؛

'6' أن يعزز الأنشطة التعاونية بالتنسيق مع القطاعات المختلفة للات‍حاد لإنشاء وبناء القدرات بحيث يتوفر ويتعمق النفاذ الشامل إلى المعارف بشأن الاستخدام الأمثل لموارد الاتصالات، بما في ذلك الموارد المدارية وموارد الطيف المرتبطة بها، ويزداد النفاذ إلى ما هو مدرج في مشاريع وخطط وطنية وإقليمية للاتصالات من أنظمة وشبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتزداد توصيليتها،

يدعو المنظمات والوكالات المالية الإقليمية والدولية ومورّدي المعدات والمشغلين وجميع الشركاء المحتملين

إلى النظر في إمكانية توفير التمويل الكامل أو الجزئي لتنفيذ برامج التعاون لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك المبادرات المعتمدة إقليمياً بموجب خطة عمل بوينس آيرس والقرار 17 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات،

يكلف الأمين العام

1 بأن يقدم كل عام إلى م‍جلس الات‍حاد تقريراً تفصيلياً عن نتائج تنفيذ هذا القرار متضمناً أي توصيات قد يراها الأمين العام ضرورية بالاتفاق مع مدير مكتب تنمية الاتصالات لزيادة فعالية هذا القرار؛

2 بأن يشجع الكيانات التابعة للقطاعات الرئيسية المشمولة تحت مظلة أهداف التنمية المستدامة التي تشارك بفاعلية في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على المشاركة في المشاريع والبرامج وأن تنضم إلى عضوية الاتحاد،

يدعو ال‍مجلس

إلى استعراض النتائج المحققة واتخاذ جميع الخطوات اللازمة للإسراع في تنفيذ هذا القرار بأفضل طريقة ممكنة.

\* \* \* \* \* \* \* \* \* \*

|  |
| --- |
| المقترح ACP/64A1/16 - ملخص:  تود الإدارات الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات إدخال تعديلات على *القرار 139 (المراجَع في بوسان، 2014)* لمؤتمر المندوبين المفوضين *"استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجميع"* |

مقدمة

إن الاتحاد الدولي للاتصالات هو وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT). ويعمل على توزيع الطيف الراديوي والمدارات الساتلية ووضع المعايير التقنية التي تضمن التوصيل بين الشبكات والتكنولوجيات بصورة سلسة ويسعى إلى تحسين نفاذ المجتمعات المحرومة من الخدمات إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شتى أنحاء العالم. [[31]](#footnote-31)12

واقترح فريق العمل التابع للمجلس المعني بالخطتين الاستراتيجية والمالية للفترة 2023-2020 على المجلس في دورته لعام 2018 *الغاية 1 – النمو: إتاحة وتعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة استخدامها دعماً للاقتصاد والمجتمع الرقميين*، وسيعرض هذا الاقتراح على مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد لعام 2018 لكي تعتمده الدول الأعضاء بالاتحاد.

ومن الأهداف الرئيسية لقطاع تنمية الاتصالات الذي جرى اعتماده في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017 (WTDC‑17) الذي عُقد في بوينس آيرس، الأرجنتين، في عام 2017 "بناء مجتمع رقمي شامل: دعم تطوير واستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها لتمكين الأشخاص والمجتمعات تحقيقاً للتنمية المستدامة".[[32]](#footnote-32)13

وتتضمن الثورة الصناعية الجديدة جوانباً هامة من وجهة النظر التكنولوجية والصناعية والاجتماعية. وستؤثر الثورة الصناعية الجديدة على العديد من المجالات، من قبيل العوامل الاجتماعية الاقتصادية وسلاسل القيمة الصناعية والأمن وثقافة/مهارات العاملين. وقد أضر التأثير على ثقافة/مهارات العاملين بمجموعات عديدة من الأقليات والفئات الضعيفة، مثل النساء/الفتيات والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وكان السبب في ذلك عدة أمور منها الروبوتات المستقلة (تعميم الروبوتات) وفقدان الوظائف/البطالة والافتقار إلى المهارات الرقمية.

ولمواكبة هذه التطورات التكنولوجية السريعة وضمان أن يكون للبلدان النامية دور في الاقتصاد الرقمي العالمي ومجتمع المعلومات الشامل للجميع، تقترح الإدارات الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات هذه الوثيقة التي تهدف إلى مناقشة المبادئ الأساسية لمدى الحاجة إلى برامج الاتحاد لبناء القدرات بالنسبة للبلدان الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية من أجل مواكبة الثورة الصناعية الجديدة.

ومع أخذ هذه التطورات بعين الاعتبار، من العملي إبراز المجالات الرئيسية للاقتصاد الرقمي في قرارات مؤتمر المندوبين المفوضين ذات الصلة، وتحديداً **القرار 139**، بتسريع وتيرة النفاذ إلى النطاق العريض واعتماده وإطلاق برامج لبناء القدرات للبلدان الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية لمواكبة الثورة الصناعية الجديدة.

المقترح

تود الإدارات الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات أن تقترح إدخال التعديلات التالية على *القـرار 139 (المراجَع في بوسان، 2014)* لكي ينظر فيها مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018.

MOD ACP/64A1/16

القـرار 139 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات  
من أجل سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجميع

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكر

بالقرار 139 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين،

واعترافاً منه

*أ )* بأن التخلف الاجتماعي والاقتصادي في جزء كبير من العالم هو من أكثر المشاكل حدة ولا يؤثِّر على البلدان المعنية فحسب، بل يؤثِّر أيضاً على المجتمع الدولي بأسره؛

*ب)* بأن فوائد التقدم في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (ICT) يمكن أن توفر فرصاً للخدمات الرقمية في البلدان النامية[[33]](#footnote-33)1، وأن تمكن المشاركة في الاقتصاد الرقمي؛

*ج)* بأن البنية الجديدة لشبكات الاتصالات تظهر إمكانية لتوفير خدمات أكثر كفاءة واقتصادية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها وخاصة بالنسبة إلى المناطق الريفية والمناطق النائية؛

*د )* بأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات أكدت على أن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكل أساساً جوهرياً لبناء مجتمع معلومات شامل للجميع، كما طالبت القمة بالتزام جميع الدول بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها لخدمة التنمية؛

*ﻫ ) بأن* الحدث الرفيع المستوى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS+10)، وهو صيغة موسعة للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، نظمه الات‍حاد بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، يقر في بيانه بشأن تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بأنه منذ مرحلة القمة التي عقدت في تونس 2005، زاد استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل كبير حيث أصبحت حالياً جزءاً من الحياة اليومية وتزيد من وتيرة النمو الاجتماعي والاقتصادي وتساهم في التنمية المستدامة وتزيد من الشفافية والمساءلة (عند الاقتضاء) وتوفر فرصاً جديدة للبلدان المتقدمة والنامية على السواء لاستغلال الفوائد التي توفرها هذه التكنولوجيات الجديدة؛

*و )* بأن البيان الخاص برؤية الحدث الرفيع المستوى (WSIS+10) للقمة العالمية لمجتمع المعلومات لما بعد 2015، يعيد التأكيد بدوره على أن هدف هذه القمة هو سد الفجوة الرقمية والتكنولوجية والمعرفية وبناء مجتمع معلومات محوره الناس وشامل ومفتوح ويتمحور حول التنمية حيث يتسنى للجميع النفاذ إلى المعلومات والمعارف واستخدامها وتبادلها؛

*ز )* بأن إعلانات المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات الأخيرة (إسطنبول، 2002 والدوحة، 2006 وحيدر آباد، 2010 ودبي، 2014 وبوينس آيرس، 2017) استمرت في التأكيد على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها أساسية للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأنها تؤدي دوراً هاماً في التخفيف من حدة الفقر وخلق فرص العمل والحماية البيئية والوقاية من الكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث (إضافة إلى أهمية التنبؤ بها) والتخفيف من آثارها، وضرورة توافرها لخدمة التنمية في القطاعات الأخرى، ولذلك ينبغي تسخير الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة تسخيراً كاملاً لتعزيز التنمية المستدامة؛

*ح)* بأن الغاية 2 بالقرار 71 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن الخطة الاستراتيجية للات‍حاد للفترة 2019‑2016 يستمر في الإعلان أن الغرض المنشود للات‍حاد هو المساعدة على سد الفجوة الرقمية الوطنية والإقليمية والدولية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها عن طريق تيسير التشغيل البيني والتوصيل البيني والتوصيلية العالمية لخدمات الاتصالات وشبكاتها والقيام بدور رائد في حدود ولاية الات‍حاد في عملية يشارك فيها أصحاب مصلحة متعددون كمتابعة أعمال القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتنفيذ أهدافها ومقاصدها، والتركيز على سد الفجوة الرقمية وتوفير النطاق العريض للجميع؛

*ط)* بأن منظمات وكيانات كثيرة كانت تنفذ أنشطة متنوعة لسد الفجوة الرقمية، حتى قبل عقد القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وبالإضافة إلى أنشطة الات‍حاد الدولي للاتصالات؛

*ﻱ)* بأن أنشطة الات‍حاد هذه في تزايد مستمر منذ اختتام القمة العالمية لمجتمع المعلومات واعتماد برنامج عمل تونس، وخصوصاً فيما يتعلق بالتنفيذ والمتابعة عملاً بالخطة الاستراتيجية للات‍حاد للفترة 2019‑2016 وقرارات مؤتمرات المندوبين المفوضين (أنطاليا، 2006 وغوادالاخارا، 2010 وبوسان، 2014)،

وإذ يشير إلى

*أ )* القرار 24 (كيوتو، 1994) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن دور الات‍حاد الدولي للاتصالات في تنمية الاتصالات العالمية، والقرار 31 (ال‍مراجَع في مراكش، 2002) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقرار 129 (مراكش، 2002) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن سد الفجوة الرقمية؛

*ب)* أن تقرير الات‍حاد المعنون تنمية الاتصالات في العالم قد سلط الضوء على اختلال التوازن غير المقبول في توزيع الاتصالات وعلى الحاجة الملحة لمعالجة هذا الاختلال؛

*ج)* أن المؤتمر العالمي الأول لتنمية الاتصالات (بوينس آيرس، 1994)، قد دعا كذلك في هذا السياق، وضمن جملة أمور، الحكومات والوكالات الدولية وكل الأطراف الأخرى المعنية إلى الاتفاق على منح أولوية مناسبة أعلى للاستثمارات وما يتصل بها من برامج عمل من أجل تنمية الاتصالات، وخاصة في البلدان النامية؛

*د )* أن المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات أنشأت منذئذ لجان دراسات ووضعت برامج عمل ووافقت على قرارات من أجل تعزيز الفرص الرقمية وتأكيد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدد من المجالات؛

*ﻫ )* أن القرارين 30 و143 (المراجَعين في بوسان، 2014)، لهذا المؤتمر سلطا الضوء على أن حاجة البلدان المعبر عنها في هذين القرارين هي سد الفجوة الرقمية كهدف أساسي،

وإذ يقر

*أ )* بالقرار 16 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن "التدابير والإجراءات الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً (LDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية"، الذي يناشد الدول الأعضاء الأخرى وأعضاء القطاعات إقامة شراكات مع هذه البلدان إما مباشرة أو بمساعدة من مكتب تنمية الاتصالات من أجل زيادة الاستثمارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنشيط تحديث وتوسيع الشبكات في هذه البلدان، في محاولة جريئة لتقليل الفجوة الرقمية وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في النفاذ الشامل عملاً بخطة عمل جنيف والتزام تونس وجدول أعمال تونس؛

*ب)* بالقرار 37 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) الذي اتخذه المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن "سد الفجوة الرقمية"؛

*ج)* بالقرار 50 (ال‍مراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن "التكامل الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات"؛

*د )* بالقرار 44 (المراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات بشأن "سد الفجوة التقييسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة"،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أنه على الرغم من جميع التطورات الموصوفة أعلاه والتحسن الذي طرأ على بعض الجوانب، لا تزال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها بعيدة عن متناول أغلبية السكان في العديد من البلدان النامية، وخصوصاً من يعيشون في المناطق الريفية والمناطق النائية؛

*ب)* أنه يجب على كل إقليم وبلد ومنطقة أن تتصدى لمشاكلها الخاصة فيما يتعلق بالفجوة الرقمية مع الحرص على التعاون مع الآخرين للاستفادة من الخبرات المكتسبة؛

*ج)* أن كثيراً من البلدان لا تملك البنية التحتية الأساسية اللازمة والخطط الطويلة الأجل والقوانين واللوائح وما أشبه لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها؛

*د )* أن أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ما زالت تواجه مشاكل خاصة فيما يتعلق بسد الفجوة الرقمية؛

*ﻫ )* أن من الضروري دراسة وتحليل البيئة الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية والتكنولوجية للمجتمعات التي يكون من المزمع فيها نشر بنى تحتية وتنفيذ خطط لبناء القدرات؛

*ﻭ )* أن من الضروري تحديد أفضل الممارسات المستدامة لنشر شبكات النطاق العريض عالي السرعة لمساعدة البلدان النامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

*ﺯ )* أن جودة النفاذ إلى النطاق العريض ستعزز الشمول وتدعم الرؤية الخاصة بإقامة مجتمع للمعلومات،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

*أ )* أن مرافق وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها ليست نتاجاً للنمو الاقتصادي وحسب، وإنما هي شرط أساسي مسبق للتنمية الشاملة بما فيها النمو الاقتصادي؛

*ب)* أن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الوطنية والإقليمية والدولية؛

*ج)* أن وجود بيئة مؤاتية تشمل السياسات والمهارات والقدرات التقنية اللازمة لاستخدام التكنولوجيات وتطويرها يُعد حالياً على نفس الدرجة من الأهمية التي تتسم بها الاستثمارات في البنى التحتية؛

*ﺩ )* أن أوجه التقدم الحديثة وخصوصاً تقارب تكنولوجيات وخدمات الاتصالات والمعلومات والبث والحواسيب تشكل عوامل للتغيير في مجتمعات المعلومات والمعارف؛

*ﻫ )* أن هناك حاجة مستمرة في معظم البلدان النامية إلى الاستثمار في قطاعات شتى من أجل التنمية، مع إعطاء الأولوية للاستثمار في قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نظراً إلى الحاجة الماسة لها بالنسبة إلى التنمية في القطاعات الأخرى وتطويرها؛

*و )* أنه ينبغي في هذه الحالة أن ترتبط الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية بالأهداف الإنمائية الإجمالية وأن توجّه القرارات الوطنية؛

*ز )* أنه من الضروري بصفة مستمرة تزويد أصحاب القرار بالمعلومات الملائمة في حينها بشأن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها ومساهمتها عموماً في مجمل خطط التنمية؛

*ح)* أن الدراسات التي أجريت بمبادرة من الات‍حاد لتقييم فوائد الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في هذا القطاع كانت ذات أثر مفيد على القطاعات الأخرى وشرطاً لازماً لتطويرها؛

*ط)* أن استعمال أنظمة الأرض والأنظمة الساتلية لتوفير النفاذ للمجتمعات المحلية في المناطق الريفية وفي المناطق النائية، دون زيادة تكاليف التوصيل من جراء المسافة أو غيرها من الملامح الجغرافية، يجب النظر إليه كأداة بالغة الفائدة لسد الفجوة الرقمية؛

*ي)* أن خدمات النطاق العريض الساتلية تمكن من توفير حلول للاتصالات فعالة من حيث التكاليف تتسم بتوصيلية وسرعة وموثوقية عالية في المناطق الحضرية وفي المناطق الريفية، وحتى في المناطق النائية، ممثلة محركاً أساسياً من محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان والمناطق؛

*ﻙ)* أن سد الفجوة الرقمية سيساعد البلدان النامية على اغتنام الفرص والفوائد التي توفرها الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد الرقمي،

وإذ يؤكد على

*أ )* الدور الهام الذي تؤديه الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في تطوير الحكومة الإلكترونية، والقوى العاملة، والزراعة، والتعليم، والصحة، والنقل، والصناعة، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة، والتجارة، وتبادل المعلومات ونقلها من أجل الرفاه الاجتماعي، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي العام للبلدان النامية، ولا سيما لسكان المناطق الريفية أو النائية؛

*ب)* أن البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها أداة رئيسية لتحقيق هدف إتاحة الفرص الرقمية للجميع، والتمكين من النفاذ العالمي والمستدام والدائم وبتكلفة معقولة إلى المعلومات،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار

*أ )* أن إعلان دبي ينص على أنه مع التقارب، ينبغي أن يواصل واضعو السياسات والمنظمون النهوض بتوفير نفاذ واسع الانتشار وميسور التكلفة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ب‍ما في ذلك النفاذ إلى الإنترنت من خلال تهيئة بيئات سياساتية وقانونية وتنظيمية ت‍مكينية تكون نزيهة وشفافة ومستقرة وي‍مكن التنبؤ بعناصرها، بما في ذلك ن‍ُهج   
موحدة للمطابقة وقابلية التشغيل البيني، تشجع المنافسة وتزيد فرص الاختيار أمام ال‍مستهلكين وتعزز الابتكار المستمر في م‍جال التكنولوجيا وال‍خدمات وتوفر ال‍حوافز الاستثمارية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛

*ب)* أن أهداف الخطة الاستراتيجية للات‍حاد للفترة 2019‑2016 ترمي إلى تمكين وتعزيز النمو والتنمية المستدامة لشبكات الاتصالات وخدماتها وإلى تسهيل النفاذ الشامل بحيث يمكن للناس في أي مكان المشاركة في مجتمع المعلومات الناشئ والاستفادة منه وإلى تقديم المساعدة للبلدان النامية من أجل سد الفجوة الرقمية من خلال تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية القائمة على الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمفهومها الأوسع؛

*ج)* أن إعلان مبادئ جنيف الذي اعتمدته القمة العالمية لمجتمع المعلومات قد اعترف بأنه ينبغي وضع وتنفيذ سياسات توفر مناخاً مؤاتياً من الاستقرار وإمكانيات التنبؤ والمنافسة الشريفة على جميع المستويات من أجل اجتذاب المزيد من الاستثمارات الخاصة في تنمية البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*د )* أن هيئات التنظيم المستقلة أُنشئت في كثير من الدول الأعضاء لمعالجة المسائل التنظيمية من قبيل التوصيل البيني وتحديد التعريفات والتراخيص والمنافسة بهدف تعزيز الفرص الرقمية على المستوى الوطني،

وإذ يعرب عن تقديره

لمختلف الدراسات التي أجريت كجزء من برنامج التعاون التقني وأنشطة المساعدة في الات‍حاد،

يقرر أنه

1 ينبغي الاستمرار في متابعة تنفيذ القرار 37 (ال‍مراجَع في دبي، 2014)؛

2 ينبغي أن يستمر الات‍حاد في تنظيم الدراسات اللازمة ورعايتها والقيام بها من أجل تحقيق مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في التنمية الشاملة، في سياقات مختلفة ومتغيرة؛

3 ينبغي للات‍حاد أن يواصل العمل بمثابة آلية لتبادل المعلومات والخبرات في هذا الشأن وأن يقوم، في إطار تنفيذ خطة عمل دبي، 2014 وبالشراكة مع المنظمات المناسبة الأخرى، بتنفيذ مبادرات وبرامج ومشاريع ترمي إلى تعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها؛

4 ينبغي للات‍حاد، أن يواصل، بالتعاون مع المنظمات المعنية، عمله على إعداد مؤشرات مرجعية وافية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لقياس الفجوة الرقمية وتجميع البيانات الإحصائية وقياس آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسهيل إجراء تحليل مقارن للشمول الرقمي، وهو أمر سيظل ضرورياً لدعم النمو الاقتصادي؛

5 ينبغي للاتحاد تسهيل وتعزيز تطوير النطاق العريض عالي السرعة وبرامج النفاذ الشامل،

يستمر في دعوة

إدارات وحكومات الدول الأعضاء ووكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المالية وموردي التجهيزات وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تقديم دعمها من أجل تنفيذ هذا القرار تنفيذاً مرضياً،

يستمر في تشجيع

جميع الوكالات المسؤولة عن المعونات والمساعدات الإنمائية، بما في ذلك البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق الإقليمية والوطنية للتنمية وكذلك الدول الأعضاء في الات‍حاد المانحة والمتلقية، على مواصلة إعطاء أهمية بالغة إلى عملية تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإيلاء أولوية عالية لتخصيص الموارد اللازمة لهذا القطاع،

يكلف الأمين العام

1 بإبلاغ جميع الأطراف المهتمة بهذا القرار، بما في ذلك وبوجه خاص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والصناديق الإقليمية، وصناديق التنمية الوطنية من أجل التعاون لتنفيذ هذا القرار؛

2 بتقديم تقرير سنوي إلى م‍جلس الات‍حاد عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

3 باتخاذ الترتيبات اللازمة لنشر نتائج الأنشطة المنفذة وفقاً لهذا القرار على نطاق واسع،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات بالتنسيق مع مديرَي المكتبين الآخرين، حسب الاقتضاء

1 بمواصلة مساعدة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على وضع سياسات وأطر تنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها تشجع المنافسة؛

2 بمواصلة مساعدة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على وضع الاستراتيجيات التي توسع سبل النفاذ إلى البنية التحتية للاتصالات وخاصة نفاذ المناطق الريفية والمناطق النائية إليها؛

3 بتقييم نماذج كفيلة بإقامة أنظمة معقولة التكلفة ومستدامة لنفاذ المناطق الريفية والمناطق النائية إلى المعلومات والاتصالات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الشبكة العالمية استناداً إلى دراسات حول هذه النماذج؛

4 بمواصلة القيام، في حدود الموارد المتيسرة بإجراء دراسات حالة تتعلق بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية، والقيام إذا تطلب الأمر، بنشر نموذج تجريب‍ي يستخدم التكنولوجيا المستندة إلى بروتوكول الإنترنت أو ما يعادلها في المستقبل لتوسيع النفاذ إلى المناطق الريفية؛

5 بتشجيع وتسهيل إجراءات تعاونية بين قطاعات الات‍حاد المختلفة للقيام بدراسات ومشاريع وأنشطة مشتركة محددة في خطط عمل هذه القطاعات يكون هدفها استكمال تطوير شبكات الاتصالات الوطنية؛

6 بمواصلة دعم الدول الأعضاء من خلال تزويدها بقاعدة بيانات الخبراء في المجال المطلوب وتمويل الإجراءات اللازمة لسد الفجوة الرقمية في البلدان النامية ضمن الموارد المخصصة في الخطة المالية؛

7 بتعزيز التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، لا سيما المنظمات الخاصة بالبلدان النامية، في الأنشطة ذات الصلة بسد الفجوة الرقمية؛

8 بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية لتطوير القدرات البشرية اللازمة لخوض غمار الثورة الصناعية الجديدة وجني فوائدها، عن طريق توفير ثقافة التعلم والتعاون وفرص التدريب والبرامج الأخرى لبناء القدرات أو البرامج المشتركة في مجالات سد الفجوة الرقمية ذات الصلة وبناء مجتمع المعلومات وفي المجالات التي تتعلق بالثورة الصناعية الجديدة والنظام الإيكولوجي الصناعي القائم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفقاً لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وضمن ولاية الاتحاد،

يكلف مدير مكتب الاتصالات الراديوية

بتنفيذ إجراءات، بالتنسيق مع مدير مكتب تنمية الاتصالات، من أجل دعم الدراسات والمشاريع، والنهوض في نفس الوقت بالأنشطة المشتركة التي ترمي إلى بناء القدرات من أجل تعزيز استخدام الموارد من المدارات والطيف بكفاءة بغية تعزيز النفاذ ميسور التكلفة إلى النطاق العريض الساتلي وتيسير التوصيلية بين الشبكات وبين مختلف المناطق والبلدان والأقاليم، خاصةً في البلدان النامية،

يكلف ال‍مجلس

1 بتخصيص الموارد الكافية في حدود موارد الميزانية المعتمدة من أجل تنفيذ هذا القرار؛

2 باستعراض تقارير الأمين العام واتخاذ التدابير الملائمة لضمان تنفيذ هذا القرار؛

3 بتقديم تقرير عن تقدم العمل بالنسبة إلى هذا القرار إلى مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى الاستمرار في اتخاذ إجراءات متضافرة لتحقيق أهداف القرار 37 (ال‍مراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات كما كان الحال بالنسبة إلى أهداف القرار 37 (ال‍مراجَع في حيدر آباد، 2010) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، من خلال دعم هذا القرار بصيغته المراجَعة في هذا المؤتمر؛

2 إلى إجراء مشاورات مع المستفيدين من الخطط والبرامج والاستثمارات المتعلقة بالبنى التحتية، مع مراعاة الاختلافات الحالية الناشئة عن الظروف الاجتماعية وديناميات السكان حرصاً على حيازة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على نحو مناسب؛

3 إلى تشجيع تنفيذ سياسات لزيادة استثمارات القطاعين العام والخاص في تطوير وإنشاء أنظمة الاتصالات الراديوية، بما في ذلك الأنظمة الساتلية، في بلدانها ومناطقها والنظر في إدراج استعمالها في خطط النطاق العريض الوطنية و/أو الإقليمية كأداة إضافية من شأنها أن تساعد في سد الفجوة الرقمية والوفاء بالاحتياجات من الاتصالات، خاصةً في البلدان النامية.

\* \* \* \* \* \* \* \* \* \*

|  |
| --- |
| المقترح ACP/64A1/17 - ملخص:  تهدف هذه المساهمة إلى مراجعة القرار 140 (المراجَع في بوسان، 2014): بإلغاء الجزء الخاص باستعراض الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ وإدراج خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ والتأكيد على أن القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأهداف التنمية المستدامة تساهم في تنمية الاقتصاد الرقمي؛ واستكشاف سبل تعزيز الترويج لمشاريع جوائز القمة العالمية لمجتمع المعلومات. |

مقدمة

اعتُمدت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (A/RES/70/1) في الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2016، حيث تغطي أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وتدعو الخطة الجديدة جميع البلدان إلى اتخاذ إجراءات على الفور من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر على مدى الأعوام الخمسة عشر القادمة.

وينبغي للاتحاد، بوصفه وكالة متخصصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أسستها الأمم المتحدة، أن يؤدي دوراً فاعلاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2016، راجع المجلس القرار 1332 للمجلس. ويعترف القرار 1332 بأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لها تأثيرات جوهرية على أنشطة الاتحاد وأنها عززت إطار عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات باعتباره الأساس الذي يستند إليه الاتحاد من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ومن الضروري مراجعة القرار 140 لمؤتمر المندوبين المفوضين.

المقترح

تود الإدارات الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات أن تقترح تعديل القرار 140 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين. ومشروع مراجعة القرار مرفق في المقترح ACP/64A1/17.

MOD ACP/64A1/17

القـرار 140 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

دور الات‍حاد في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات  
 وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكّر

*أ )* بالقرار 73 (مينيابوليس، 1998) لمؤتمر المندوبين المفوضين الذي حقق أهدافه فيما يتعلق بعقد مرحلتي القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS)؛

*ب)* بالقرار 113 (مراكش، 2002) لمؤتمر المندوبين المفوضين الخاص بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

*ج)* بالمقرر 8 (مراكش، 2002) لمؤتمر المندوبين المفوضين الخاص بمساهمة الات‍حاد الدولي للاتصالات في إعلان مبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات وبرنامج عملها والوثائق الإعلامية المتعلقة بأنشطة الات‍حاد الدولي للاتصالات المتعلقة بالقمة؛

*ﺩ )* بالقرار 200 (بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن برنامج التوصيل في 2020 المتعلق بتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) على الصعيد العالمي،

وإذ يذكّر أيضاً

*أ )* بإعلان مبادئ وخطة عمل جنيف اللذين تم اعتمادهما في عام 2003، وبالتزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين تم اعتمادهما في تونس عام 2005، والتي صدقت عليها جميعاً الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA)؛

*ب)* بالقرار A/70/125 للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) بشأن الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

*ج)* بالقرار 70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

*د )* ببيان حدث الات‍حاد الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات (WSIS+10) ورؤية الحدث للقمة العالمية بعد 2015 اللذين تم اعتمادهما في هذا الحدث الذي تولى الات‍حاد تنسيقه (جنيف، 2014)،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن الات‍حاد يضطلع بدور أساسي في فتح آفاق عالمية حول تطوير مجتمع المعلومات؛

*ب)* الدور الذي قام به الات‍حاد في التنظيم الناجح للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها وتنسيقه للحدث الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات؛

*ج)* أن اختصاصات الات‍حاد الأساسية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - المساعدة في سد الفجوة الرقمية، والتعاون الدولي والإقليمي، وإدارة الطيف الراديوي، ووضع المعايير، ونشر المعلومات - ذات أهمية حاسمة لبناء مجتمع المعلومات، كما ورد في الفقرة 64 من إعلان مبادئ جنيف للقمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

*د )* أن برنامج عمل تونس أشار إلى أنه "*ينبغي أن تقوم كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة بالتصرف في إطار ولايتها واختصاصاتها، وبناء على مقررات هيئاتها الإدارية، وفي حدود الموارد المعتمدة*" (الفقرة 102 *ب)*)؛

*ه‍ )* أن الأمين العام للأمم المتحدة أنشأ، بناءً على طلب القمة العالمية، فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات (UNGIS)، وهو فريق يرمي في المقام الأول إلى تنسيق المسائل الموضوعية ومسائل السياسات التي تواجه الأمم المتحدة في تنفيذ نواتج القمة، وأن الات‍حاد عضو دائم في هذا الفريق، ويتناوب رئاسته مع أطراف أخرى؛

*و )* أن الات‍حاد ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يضطلعون بالأدوار التنسيقية الرئيسية بين أصحاب المصلحة المتعددين لتنفيذ خطة عمل جنيف وبرنامج عمل تونس، وفق ما دعت إليه القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

*ز )* أن الات‍حاد هو المنسق/المسهل لتنفيذ خط العمل جيم2 (البنية التحتية للمعلومات والاتصالات) وخط العمل جيم5 (بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) وخط العمل جيم6 (البيئة التمكينية)، في برنامج عمل تونس، وشريكاً محتملاً في عدد من خطوط العمل الأخرى التي حددتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

*ح)* بأن القرار 200 (بوسان، 2014) صدق على الغايات والمقاصد العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبرنامج التوصيل في 2020؛

*ط)* أن الات‍حاد الدولي للاتصالات أنيطت به مسؤولية محددة في إقامة قاعدة البيانات الخاصة بتقييم القمة العالمية (الفقرة 120 من برنامج عمل تونس)؛

*ي)* أن الات‍حاد الدولي للاتصالات قادر على تقديم الخبرة اللازمة لمنتدى إدارة الإنترنت كما اتضح أثناء عملية القمة العالمية (الفقرة 78 أ ) من برنامج عمل تونس)؛

*ك)* أن الات‍حاد الدولي للاتصالات يضطلع، في *جملة أمور*، بمسؤولية دراسة التوصيلية الدولية للإنترنت، وإعداد تقرير عنها (الفقرتان 27 و50 من برنامج عمل تونس)؛

*ل)* أن الات‍حاد الدولي للاتصالات هو المسؤول تحديداً عن تمكين البلدان جميعاً من الاستخدام الرشيد والكفء والاقتصادي لطيف التردد الراديوي، والنفاذ المنصف إليه، استناداً إلى الاتفاقات الدولية ذات الصلة، (الفقرة 96 من برنامج عمل تونس)؛

*ﻡ )* أن "*بناء مجتمع معلومات جامع وذي توجه تنموي يتطلب جهوداً متواصلة من جانب العديد من أصحاب المصلحة...* *ومع مراعاة الأوجه المتعددة في بناء مجتمع المعلومات، من الضروري تحقيق التعاون الفعال بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بما يتفق مع أدوارها ومسؤولياتها المختلفة، والاستفادة من خبراتها*" (الفقرة 83 من برنامج تونس)؛

ﻥ) أن الرؤية الخاصة بإنشاء مجتمع للمعلومات لا يمكن أن تتحقق إلا باعتناق مبدأ الشمولية في جميع جهود تعزيز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيقها، مما يساهم في تشجيع المزيد من المشاركة الاقتصادية،

وإذ يضع في اعتباره أيضاً

*أ )* أنه ينبغي للات‍حاد والمنظمات الدولية الأخرى أن تواصل التعاون وتنسيق الأنشطة، حسب الاقتضاء، للصالح العام؛

*ب)* أن على الات‍حاد أن يتطور دوماً استجابة للتغيرات في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيات المتطورة والتحديات التنظيمية الجديدة؛

*ج)* حاجات البلدان النامية[[34]](#footnote-34)1، بما في ذلك في مجالات بناء البنى التحتية الخاصة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات الأخرى؛

*د )* أن من المستحسن استخدام موارد الات‍حاد وخبرته بطريقة تراعى فيها التغيرات السريعة في بيئة الاتصالات ونواتج القمة العالمية، مع مراعاة نواتج الحدث الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات (WSIS+10)، التي استعرضتها الجمعية العامة للأمم المتحدة على نحو شامل؛

*ﻫ )* أن من الضروري أن يستخدم الات‍حاد بحرص موارده البشرية والمالية بطريقة تتماشى مع أولويات الأعضاء وتراعي القيود المفروضة على الميزانية، وأن يحرص على تحاشي الازدواج في العمل بين مكاتب الات‍حاد والأمانة العامة؛

*و )* أن المشاركة الكاملة من جانب الأعضاء، بما في ذلك أعضاء القطاعات وأصحاب المصلحة الآخرين، أمر حاسم لنجاح الات‍حاد في تنفيذ نواتج القمة ذات الصلة؛

*ز )* أن الخطة الاستراتيجية للات‍حاد للفترة 2019-2016 الواردة في القرار 71 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر تحتوي على التزام بتنفيذ نواتج القمة ذات الصلة استجابةً لتغيرات بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وآثارها على الات‍حاد، وكذلك مجالات الأولوية التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار في تنفيذ نواتج القمة لما بعد 2015 وفقاً لنتائج الاستعراض الشامل للجمعية العامة للأمم المتحدة؛

*ح)* أن فريق العمل التابع ل‍مجلس الات‍حاد والمعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات يمثل آلية تسهّل مساهمة الدول الأعضاء في دور الات‍حاد في تنفيذ نواتج القمة كما توخاها مؤتمرا المندوبين المفوضين (أنطاليا، 2006، غوادالاخارا، 2010)؛

*ط)* أن م‍جلس الات‍حاد اعتمد خرائط الطريق المتعلقة بخطوط العمل جيم2 وجيم5 وجيم6، التي تمّ تحديثها وأُتيحت على الإنترنت، والأنشطة ذات الصلة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات التي تمّ إدراجها في الخطط التشغيلية للات‍حاد للفترة 2018-2015؛

*ي)* أن المجتمع الدولي مدعو إلى تقديم مساهمات طوعية للصندوق الاستئماني الخاص الذي أنشأه الات‍حاد لدعم الأنشطة المرتبطة بتنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

*ك)* أن الات‍حاد الدولي للاتصالات قادر على توفير الخبرات اللازمة في مجال العمل الإحصائي عبر تطوير مؤشرات خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستعمال مؤشرات مناسبة وخطوط أساس لمتابعة التقدم العالمي وقياس حجم الفجوة الرقمية (الفقرات 113 إلى 118 من برنامج عمل تونس)،

وإذ يلاحظ

*أ )* عقد منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات، الذي ينظمه سنوياً الات‍حاد بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

*ب)* إنشاء لجنة النطاق العريض من أجل التنمية الرقمية بناءً على دعوة الأمين العام للات‍حاد الدولي للاتصالات والمديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مع مراعاة "أهداف النطاق العريض لعام 2015"، وهي الأهداف الرامية إلى إضفاء طابع عالمي للسياسات المتعلقة بالنطاق العريض وزيادة تيسير تكاليفه والإقبال عليه دعماً للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة (SDG)؛

*ﺝ)* أن الاقتصاد الرقمي يشمل جميع القطاعات،

وإذ يأخذ في الحسبان

*أ )* أن القمة العالمية أقرت بأن مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين أمر أساسي لنجاح بناء مجتمع معلومات جامع هدفه الإنسان ومحوره التنمية؛

*ب)* العلاقة بين مسائل تنمية الاتصالات ومسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى أثرها على البنى الاجتماعية والاقتصادية في كافة الدول الأعضاء؛

*ج)* الفقرة 98 من برنامج عمل تونس التي تشجع التعاون القوي والمستمر بين أصحاب المصلحة، وتؤكد في هذا الصدد على مبادرة "توصيل العالم" التي يقودها الات‍حاد؛

*د )* أن م‍جال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحدث تغيرات هائلة في التقدم الذي أُحرز في العقود الأخيرة في مجالات العلوم الطبيعية والرياضيات والهندسة والتكنولوجيا. وقد أدت سرعة الابتكار في التكنولوجيا المتنقلة وانتشارها، والإقبال عليها، وتحسن النفاذ إلى الإنترنت إلى توسيع ضخم للفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بالتنمية الشاملة وإتاحة فوائد مجتمع المعلومات لأعداد متزايدة من الناس في مختلف بقاع العالم؛

*ه‍ )* أن فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات يقترح أنه "*ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، تحقيق الاستفادة الكاملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التصدي لتحديات التنمية في القرن الحادي والعشرين وأن تعترف بها كأدوات تمكينية شاملة لتحقيق الدعائم الثلاث للتنمية المستدامة وبإمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها عناصر تمكينية رئيسية للتنمية،" ويشير إلى "أن يعترف اعترافاً تاماً بها في برنامج التنمية لما بعد 2015 بوصفها مكونات حاسمة لحلول مبتكرة للتنمية*"؛

*و )* نواتج الحدث الرفيع المستوى WSIS+10 الذي نسقه الات‍حاد على أساس المنصة التحضيرية لأصحاب المصلحة المتعددين (MPP) مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والجامع لكل أصحاب المصلحة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات، الذي نُظم كامتداد لمنتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات في إطار اختصاصات الوكالات المشاركة وعلى أساس من توافق الآراء؛

*ز )* أن الأمين العام للات‍حاد أنشأ فريق المهام المعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات التابع للات‍حاد، الذي يترأسه نائب الأمين العام، بهدف تنفيذ التعليمات الواردة في القرار 140 (أنطاليا، 2006) لمؤتمر المندوبين المفوضين والتي كُلّف بها الأمين العام، من بين أمور أخرى؛

*ح )* نواتج منتديات القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

*ط )* تقرير الات‍حاد للحدث الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات على انعقادها (WSIS+10)، بعنوان "*مساهمة السنوات العشر للات‍حاد في تنفيذ ومتابعة نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات (2014‑2005)*" الذي يتناول أنشطة الات‍حاد ذات الصلة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات،

وإذ يؤيد

*أ )* القرار 30 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC) بشأن دور قطاع تنمية الاتصالات للات‍حاد الدولي للاتصالات في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، مع مراعاة خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

*ب)* القرار 139 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر؛

*ج)* النتائج ذات الصلة التي أسفرت عنها دورات م‍جلس الات‍حاد للفترة 2018‑2015 بما في ذلك القراران 1332 (ال‍مراجَع في 2016)؛

*د )* البرامج والأنشطة الإقليمية التي وضعها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 بهدف سد الفجوة الرقمية؛

*ﻫ )* العمل الذي قام به الات‍حاد و/أو الذي سيقوم به لتنفيذ النواتج التي أسفرت عنها القمة العالمية لمجتمع المعلومات، تحت مظلة فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات وفريق المهام المعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

*و )* القرار 75 (ال‍مراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات حول مساهمة قطاع تقييس الاتصالات في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، مع مراعاة خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

وإذ يعترف

*أ )* بأهمية دور الات‍حاد ومشاركته في فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات بصفته عضواً دائماً ويتقاسم رئاسة الفريق على أساس التناوب؛

*ب)* بالتزام الات‍حاد بتنفيذ أهداف وغايات القمة العالمية كأحد أهم الأهداف للات‍حاد؛

*ج)* بقدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية الأخرى المتفق عليها دولياً؛

*ﺩ )* بأن للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً في التحول الرقمي وتنمية الاقتصاد الرقمي على وجه الخصوص[[35]](#footnote-35)1، وأن تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات سيساعد في تسهيل تنمية الاقتصاد الرقمي وفي تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

*ﻫ )* أن تسخير قدرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي يمكن أن يساهم في النمو الاجتماعي والاقتصادي في أي بلد نامٍ ويساعد في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتُمدت في القرار 70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة،

يقـرر

1 أن يقوم الات‍حاد بدور قيادي في تسهيل عملية التنفيذ العامة التي يشارك فيها أصحاب المصلحة المتعددون، بالتعاون مع اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما جاء في الفقرة 109 من برنامج عمل تونس؛

2 أنه ينبغي للات‍حاد مواصلة تنسيق منتديات القمة العالمية لمجتمع المعلومات، واليوم العالمي لمجتمع المعلومات والاتصالات، وجوائز مشاريع القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتحديث قاعدة بيانات تقييم تنفيذ نواتج القمة، في الوقت الذي ينبغي أن تساعد فيه الأنشطة المذكورة أعلاه في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

3 أن يواصل الات‍حاد الاضطلاع بدور قيادي في تسهيل عملية تنفيذ نواتج القمة العالمية، كهيئة تنسيق وتسهيل لتنفيذ خطوط العمل جيم2 وجيم5 وجيم6، ويساعد بشكل استباقي في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

4 أنه ينبغي على الات‍حاد أن يواصل الاضطلاع بالأنشطة التي تدخل في نطاق ولايته واختصاصاته ويشارك مع أصحاب المصلحة الآخرين، حيثما يكون مناسباً، في تنفيذ خطوط العمل جيم1 وجيم3 وجيم4 وجيم7 وجيم8 وجيم9 وجيم11، وجميع خطوط العمل الأخرى ذات الصلة، ونواتج القمة الأخرى ذات الصلة ويساهم في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، داخل الحدود المالية المحددة له من مؤتمر المندوبين المفوضين؛

5 أنه ينبغي للات‍حاد مواصلة العمل على تكييف نفسه مع مراعاة التطورات التكنولوجية وقدرته على المشاركة بشكل كبير في بناء مجتمع معلومات شامل وفي خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

6 أن يعرب عن ارتياحه للنتائج الناجحة التي أسفرت عنها القمة، والتي نوَّهت فيها عدة مرات بخبرة الات‍حاد واختصاصاته الأساسية؛

7 أن يعرب عن ارتياحه للنتائج التي أسفر عنها اجتماعه رفيع المستوى WSIS+10، والتي نوَّه فيها عدة مرات عن أهمية التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والحكومات وجميع أصحاب المصلحة المعنيين وفقاً لأدوارهم ومسؤولياتهم؛

8 التعبير عن الرضا والتقدير بشأن جهود الات‍حاد بشأن إطلاق وتنسيق المنصة التحضيرية لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل الحدث WSIS+10 وجهوده في الحدث الرفيع المستوى WSIS+10 بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة وأصحاب المصلحة ذوي الصلة؛

9 التعبير عن الرضا والتقدير لجهود ومساهمات وكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة وجميع أصحاب المصلحة الآخرين في إطار المنصة التحضيرية لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل الحدث WSIS+10 والحدث الرفيع المستوى WSIS+10؛

10 أن يؤيد وثيقتي النواتج التاليتين للحدث رفيع المستوى (WSIS+10):

- بيان الحدث WSIS+10 بشأن تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

- رؤية الحدث WSIS+10 بشأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات لما بعد عام 2015؛

11 أن يعرب عن شكره لموظفي الات‍حاد والبلدين المضيفين وفريق العمل المعني بالقمة على ما بذلوه من جهود للتحضير للقمة بمرحلتيها (جنيف 2003 وتونس 2005) والحدث الرفيع المستوى WSIS+10 (جنيف، 2014)، فضلاً عن جميع أعضاء الات‍حاد الدولي للاتصالات المشاركين بفعالية في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

12 أن يساهم الات‍حاد، بالتنسيق مع اليونسكو والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، في إطار المناقشة بشأن برنامج التنمية لما بعد 2015 التي تنظمها الجمعية العامة، مع الأخذ في الحسبان الوثائق الختامية للحدث الرفيع المستوى (WSIS+10)؛ مع التركيز على سدّ الفجوة الرقمية من خلال التنمية المستدامة؛

13 أن من الضروري تحقيق التكامل بين تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، لا سيما القرار 30 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017)، والقرارات ذات الصلة لمؤتمرات المندوبين المفوضين، وتنفيذ أصحاب المصلحة المتعددين لنواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

14 أنه ينبغي للات‍حاد، في حدود الموارد المتاحة، مواصلة الإبقاء على قاعدة البيانات العامة الحالية لتقييم القمة بوصفها أداة من الأدوات القيمة للمساعدة في متابعة القمة والأنشطة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وفقاً لما كلفته به الفقرة 120 من برنامج عمل تونس؛

15 أن يمنح قطاع تنمية الاتصالات أولوية كبيرة لبناء البنى التحتية المتعلقة بالمعلومات والاتصالات (خط العمل جيم2 للقمة العالمية لمجتمع المعلومات) التي تعد العصب الأساسي لجميع التطبيقات الإلكترونية مع مراعاة إعلان بوينس آيرس والهدف 2 من خطة عمل بوينس آيرس ودعوة لجنتي دراسات قطاع تنمية الاتصالات إلى القيام بذلك أيضاً؛

16 أن يقدم الات‍حاد تقريراً مرحلياً بشأن تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي تعنيه والتي تساعد في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع الإشارة إلى مساهمتها في تنمية الاقتصاد الرقمي إلى مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد لعام 2022؛

17 أن يعزز الاتحاد الترويج لمشاريع جوائز القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

يكلف الأمين العام

بدعم دور الات‍حاد في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي وضعتها الدول الأعضاء،

يكلّف الأمين العام ومديري المكاتب

1 باتخاذ جميع التدابير اللازمة لقيام الات‍حاد بدوره على النحو المبين في الفقرات 1 و2 و3 و4 من "*يقرر*" أعلاه، وفقاً لخرائط الطريق المناسبة؛

2 بمواصلة العمل، مع فريق المهام المعني بالقمة، فيما يخص الأنشطة المتعلقة بتنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لتنفيذ الفقرات 1 و2 و3 و4 من "*يقـرر*" أعلاه، بغية تحاشي الازدواج بين مكاتب الات‍حاد والأمانة العامة؛

3 بمواصلة إذكاء الوعي العام باختصاصات الات‍حاد ودوره وأنشطته بالإضافة إلى تيسير انتفاع الجمهور عموماً والجهات الفاعلة الأخرى في مجتمع المعلومات الناشئ بموارد الات‍حاد على نطاق أوسع؛

4 بتحديد مهام خاصة ومواعيد قصوى لتنفيذ خطوط العمل المشار إليها أعلاه ودمجها في الخطط التشغيلية للأمانة العامة والقطاعات؛

5 بتقديم تقرير سنوي إلى ال‍مجلس عن الأنشطة المضطلع بها بشأن هذه المواضيع بما في ذلك آثارها المالية؛

6 بإعداد تقرير مرحلي بشأن أنشطة الات‍حاد الدولي للاتصالات المتعلقة بتنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وعرضها على مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل في عام 2022؛

7 بضمان مشاركة الات‍حاد بفعالية في الاستعراض الشامل للجمعية العامة للأمم المتحدة وفقاً النماذج المحددة بموجب القرار 68/302 للجمعية العامة للأمم المتحدة؛ وذلك من خلال توفير خبرته وكفاءته،

يكلّف مديري المكاتب

بالعمل على إعداد أهداف ملموسة ومواعيد قصوى (باستعمال عمليات الإدارة القائمة على النتائج) لتنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والعمل على تجسيدها في الخطط التشغيلية لكل قطاع،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

بالقيام، بأسرع ما يمكن ووفقاً للقرار 30 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017)، بمتابعة نهج للشراكة في أنشطة قطاع تنمية الاتصالات التابع للات‍حاد المرتبطة بدوره في تنفيذ ومتابعة نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية، وفقاً لأحكام دستور الات‍حاد واتفاقيته، وأن يقدم تقريراً سنوياً عن ذلك إلى ال‍مجلس، حسب الاقتضاء،

يطلب من ال‍مجلس

1 الإشراف على تنفيذ الات‍حاد لنواتج القمة وأنشطته ذات الصلة والنظر فيها ومناقشتها حسب الاقتضاء، وذلك ضمن نطاق الحدود المالية التي يقررها مؤتمر المندوبين المفوضين، وإتاحة الموارد حسب الاقتضاء؛

2 الإشراف على تكيف الات‍حاد مع مجتمع المعلومات، وفقاً لما جاء في الفقرة 5 من "*يقرر*" أعلاه؛

3 الإبقاء على فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات، بغية تسهيل إسهامات الأعضاء وتوجيهاتهم بشأن تنفيذ الات‍حاد لنواتج القمة ذات الصلة وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإعداد مقترحات للمجلس، بالتعاون مع أفرقة العمل الأخرى التابعة للمجلس، قد تكون ضرورية لتمكين الات‍حاد من الاضطلاع بدوره في بناء مجتمع المعلومات، بمساعدة فريق المهام المعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات، مع إمكانية أن تضم هذه المقترحات تعديلات على دستور الات‍حاد واتفاقيته؛

4 أخذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بالحسبان، فيما يتعلق بالاستعراض الشامل لتنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

5 إدراج تقرير الأمين العام في الوثائق المرسلة إلى الدول الأعضاء وفقاً للرقم 81 من الاتفاقية؛

6 اتخاذ جميع التدابير اللازمة، حسب الاقتضاء، متابعةً لنتائج الاستعراض الشامل للجمعية العامة للأمم المتحدة لتنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، في الحدود المالية التي وضعها مؤتمر المندوبين المفوضين؛

7 تشجيع مشاركة الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في أنشطة الات‍حاد الداعمة لتنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حسب الاقتضاء،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية

1 إلى المشاركة الفعّالة في تنفيذ نواتج القمة، والمساهمة في قاعدة البيانات الخاصة بتقييم القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي يديرها الات‍حاد وجوائز مشروعات القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والمشاركة بشكل فعال في أنشطة فريق العمل المعني بالقمة وتعزيز تكيّف الات‍حاد مع مجتمع المعلومات؛

2 إلى دعم تحقيق أوجه التآزر والروابط المؤسسية اللازمة بين عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، من خلال العمليات المناسبة للأمم المتحدة، من أجل مواصلة تعزيز أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية المستدامة ومساهمتها في تنمية الاقتصاد الرقمي؛

3 إلى تقديم مساهمات طوعية للصندوق الاستئماني الخاص الذي أنشأه الات‍حاد لدعم الأنشطة المرتبطة بتنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

4 إلى مواصلة الإسهام بالمعلومات عن أنشطتهم في قاعدة البيانات العمومية الخاصة بتقييم القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي يديرها الات‍حاد الدولي للاتصالات؛

5 المساهمة في الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية والتعاون الوثيق معها باعتبارها مبادرة دولية لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل تحسين تيسر بيانات ومؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجودتها، لا سيما في البلدان النامية،

يقرر الإعراب

1 عن جزيل شكره وعميق امتنانه إلى حكومتي سويسرا وتونس لاستضافتهما مرحلتي القمة، بالتعاون الوثيق مع الات‍حاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

2 عن تقديره للحدث الرفيع المستوى (WSIS+10) الذي قام الات‍حاد بتنسيقه واستضافته وشاركت في تنظيمه معه اليونسكو وبرنامج الأمم ال‍متحدة الإن‍مائي والأونكتاد، وشاركت فيه وكالات أخرى للأمم ال‍متحدة.

\* \* \* \* \* \* \* \* \* \*

|  |
| --- |
| المقترح ACP/64A1/18 - ملخص:  يشهد الاقتصاد الرقمي تطوراً سريعاً في جميع أنحاء العالم وغدا يعترف به كعامل تمكيني أساسي في تحويل الأمم إلى مجتمعات رقمية. وفي هذه التنمية، تشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) العنصر الحيوي للاقتصاد الرقمي، وللاتحاد، بوصفه وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) دور في هذه التنمية، ضمن ولايته الممنوحة.  ويعد دور تقييم المطابقة الموثوق بالغ الأهمية بالنسبة إلى جميع البلدان الأعضاء، المتقدمة منها والنامية. بيد أنه في الحقيقة لا يمكن أن تتبنى البلدان النامية العديد من التكنولوجيات الناشئة والمعدات التي تتطلبها بسبب اللوائح التقنية التي تعيق دخول معدات الاتصالات وأجهزتها. لذا، من المهم تشجيع قطاع تقييس الاتصالات على إنشاء نظم للاعتراف بمعامل الاختبار وتنفيذها وكذلك علامة الاتحاد التجارية التي تمتثل لتوصيات قطاع تقييس الاتصالات.  وتود الإدارات الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات أن تقترح تعديل *القـرار 177* "*المطابقة* *وقابلية التشغيل البيني"* لتجسيد البيان المذكور أعلاه. |

مقدمة

يشهد الاقتصاد الرقمي تطوراً سريعاً في جميع أنحاء العالم وغدا يعترف به كعامل عامل تمكيني أساسي في تحويل الأمم إلى مجتمعات رقمية. وفي هذه التنمية، تشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) العنصر الحيوي للاقتصاد الرقمي، وللاتحاد، بوصفه وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) دور في هذه التنمية، ضمن ولايته الممنوحة.

وبالتالي، فإنه من العملي إبراز المجالات الرئيسية للاقتصاد الرقمي ذات الصلة في **القرار 177**، ضمن ولاية الاتحاد.

ويعد دور تقييم المطابقة الموثوق به بالغ الأهمية بالنسبة إلى جميع البلدان الأعضاء، المتقدمة منها والنامية. بيد أنه في الحقيقة لا يمكن أن تتبنى البلدان النامية العديد من التكنولوجيات الناشئة والمعدات التي تتطلبها بسبب اللوائح التقنية التي تعيق دخول معدات الاتصالات وأجهزتها. لذا، من المهم تشجيع قطاع تقييس الاتصالات على إنشاء نظم للاعتراف بمعامل الاختبار وتنفيذها وكذلك علامة الاتحاد التي تتوافق مع توصيات قطاع تقييس الاتصالات

ولذلك، من المهم تشجيع قطاع تقييس الاتصالات على إنشاء نظم للاعتراف بمعامل الاختبار وتنفيذها وكذلك علامة الاتحاد التجارية التي تمتثل لتوصيات قطاع تقييس الاتصالات.

المقترح

تود الإدارات الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات أن تقترح تعديل *القرار 177 "المطابقة وقابلية التشغيل البيني"*.

MOD ACP/64A1/18

القـرار 177 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

المطابقة وقابلية التشغيل البيني

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يقـر

*أ )* بالقرار 76 (ال‍مراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات؛

*ب)* بالقرار 47 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات؛

*ج)* بالقرار 62 (المراجَع في جنيف، 2015) لجمعية الاتصالات الراديوية؛

*د )* بأن م‍جلس الات‍حاد في دورته لعام 2013 قام بتحديث خطة العمل المتعلقة ببرنامج المطابقة وقابلية التشغيل البيني (C&I) الذي أنشئ بدايةً في 2012 على أساس أربع دعامات هي: (1 تقييم المطابقة؛ (2 أحداث قابلية التشغيل البيني؛ (3 بناء قدرات الموارد البشرية؛ (4 المساعدة في إنشاء مراكز اختبار وبرامج للمطابقة وقابلية التشغيل البيني في البلدان النامية[[36]](#footnote-36)1؛

*ه‍ )* بالتقارير المرحلية التي قدمها مدير مكتب تقييس الاتصالات (TSB) إلى ال‍مجلس في دوراته للأعوام 2011 و2012 و2013 و2014 وإلى مؤتمر المندوبين المفوّضين لعام 2014،

وإذ يشير إلى

أن العديد من لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد (ITU‑T) بدأت بالفعل في مشروعات إرشادية بشأن المطابقة مع توصيات قطاع تقييس الاتصالات،

وإذ يقر كذلك

*أ )* بأن ال‍مطابقة وقابلية التشغيل البيني على نطاق واسع لتجهيزات وأنظمة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) من خلال تنفيذ البرامج والسياسات والقرارات ذات الصلة، ي‍مكن أن تؤدي إلى زيادة الفرص ال‍متاحة في السوق وال‍موثوقية وتشجيع التكامل العال‍مي والتجارة العال‍مية من خلال التدفق السلس للبيانات؛

*ب)* بأن التدريب التقني وبناء القدرات المؤسسية بشأن الاختبار والمطابقة أدوات ضرورية للبلدان من أجل النهوض بالتوصيلية العالمية؛

*ج)* بأن أعضاء الات‍حاد يمكنهم الاستفادة من استعمال عمليات تقييم المطابقة التي توفرها بالفعل الكثير من هيئات المعايير الإقليمية والوطنية من أجل تقييم المطابقة، وذلك من خلال آليات للتعاون مع هذه المنظمات؛

*د )* بأنه سيتم تأجيل اتخاذ قرار بشأن تنفيذ علامة الات‍حاد "ITU" إلى أن تصل الدعامة 1 (تقييم المطابقة) من خطة العمل إلى مرحلة أكثر نضجاً (ال‍مجلس 2012)؛

*ﻫ )* بأن الشركات بالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في الاتحاد تحتاج إلى النفاذ إلى تكنولوجيات ميسورة التكلفة وقابلة للتشغيل البيني كي تسهل مشاركتها في الاقتصاد الرقمي،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن بعض البلدان، وخاصة البلدان النامية، لم تكتسب بعد قدرة اختبار التجهيزات وتوفير الضمانات للمستهلكين لديها؛

*ب)* أن زيادة الثقة في مطابقة تجهيزات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للقواعد والمعايير السارية سيؤدي إلى زيادة فرص قابلية التشغيل البيني بين التجهيزات التي ينتجها مختلف الصانعين والحد من التداخلات بين أنظمة الاتصالات وستساعد البلدان النامية على اختيار منتجات تتسم بجودة عالية،

يقـرر

1 تأييد أهداف القرار 76 (ال‍مراجَع في الحمامات، 2016)، والقرار 62 (المراجَع في جنيف، 2015) والقرار 47 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) وخطة العمل المتعلقة ببرنامج المطابقة وقابلية التشغيل البيني التي استعرضها ال‍مجلس في دورته لعام 2014 (الوثيقة C14/24(Rev.1))؛

2 مواصلة تنفيذ برنامج العمل هذا، بما فيه قاعدة البيانات الاسترشادية للمعلومات بشأن المطابقة وتطويرها كي تكون قاعدة بيانات وظيفية كاملة؛ وذلك بالتشاور مع كل منطقة والأخذ بعين الاعتبار: أ ) النتائج والآثار التي قد تنجم عن قاعدة البيانات الاسترشادية للمعلومات بشأن المطابقة على الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأصحاب المصلحة (مثل منظمات وضع المعايير (SDO) الأخرى)؛ ب) أثر قاعدة البيانات في سدّ الفجوة التقييسية فيما يتصل بكل منطقة؛ ج) مسائل المسؤولية المحتملة للات‍حاد والدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأصحاب المصلحة؛ وذلك بمراعاة نتائج المشاورات الإقليمية التي أجراها الات‍حاد بشأن المطابقة وقابلية التشغيل البيني؛

3 مساعدة البلدان النامية في إنشاء مراكز إقليمية ودون إقليمية للمطابقة وقابلية التشغيل البيني، ملائمة لإجراء اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيني حسب الاقتضاء وحسب احتياجاتها،

يكلّف مدير مكتب تقييس الاتصالات

1 بمواصلة التشاور وإجراء دراسات التقييم في جميع المناطق آخذاً في الاعتبار احتياجات كل منطقة، بشأن تنفيذ خطة العمل التي وافق عليها ال‍مجلس، بما فيها التوصيات بشأن بناء القدُرات البشرية والمساعدة في إنشاء مرافق اختبار في البلدان النامية بالتعاون مع مدير مكتب تنمية الاتصالات (BDT)؛

2 بمواصلة تنفيذ مشروعات إرشادية بشأن المطابقة مع توصيات قطاع تقييس الاتصالات لزيادة قابلية التشغيل البيني وفقاً لخطة العمل؛

3 بتحسين وتعزيز عمليات وضع المعايير بهدف تعزيز قابلية التشغيل البيني من خلال المطابقة؛

4 بأن يحدِّث باستمرار خطة العمل لتنفيذ هذا القرار على الأمد الطويل؛

5 بتقديم تقارير مرحلية إلى ال‍مجلس عن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك نتائج الدراسات؛

6 بأن يقوم، بالتعاون مع مدير مكتب تنمية الاتصالات واستناداً إلى المشاورات المذكورة في الفقرة 1 من *يكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات* أعلاه، بتنفيذ خطة العمل التي وافق عليها ال‍مجلس في دورته لعام 2012 وراجعها في دورته لعام 2013،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات بما يلي، بالتعاون الوثيق مع مدير مكتب الاتصالات الراديوية ومدير مكتب تقييس الاتصالات

1 المضي قدماً في تنفيذ القرار 47 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) والأجزاء ذات الصلة من خطة العمل وتقديم تقرير إلى ال‍مجلس بهذا الصدد؛

2 مساعدة الدول الأعضاء في معالجة شواغلها الخاصة بالتجهيزات غير المطابقة؛

3 مواصلة القيام بأنشطة عملية لبناء القدرات بالتعاون مع المؤسسات المعتمدة والاستفادة من النظام الإيكولوجي لأكاديمية الات‍حاد، بما في ذلك ما يتعلق بمنع تداخلات الاتصالات الراديوية التي تتسبب فيها أو تعاني منها تجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يدعو ال‍مجلس

1 إلى النظر في التقارير التي يقدمها مديرو المكاتب الثلاثة واتخاذ جميع التدابير اللازمة للمساهمة في تحقيق أهداف هذا القرار؛

2 إلى تقديم تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم عن التقدم المحرز بشأن هذا القرار؛

3 إلى النظر في احتمال إدخال علامة الات‍حاد، بعد أن تصل الدعامة 1 من خطة العمل إلى مرحلة أكثر نضجاً، مع مراعاة التبعات التقنية والمالية والقانونية؛

4 إلى دعم تنفيذ إجراء الاعتراف بمعامل الاختبار الخاص بقطاع تقييس الاتصالات ووضع قائمة بمعامل الاختبار المعترف بها المتاحة لأعضاء الاتحاد،

يدعو الأعضاء

1 إلى تزويد قاعدة البيانات الاسترشادية للمطابقة بتفاصيل عن المنتجات التي خضعت لاختبارات التوصيات ذات الصلة لقطاع تقييس الاتصالات في المختبرات المعتمدة (الطرف الأول والثاني والثالث) أو في الهيئات المعتمدة لإصدار الشهادات أو بموجب الإجراءات المعتمدة في منظمات أو محافل مؤهلة لوضع المعايير وفقاً للتوصية ITU-T A.5؛

2 إلى المشاركة في أحداث قابلية التشغيل البيني التي يتولى الات‍حاد تيسير عقدها وفي أعمال لجان دراسات الات‍حاد المتعلقة بقضايا المطابقة وقابلية التشغيل البيني؛

3 إلى الاضطلاع بدور نشط في بناء قدرات البلدان النامية في مجال اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيني، بما في ذلك التدريب العملي، وخاصة في إطار أي عقد توريد لتجهيزات وخدمات وأنظمة الاتصالات إلى هذه البلدان؛

4 إلى دعم إنشاء مرافق إقليمية لاختبار المطابقة وقابلية التشغيل البيني، خاصة في البلدان النامية؛

5 إلى المشاركة في دراسات التقييم التي يجريها الات‍حاد للنهوض بوضع أُطر منسقة للمطابقة وقابلية التشغيل البيني في المناطق،

يدعو المنظمات المؤهلة وفقاً للتوصية ITU-T A.5

1 إلى المشاركة في أنشطة قاعدة البيانات الاسترشادية للمطابقة الخاصة بالاتحاد وتقاسم الروابط على أساس متبادل لإثراء محتواها بحيث يشير إلى المزيد من التوصيات والمعايير الخاصة بمنتج ما، وإتاحة المزيد من عرض منتجات الموردين وتوسيع نطاق الاختيارات المتاحة للمستعملين؛

2 إلى المشاركة في برامج وأنشطة بناء قدرات البلدان النامية التي ييسّرها كل من مكتب تقييس الاتصالات ومكتب تنمية الاتصالات، لا سيما ما يهيئ منها فرصاً أمام خبراء البلدان النامية - خصوصاً من شركات التشغيل - لاكتساب الخبرة العملية،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى المساهمة في تنفيذ هذا القرار؛

2 إلى تشجيع كيانات الاختبار الوطنية والإقليمية على مساعدة الات‍حاد في تنفيذ هذا القرار؛

3 إلى اعتماد نظم وإجراءات لتقييم المطابقة استناداً إلى توصيات قطاع تقييس الاتصالات للتوصل إلى درجة أعلى من جودة الخدمة/جودة التجربة، وإلى مستوى أعلى من احتمالات قابلية التشغيل البيني للتجهيزات والخدمات والأنظمة،

يدعو الدول الأعضاء كذلك

إلى المساهمة في جمعية الاتصالات الراديوية القادمة في عام 2019 كي تتمكّن الجمعية من دراسة الإجراءات المناسبة واتخاذ الإجراءات التي تراها ضرورية فيما يتعلق بالمطابقة وقابلية التشغيل البيني.

\* \* \* \* \* \* \* \* \* \*

|  |
| --- |
| المقترح ACP/64A1/19 - ملخص:  وضع الاتحاد مبادئ توجيهية لحماية الأطفال على الخط تقدم توصيات مهمة بشأن دور الحكومات والصناعة والمعلمين والآباء في حماية الأطفال على الخطـ، ومع ذلك ينبغي إشراك المجتمعات أيضاً في جهود حماية الأطفال على الخط لتحديد تعريف للتهديدات الجديدة.  ولذا، تهدف هذه المساهمة إلى تحديث وتعزيز القرار 179 (المراجَع في بوسان، 2014) بشأن دور الاتحاد في حماية الأطفال على الخط، لإضافة دور المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني (CSO). |

مقدمة

إن حماية الأطفال على الخط قضية حاسمة بالنسبة إلى العديد من البلدان في شتى أنحاء العالم. ومهدت تنمية البنية التحتية للاتصالات الطريق أمام انتشار الإنترنت عالمياً، بما في ذلك الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية، التي ينشأ فيها الأطفال في معظم الأحيان. ولا يصاحب اعتماد الإنترنت السريع وانتشاره بالضرورة وعي الآباء والأوصياء والمجتمعات المحلية بالأخطار العديدة للإنترنت تجاه الأطفال. وإن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1989)، وإعلان حقوق الطفل الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 نوفمبر 1989، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة بحماية الأطفال على الخط قد صادقت عليها بلدان عديدة، ومع ذلك لا يزال الأطفال معرضين للعديد من الأخطار على الإنترنت. وقد وضع الاتحاد مبادئ توجيهية لحماية الأطفال على الخط تقدم توصيات مهمة عن دور الحكومة والصناعة والمعلمين والآباء في حماية الأطفال على الخط. بيد أنه لم يجر التطرق إلى دور المجتمعات المحلية في حماية الأطفال على الخط.

ولذا، ومن أجل ضمان حماية الأطفال على الخط في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد، يرى أعضاء جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات أن زيادة الوعي بشـأن حماية الأطفال على الخط ليست مسؤولية الآباء والأوصياء والمعلمين فحسب، بل المجتمعات المحلية الأوسع من خلال نهج اجتماعي ثقافي شامل. ولزيادة الوعي، يجب القيام بعدة عمليات تنشئة اجتماعية وحملات بشأن حماية الأطفال على الخط تضم المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني (CSO) بأقصى قدر ممكن. وعلاوةً على ذلك، يجب أن تكون الأدوات التكنولوجية مثل الأدوات اللازمة للأبوين أو أدوات السلامة الأخرى متوفرة ومتاحة للآباء والأوصياء والمعلمين والمجتمعات المحلية.

المقترح

تود الإدارات الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات أن تقترح بعض التعديلات على القرار 179 (المراجَع في بوسان، 2014) بشأن دور الاتحاد في حماية الطفل على الخط، يتوقع منه أن يعزز الوعي ويزيده لدى أعضاء الاتحاد بشأن حماية الأطفال على الخط على نحو ما هو مبين في القرار المذكور أدناه.

MOD ACP/64A1/19

القـرار 179 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)

دور الات‍حاد الدولي للاتصالات في حماية الأطفال على الخط

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يأخذ بعين الاعتبار

*أ )* القرار 67 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، بشأن دور قطاع تنمية الاتصالات للات‍حاد الدولي للاتصالات (ITU-D) في حماية الأطفال على الخط؛

*ب)* القرار 45 (ال‍مراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن آليات تعزيز التعاون في مجال الأمن السيبراني، بما في ذلك مواجهة ومكافحة الرسائل الاقتحامية،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن شبكة الإنترنت تؤدي دوراً بالغ الأهمية في مجال توفير التعليم للأطفال في العالم، وإثراء المناهج الدراسية وتساعد على تخطي الحواجز اللغوية وغيرها من الحواجز القائمة بين الأطفال في جميع البلدان؛

*ب)* أن شبكة الإنترنت أصبحت منبراً رئيسياً لأنواع كثيرة ومختلفة من الأنشطة التعليمية والثقافية والترفيهية للأطفال؛

*ج)* أن الأطفال من بين المستعملين الأكثر نشاطاً للإنترنت؛

*د )* أن الآباء وأولياء الأمور والمعلمين والمجتمعات المحلية المسؤولين عن أنشطة الأطفال قد يحتاجون إلى إرشادات بشأن حماية الأطفال على الخط؛

*ﻫ )* أن مبادرات حماية الأطفال على الخط دأبت دوماً على النظر في تمكين الطفل على الخط وإيلاء الاعتبار الواجب لتحقيق التوازن على قدم المساواة بين حقوق الأطفال في الحماية من الأذى وبين حقوقهم المدنية والسياسية؛

*و )* أن ثمة حاجة ماسة ومطلباً عالمياً لحماية الأطفال من الاستغلال وتعرضهم للمخاطر والاحتيال عند استخدامهم للإنترنت أو عند استخدامهم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ز )* تنامي تطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتنوعها وانتشار النفاذ إليها على الصعيد العالمي، لا سيما الإنترنت، وتزايد استخدام هذه التكنولوجيات على نطاق واسع من جانب الأطفال دون رقابة أو توجيه؛

*ح)* أن من الضروري اتخاذ إجراءات استباقية لحماية الأطفال على الإنترنت على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي من أجل معالجة مسألة الأمن السيبراني فيما يتعلق بالأطفال؛

*ﻁ)* الحاجة إلى التعاون الدولي ومواصلة اتباع نهج متعدد أصحاب المصلحة من أجل النهوض بالمسؤولية الاجتماعية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن أجل استخدام مختلف الأدوات المتاحة لبناء الثقة في استخدام شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها بما يحد من المخاطر التي يتعرض لها الأطفال؛

*ﻱ)* أن حماية الأطفال على الخط موضوع يخص الصالح العام على الصعيد الدولي وهو مدرج ضمن أولويات جدول أعمال المجتمع الدولي؛

*ﻙ)* أن مبادرة حماية الأطفال على الخط تضم شبكة تعاونية وطنية وإقليمية ودولية تعمل بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الآخرين من أجل النهوض بحماية الأطفال على الخط في جميع أنحاء العالم من خلال تقديم توجيهات بشأن السلوك الآمن على الخط،

وإذ يذكّر

*أ )* باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1989)، وإعلان حقوق الطفل الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 نوفمبر 1989 واعتُرف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة بحماية الطفل وحماية الأطفال على الخط؛

*ب)* بأن الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل قد تعهدت في هذه الاتفاقية بأن تحمي الطفل من كل أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسي وبأن تتخذ، لهذا الغرض، جميع التدابير الملائمة الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لمنع: ( أ ) حمل أو إكراه الطفل على مزاولة أي نشاط جنسي غير مشروع؛ (ب) الاستخدام الاستغلالي للأطفال في البغاء أو غيره من الممارسات الجنسية غير المشروعة؛ (ج) الاستخدام الاستغلالي للأطفال في العروض والمواد الإباحية (المادة 34)؛

*ج)* بأن على الدول الأطراف أن تتخذ، عملاً بالمادة 10 من البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل (نيويورك، 2000) بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، كل الخطوات اللازمة لتقوية التعاون الدولي عن طريق الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف والإقليمية لمنع وكشف وتحري ومقاضاة ومعاقبة الجهات المسؤولة عن أفعال تنطوي على بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية والسياحة الجنسية؛ وأن تعزز أيضاً التعاون والتنسيق الدوليين بين سلطاتها والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والمنظمات الدولية؛

*د )* بالقرار رقم 20/8 الذي اعتمده م‍جلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في 5 يوليو 2012 والذي أكد "أن نفس الحقوق التي يتمتع بها الأشخاص خارج الإنترنت، يجب أن تحظى بالحماية أيضاً على الإنترنت"؛

*ﻫ )* بأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات قد اعترفت، في التزام تونس لعام 2005 (الفقرة 24)، بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حماية الأطفال وفي تعزيز نموهم، وحثت الدول الأعضاء على تعزيز العمل الرامي إلى حماية الأطفال من الاستغلال والدفاع عن حقوقهم في سياق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأكدت أن مصالح الأطفال هي من أهم الاعتبارات؛ وبناءً على ذلك، حدد برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات (الفقرة 90 ف)) الالتزام باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بجملة سبل منها تضمين خطط العمل الوطنية والاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية السياسات والأطر التنظيمية والذاتية التنظيم والأطر والسياسات الأخرى الفعّالة في حماية الأطفال والشباب من الإيذاء والاستغلال عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*و )* بأن فريق العمل التابع ل‍مجلس الات‍حاد والمعني بقضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت (CWG-Internet) الذي تحدد دوره في م‍جلس الات‍حاد في دورته لعام 2009، أجرى مشاورة مفتوحة بشأن مسألة حماية الأطفال والشباب من الإساءة والاستغلال لفهم كيفية مناقشتها، كواحدة من قضايا السياسة العامة، داخل نطاق عمل فريق العمل هذا؛

*ز )* بالقرار 1306 الصادر عن م‍جلس الات‍حاد في دورته لعام 2009، والذي أنشأ بموجبه فريق عمل لحماية الأطفال على الخط (WG‑COP) بمشاركة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وحدد ولاية هذا الفريق أعضاء الات‍حاد بالتعاون الوثيق مع أمانة الات‍حاد؛

*ح)* بأنه نُظّم، أثناء منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام 2012 الذي عُقد في جنيف، اجتماع مع الشركاء في مبادرة حماية الأطفال على الخط (COP) حيث اتفق على العمل بتعاون وثيق مع معهد سلامة الأسرة على الإنترنت (FOSI) ومؤسسة رصد الإنترنت (IWF) من أجل تقديم المساعدة اللازمة إلى الدول الأعضاء،

وإذ يذكّر كذلك

*أ )* بأن الات‍حاد هو المنسق/المسهل لخط العمل جيم5 (بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)؛

*ب)* بأن مبادرة حماية الأطفال على الخط (COP) طُرحت على الجزء رفيع المستوى من ال‍مجلس في دورة 2008، حيث صدّق عليها عالمياً رؤساء الدول والوزراء ورؤساء المنظمات الدولية؛

*ج)* بأن الات‍حاد وضع، بالتعاون مع أعضاء مبادرته لحماية الأطفال على الخط، أربع مجموعات من المبادئ التوجيهية لحماية الأطفال في الفضاء السيبراني، وهي مبادئ توجيهية للأطفال، ومبادئ توجيهية للآباء وأولياء الأمور والمعلمين، ومبادئ توجيهية للصناعة، ومبادئ توجيهية لصانعي السياسات؛

*د )* بأنه على الرغم من الصعوبات التقنية التي تحول دون وضع رقم واحد منسق على الصعيد العالمي، مثلما يرد في الإضافة 5 للتوصية (2009/11) ITU‑T E.164، فإن المساهمات التي يمكن أن تقدمها مختلف لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات (ITU‑T) تتسم بأهمية بالغة في تحديد الحلول والأدوات العملية التي تسهِّل النفاذ إلى الخطوط الساخنة المخصَّصة لحماية الأطفال على الخط في جميع أنحاء العالم،

وإذ يأخذ في الاعتبار

*أ )* المناقشات التي جرت والملاحظات التي أُبديت في اجتماعات فريق عمل ال‍مجلس المعني بحماية الأطفال على الخط (CWG‑COP)؛

*ب)* ضرورة مواصلة العمل على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية للتوصل إلى الحلول التكنولوجية والإدارية والتنظيمية المتاحة من أجل حماية الأطفال على الخط، وتطبيقات ابتكارية لتيسير تواصل الأطفال مع مراكز تلقي المكالمات على خطوط مساعدة الأطفال لحماية الأطفال على الخط؛

*ج)* الأنشطة التي يقوم بها الات‍حاد في مجال حماية الأطفال على الخط على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛

*د )* الأنشطة المضطلع بها في كثير من البلدان في السنوات الأخيرة؛

*ﻫ )* الدعوة التي وجهتها القمة العالمية للشباب لما بعد عام 2015 (BYND2015) (سان خوسيه، كوستاريكا، 2013) للدول الأعضاء إلى وضع سياسات لجعل المجتمعات المحلية على الإنترنت سالمة ومأمونة،

يقـرر

1 أن يستمر الات‍حاد في مبادرة حماية الأطفال على الخط باعتبارها منبراً لزيادة الوعي وتبادل أفضل الممارسات بشأن قضايا سلامة الأطفال على الخط؛

2 أن يواصل الات‍حاد تقديم المساعدة والدعم للدول الأعضاء، خاصة البلدان النامية[[37]](#footnote-37)1، من أجل وضع وتنفيذ خارطات طريق من أجل مبادرة حماية الأطفال على الخط؛

3 أن يواصل الات‍حاد التنسيق بشأن مبادرات حماية الأطفال على الخط مع أصحاب المصلحة المعنيين،

يطلب من ال‍مجلس

1 الإبقاء على فريق عمل ال‍مجلس المعني بحماية الأطفال على الخط، لكي يسهل على الأعضاء التقدم بمساهماتهم وتوجيهاتهم بشأن دور الات‍حاد في حماية الأطفال على الخط؛

2 العمل على تيسير إسهام جميع أصحاب المصلحة ومشاركتهم في فريق عمل ال‍مجلس المعني بحماية الأطفال على الخط لضمان أقصى قدر من التعاون في تنفيذ هذا القرار؛

3 تشجيع فريق العمل التابع للمجلس المعني بحماية الأطفال على الخط على إجراء مشاورات على الخط لمدة يوم واحد للشباب قبل اجتماعات الفريق للاستماع إلى آرائهم ورؤاهم بشأن مختلف المسائل المتعلقة بحماية الأطفال على الخط؛

4 مواصلة إتاحة جميع الوثائق الصادرة المتعلقة بقضايا حماية الأطفال على الخط للجمهور بدون حماية بكلمة مرور،

يكلف الأمين العام

1 بأن يواصل تحديد الأنشطة التي تضطلع بها منظمات الأمم المتحدة الأخرى في هذا المجال والتنسيق معها، حسبما يتناسب، بهدف إقامة شراكات لتعظيم وتوحيد الجهود في هذا المجال الهام؛

2 بأن ينسق جهود الات‍حاد مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والهيئات المعنية بهذه المسألة من أجل المساهمة في المستودعات العالمية القائمة بمعلومات مفيدة، وإحصاءات وأدوات تتعلق بحماية الأطفال على الخط؛

3 بأن يواصل تنسيق أنشطة الات‍حاد مع المبادرات الأخرى المماثلة الجارية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية للقضاء على التداخل المحتمل بين هذه الأنشطة؛

4 بإحاطة أعضاء مبادرة حماية الأطفال على الخط علماً بهذا القرار، وكذلك الأمين العام للأمم المتحدة بهدف زيادة مشاركة منظومة الأمم المتحدة في حماية الأطفال على الخط؛

5 بتقديم تقرير مرحلي عن نتائج تنفيذ هذا القرار إلى المؤتمر المقبل للمندوبين المفوضين؛

6 بمواصلة نشر وثائق وتقارير فريق عمل ال‍مجلس المعني بحماية الأطفال على الخط وتوزيعها على جميع المنظمات الدولية والجهات صاحبة المصلحة المشاركة في مثل هذه الأمور، بحيث يمكن أن تتعاون بشكل كامل؛

7 بتشجيع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على تقديم أفضل الممارسات بشأن القضايا المتعلقة بحماية الأطفال على الخط،

يكلف الأمين العام ومديري المكاتب

1 بأن يواصلوا تنسيق الأنشطة المتصلة بتنفيذ حماية الأطفال على الخط فيما يتعلق بفعالية تطبيق الفقرات 1 و2 و3 من *"يقرر"،* لتفادي التداخل في الأنشطة بين المكاتب والأمانة العامة؛

2 بالعمل على تحسين صفحة حماية الأطفال على الخط في الموقع الإلكتروني للات‍حاد لإثرائها بالمعلومات من أجل جميع المستخدمين، ضمن الموارد المتاحة،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 برفع تقرير سنوي إلى ال‍مجلس، حسب الاقتضاء، بشأن تنفيذ القرار 67 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات؛

2 بالتعاون الوثيق مع فريق عمل ال‍مجلس المعني بحماية الأطفال على الخط وفريق عمل ال‍مجلس المعني بقضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، بغية تفادي ازدواجية الجهود وتحصيل أفضل النواتج الممكنة من خلال العمل على مسائل الدراسة بقطاع تنمية الاتصالات ومع المبادرات الإقليمية المتعلقة بحماية الأطفال على الخط؛

3 بأن ينسق مع المبادرات الأخرى المماثلة الجارية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بغية إقامة شراكات من أجل تعظيم الجهود في هذا المجال الهام؛

4 بمساعدة البلدان النامية بلفت انتباهها لأقصى قدر ممكن لقضية حماية الأطفال على الخط؛

5 بأن ينشر المبادئ التوجيهية التي وضعها الات‍حاد، بالتعاون مع الشركاء في مجال حماية الأطفال على الخط، من خلال المكاتب الإقليمية للات‍حاد والكيانات المعنية؛

6 بالنظر في احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة من خلال حملات توعية حالية ومستقبلية، تنفذ بالتنسيق مع مكتب تقييس الاتصالات وبالتعاون مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة والبلدان المعنية،

يكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات

1 بتشجيع لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات على أن تستطلع، كل ضمن إطار اختصاصاتها، وبالنظر إلى المستجدات التكنولوجية:

’1‘ السعي لإيجاد حلول بما في ذلك توصيات لمساعدة الحكومات والمنظمات والمعلمين على تدنية المخاطر على الأطفال في الفضاء السيبراني مع مراعاة بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سريعة التغير؛

’2‘ خيار تحديد حلول وأدوات عملية لتسهيل النفاذ إلى الخطوط الساخنة المخصصة لحماية الأطفال على الخط في جميع أنحاء العالم، وتشجيع الدول الأعضاء، ريثما يتم ذلك، على تشجيع تخصيص أرقام هاتفية على أساس إقليمي لهذا الغرض؛

2 بتشجيع لجنة الدراسات 2 لقطاع تقييس الاتصالات (ITU‑T) على مواصلة استكشاف خيار إدخال رقم واحد على الصعيد العالمي في المستقبل، لحماية الأطفال على الخط؛

3 بتنسيق الجهود في قطاع تقييس الاتصالات بين لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات، والتواصل مع قطاعي الاتصالات الراديوية وتنمية الاتصالات؛

4 بمساعدة لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات في أنشطتها المختلفة المتعلقة بحماية الأطفال على الخط بحيث يتم القيام بها بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات الصلة، حسب الاقتضاء،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى الانضمام والاستمرار في المشاركة النشطة في فريق العمل التابع للمجلس والمعني بحماية الأطفال على الخط وفي أنشطة الات‍حاد ذات الصلة من أجل المناقشة وتبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات على نحو شامل بشأن المسائل القانونية والتقنية والتنظيمية والإجرائية بالإضافة إلى بناء القدرات والتعاون الدولي، من أجل حماية الأطفال على الخط؛

2 إلى توفير معلومات لأغراض التثقيف ومن أجل حملات توعية المستهلك الموجهة إلى الآباء والمدرسين والصناعة والجمهور عموماً، لتوعية الأطفال بالأخطار التي يمكن مصادفتها على الخط؛

3 إلى تبادل المعلومات بشأن الحالة الراهنة للتدابير التشريعية والتنظيمية والتقنية في مجال حماية الأطفال على الخط؛

4 إلى النظر في وضع أطر لحماية الأطفال على الخط على الصعيد الوطني؛

5 إلى تعزيز تخصيص أرقام معيَّنة من أجل الاتصالات المكرَّسة لحماية الأطفال على الخط؛

6 إلى ترويج استعمال الأدوات اللازمة للآباء أو أدوات السلامة الأخرى المتاحة والمتوفرة للآباء والأوصياء والمعلمين والمجتمعات المحلية؛

7 إلى إشراك المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في مبادرات حماية الأطفال على الخط والتنشئة الاجتماعية والحملات في هذا الصدد؛

8 إلى دعم جمع وتحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بحماية الأطفال على الخط للمساعدة على تصميم وتنفيذ السياسات العامة وإتاحة المقارنة بين البلدان؛

9 إلى وضع آليات للتعاون فيما بين المكاتب الحكومية والمؤسسات العاملة على هذه المسألة بغية جمع معلومات إحصائية عن نفاذ الطلاب إلى الإنترنت،

يدعو أعضاء القطاعات

1 إلى المشاركة على نحو فعّال في فريق العمل التابع لمجلس الات‍حاد والمعني بحماية الأطفال على الخط وفي أنشطة الات‍حاد الأخرى، بغية إعلام أعضاء الات‍حاد بالحلول التكنولوجية لحماية الأطفال على الخط؛

2 إلى وضع حلول وتطبيقات ابتكارية لتيسير التواصل بين الأطفال والخطوط الساخنة المخصصة لحماية الأطفال على الخط؛

3 إلى التعاون في نشر السياسات العامة والمبادرات الجاري تنفيذها من أجل حماية الأطفال على الخط، بحسب اختصاص كل منها؛

4 إلى العمل من أجل وضع برامج وتطبيقات مختلفة من أجل زيادة توعية أولياء الأمور والمدارس؛

5 إلى إعلام الدول الأعضاء بالحلول التكنولوجية الحديثة الخاصة بحماية الأطفال على الخط مع مراعاة أفضل ممارسات القطاع وسائر أصحاب المصلحة المعنيين،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

إلى تبادل المعلومات بشأن الأساليب العملية لتحديد وإدخال أكثر التكنولوجيات فعالية، من أجل المساهمة بشكل أفضل في حماية الأطفال على الخط.

\* \* \* \* \* \* \* \* \* \*

|  |
| --- |
| المقترح ACP/64A1/20 - ملخص:  مع الأخذ في الاعتبار قرار المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2015 بخصوص توزيع طيف ترددات لتمكين التتبع العالمي للرحلات الجوية نظراً لتحقق القسم "يقرر" من القرار 185 (بوسان، 2014) فإن جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات تقترح إلغاء القرار 185 لمؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018. |

مقدمة

منذ اختفاء الرحلة MH370 التابعة للخطوط الجوية الماليزية وفقدانها المأساوي في مارس عام 2014 كانت هناك حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات فعّالة من جانب الاتحاد والمنظمات المعنية الأخرى ولا سيما منظمة الطيران المدني الدولي (ICAO) من أجل معالجة شواغل المجتمع العالمي لتحسين سلامة الطائرات وتعزيزها. لذا، طلبت منظمة الطيران المدني الدولي من الاتحاد توزيع الطيف اللازم لمتطلبات الطيران في حالات الطوارئ، وكلف مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2015 بوضع التتبع العالمي للرحلات الجوية على جدول أعماله. ومنذ ذلك الحين، نظر الاتحاد في العديد من المبادرات لتحسين تتبع الرحلات الجوية للطيران المدني. ووزع الاتحاد تحديداً طيف ترددات لاستقبال المحطات الفضائية لإشارات المراقبة الأوتوماتية التابعة بأسلوب الإذاعة (ADS‑B) من الطائرات، الذي سيمكن تتبع الطائرات في الوقت الفعلي في أي مكان في العالم.

ووزع المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2015 نطاق التردد MHz 1 092,3-1 087,7 في الاتجاه أرض-فضاء للخدمة المتنقلة الساتلية للطيران (R) لتمكين الإرسالات الصادرة من الطائرات إلى السواتل. وهذا يسمح بإرسال إشارات المراقبة الأوتوماتية التابعة بأسلوب الإذاعة إلى ما وراء خط البصر لتسهيل الإبلاغ عن موقع الطائرة المجهزة بنظام إشارات المراقبة الأوتوماتية التابعة بأسلوب الإذاعة في أيّ مكان في العالم بما في ذلك المحيطات والمناطق القطبية وغيرها من المناطق النائية. ويمكّن قرار المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2015 تتبع الطائرات في الوقت الفعلي ويعزز سلامة الطيران، ومن ثم التنفيذ التام للقرار 185.

وأخذاً في الاعتبار قرار المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2015 بتوزيع طيف ترددات للخدمة المتنقلة الساتلية للطيران (R) كهدف للقرار 185، يقترح إلغاء هذا القرار.

المقترح

في ضوء ما تقدم أعلاه، تقترح الإدارات الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات إلغاء القرار 185.

SUP ACP/64A1/20

القـرار 185 (بوسان، 2014)

التتبع العالمي للرحلات الجوية في الطيران المدني

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

**الأسباب:** نتيجة لتوزيع طيف نطاق التردد MHz 1 092,3‑1 087,7 لإشارات المراقبة الأوتوماتية التابعة بأسلوب الإذاعة للخدمة المتنقلة الساتلية للطيران (R) (أرض‑فضاء) في المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2015 (الرقم 328AA.5 من لوائح الراديو)، وعملاً بالجزء "يقرر" من القرار 185، لا توجد ضرورة للإبقاء على هذا القرار.

\* \* \* \* \* \* \* \* \* \*

|  |
| --- |
| المقترح ACP/64A1/21 - ملخص:  تود الإدارات الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات أن تدخل تعديلات على *القرار 186 "تعزيز دور الات‍حاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي"* |

للاتحاد دور رئيسي في الإدارة العالمية للطيف والمدارات الساتلية. ويضمن قطاع الاتصالات الراديوية ومكتب الاتصالات الراديوية (BR) استعمال جميع خدمات الاتصالات الراديوية لطيف الترددات الراديوية استعمالاً رشيداً ومنصفاً وفعّالاً واقتصادياً. وخلال تطبيق اللوائح الراديوية، يتخذ مكتب الاتصالات الراديوية عدداً من التدابير لحل المسائل القائمة منذ أمد طويل والمسائل الناشئة في الخدمات الفضائية. وأفاد هذا جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من حيث النفاذ إلى موارد الطيف.

ومن الأهمية بمكان بالنسبة إلى الإدارات اتباع أحكام التنسيق والتبليغ الواردة في لوائح الاتصالات الراديوية، التي تتسم بالتعقيد بالنسبة إلى العديد من البلدان. وبذل مكتب الاتصالات الراديوية جهوداً مكثفة لتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في الاتحاد، من قبيل:

+ حلقات دراسية للاتصالات الراديوية عالمية/إقليمية؛

+ قائمة تخصيصات التردد للشبكات الساتلية الموضوعة في الخدمة؛

+ نظام مراقبة دولي وفقاً للمادة 16 من لوائح الراديو.

وتقوي هذه الجهود بالفعل دور الاتحاد فيما يتعلق بالشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. ونتيجة لنمو شبكات الاتصالات الراديوية فإن مواصلة جهود المكتب يفيد الدول الأعضاء في الاتحاد في تطبيق لوائح الراديو.

المقترح

تود الإدارات الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات أن تقترح التعديلات التالية على القرار 186 لينظر فيها مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018.

MOD ACP/64A1/21

القرار 186 (المراجَع في دبي، 2018)

تعزيز دور الات‍حاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بتدابير كفالة الشفافية  
وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكِّر

بالقرار 68/50 بشأن "تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي" الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 5 ديسمبر 2013، إلى جانب التقرير A/68/189 المرتبط به،

وإذ يشير إلى

القرار 37 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن "سد الفجوة الرقمية"،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن الدول الأعضاء في الات‍حاد تعتمد، *من بين عدة أمور*، على خدمات اتصالات راديوية فضائية موثوقة، مثل خدمة استكشاف الأرض الساتلية وخدمات الاتصالات الراديوية الساتلية وخدمة الملاحة الراديوية الساتلية وخدمة الأبحاث الفضائية؛

*ب)* أن إحدى الغايات الاستراتيجية لقطاع الاتصالات الراديوية يتمثل في "ضمان التشغيل الخالي من التداخلات لأنظمة الاتصالات الراديوية من خلال تنفيذ لوائح الراديو والاتفاقات الإقليمية فضلاً عن تحديث هذه الصكوك بصورة فعّالة وفي الوقت المناسب من خلال أعمال المؤتمرات العالمية والإقليمية للاتصالات الراديوية"؛

*ﺝ)* أن الحلقات الدراسية العالمية والإقليمية للاتصالات الراديوية طريقة فعّالة لتوفير المعارف بشأن الإطار التنظيمي الحالي لإدارة الترددات الدولية وتوصيات قطاع الاتصالات الراديوية وأفضل الممارسات فيما يتعلق باستعمال الطيف لخدمات الأرض والخدمات الفضائية على حد سواء؛

*ﺩ )* أن مكتب الاتصالات الراديوية نشر قائمة تخصيصات التردد للشبكات الساتلية الموضوعة في الخدمة التي تساعد على زيادة الشفافية فيما يتعلق بالموارد من الطيف والمدارات الساتلية،

وإذ يأخذ في الحسبان

المادتين 15 و16 من لوائح الراديو،

يقـرر

أن يشجع نشر المعلومات وبناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات في مجال استخدام وتطوير شبكات/أنظمة الاتصالات الراديوية الساتلية، لتحقيق أهداف تشمل سد الفجوة الرقمية وتعزيز موثوقية وتيسر الشبكات/الأنظمة الساتلية المذكورة أعلاه،

يدعو م‍جلس الات‍حاد

إلى بحث واستعراض أي اتفاقات تعاون مقترحة بشأن استخدام مرافق المراقبة الساتلية بما يتسق مع أهداف هذا القرار، في ضوء آثارها الاستراتيجية والمالية، وضمن حدود ميزانية الات‍حاد،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

بتشجيع جميع الدول الأعضاء على النظر في هذه الأمور في سياق القرار 37 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات،

يكلف مدير مكتب الاتصالات الراديوية

1 بتعزيز النفاذ إلى المعلومات ذات الصلة بمرافق المراقبة الساتلية، بناءً على طلب الإدارات المعنية، من أجل معالجة حالات التداخل الضار وفقاً للمادة 15 من لوائح الراديو، من خلال اتفاقات التعاون المشار إليها في إطار فقرة "*يدعو م‍جلس الات‍حاد*" أعلاه في حدود ميزانية الات‍حاد من أجل تنفيذ أهداف هذا القرار؛

2 بمواصلة اتخاذ الإجراءات اللازمة لصيانة قاعدة بيانات عن حالات التداخل الضار المبلَّغ عنها وفق أحكام لوائح الراديو ذات الصلة وبالتشاور مع الدول الأعضاء المعنية؛

3 بمواصلة الجهود الرامية إلى نشر المعلومات ومساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد على تطبيق الأحكام المتعلقة بالتنسيق والتبليغ من خلال الحلقات الدراسية وورش العمل العالمية والإقليمية التي ينظمها الاتحاد في مجال الاتصالات الراديوية، ومن خلال منشورات قطاع الاتصالات الراديوية وبرمجياته وقاعدة بياناته؛

4 بتنسيق الأنشطة، حسب الاقتضاء، مع مديري مكتب تقييس الاتصالات ومكتب تنمية الاتصالات؛

5 بأن يقدم تقارير عن تنفيذ هذا القرار حسب الاقتضاء،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 إلى المشاركة بنشاط في الحلقات الدراسية الإقليمية للاتصالات الراديوية التي ينظمها الاتحاد وتبادل أفضل الممارسات؛

2 إلى تشجيع إعداد برامج تدريبية ترمي إلى إذكاء وعي المشغلين بتنسيق استعمال الطيف والتبليغ عنه؛

3 إلى النظر في تعزيز اتفاقات التعاون بشأن استعمال مرافق المراقبة الساتلية من أجل معالجة حالات التداخل الضار وفقاً للمادة 15 من لوائح الراديو، ضمن حدود ميزانية الاتحاد.

\* \* \* \* \* \* \* \* \* \*

|  |
| --- |
| المقترح ACP/64A1/22 – ملخص:  لقد تطورت إنترنت الأشياء (IoT) سريعاً، مع توافر الشبكات اللاسلكية والمعالجات رخيصة الثمن في كل مكان تقريباً. ويوفر هذا التطور فرصاً جديدة للقطاعات الأخرى غير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما الصحة والزراعة والنقل والطاقة. وإضافةً إلى ذلك، لدى إنترنت الأشياء القدرة على دفع عجلة النمو للاقتصاد الرقمي بغية المساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (SDG).  ويحتاج الاتحاد، بصفته وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى تحسين شبكات إنترنت الأشياء وتطبيقاتها وتعزيزها وزيادة سرعتها عالمياً. وتود الإدارات الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات أن تدعو الاتحاد إلى تعزيز تطوير إنترنت الأشياء وتطبيقاتها مع مراعاة عناصر الاقتصاد الرقمي والنظر في مساعدة البلدان النامية في تسهيل النمو المحلي لإنترنت الأشياء وتطبيقاتها. |

مقدمة

إن القرار 197 بشأن "تيسير إنترنت الأشياء تمهيداً لعالم موصل بالكامل"، الذي أُعد لأول مرة في مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014، نص على أن يساعد الاتحاد أعضاءه لتيسير تبادل الخبرات والمعلومات مع المنظمات والكيانات ذات الصلة العاملة في مجال إنترنت الأشياء (IoT) وخدماتها.

ونتيجةً لذلك، أُنشئت في عام 2015 لجنة الدراسات 20 التابعة لقطاع تقييس الاتصالات (إنترنت الأشياء وتطبيقاتها بما في ذلك المدن والمجتمعات الذكية (SC&C)) لتنفيذ هذا القرار. وإضافةً إلى ذلك، سعت الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2016 إلى تعزيز تقييس إنترنت الأشياء والمدن والمجتمعات الذكية من أجل التنمية العالمية (القرار 98). وذهب المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات إلى أبعد من ذلك باعتماد قرار جديد بشأن تسهيل إنترنت الأشياء والمدن والمجتمعات الذكية من أجل التنمية العالمية (القرار 85).

وفي نفس الوقت أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكل اليوم العنصر الحيوي للاقتصاد الرقمي ولها قدرة كبيرة على إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وتحسين حياة الناس وتحويلها بشكل أساسي.

ومن هنا، سيكون من الأهمية بمكان إبراز المجالات الرئيسية للاقتصاد الرقمي، من قبيل التكنولوجيات التمكينية والبنية التحتية الرقمية وتدفق المعلومات وتماسك النهج التنظيمية والأطر السياساتية الحكومية الشاملة وقابلية التشغيل البيني في القرار 197 بشأن إنترنت الأشياء.

المقترح

تود الإدارات الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات أن تقترح تعديل القرار 197 (المراجَع في بوسان، 2014) من أجل تعزيز تطوير إنترنت الأشياء وتطبيقاتها وتضمين القرار المكونات الأساسية للاقتصاد الرقمي ضمن ولاية الاتحاد.

MOD ACP/64A1/22

القرار 197 (المراجَع في دبي، 2018)

تيسير إنترنت الأشياء تمهيداً لعالم موصل بالكامل

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكر

*أ )* بالقرار 201 (بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن تهيئة بيئة مؤاتية لنشر واستعمال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ب)* بالقرار 66 (جنيف، 2015) لجمعية الاتصالات الراديوية، بشأن الدراسات المتعلقة بالأنظمة والتطبيقات اللاسلكية لتطوير إنترنت الأشياء (IoT)؛

*ج)* بالقرار 98 (الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن تعزيز تقييس إنترنت الأشياء والمدن والمجتمعات الذكية من أجل التنمية العالمية؛

*د )* بالقرار 85 (بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن تيسير إنترنت الأشياء والمدن والمجتمعات الذكية من أجل التنمية العالمية،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن عالم "إنترنت الأشياء (IoT)" الموصل بالكامل سيقوم على التوصيلية والوظائف التي تتيحها شبكات الاتصالات؛

*ب)* أن العالم الموصل بالكامل سيتطلب أيضاً تحسيناً كبيراً في سرعة الإرسال وتوصيل الأجهزة وكفاءة استهلاك الطاقة لاستيعاب الكم الكبير من البيانات المتبادلة بين عدد هائل من الأجهزة؛

*ج)* أن التطور السريع للتكنولوجيا ذات الصلة التي تمثلها شبكات الجيل التالي والتكنولوجيات الناشئة يمكن أن يؤدي إلى تحقيق عالم موصل بالكامل بأسرع مما هو متوقع؛

*د )* أنه من المتوقع أن تؤدي إنترنت الأشياء دوراً أساسياً في مجالات الطاقة والنقل والصحة والزراعة وإدارة الكوارث وسلامة الجمهور والشبكات المنزلية ويمكن أن تعود بالنفع على البلدان النامية[[38]](#footnote-38)1 والبلدان المتقدمة على السواء؛

*ﻫ )* أن أثر إنترنت الأشياء سيكون أكثر انتشاراً واتساعاً بفضل المجموعة الواسعة من التطبيقات المتاحة في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) وقطاعات أخرى؛

*و )* أن تطور إنترنت الأشياء وتطبيقاتها زاد من عدد الأجهزة المعرضة للتهديدات السيبرانية؛

*ز )* أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للبلدان النامية نظراً للموارد المالية والبشرية المحدودة في هذه البلدان،

وإذ يدرك

*أ )* أن الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات (TSAG) التابع لقطاع تقييس الاتصالات وافق على إنشاء لجنة الدراسات 20 التابعة لقطاع تقييس الاتصالات في عام 2015؛

*ب)* أن الدراسات جارية بشأن إنترنت الأشياء وتطبيقاتها في قطاع تقييس الاتصالات لوضع توصيات، مثل الدراسات الجارية في إطار نشاط التنسيق المشترك بشأن إنترنت الأشياء والمدن والمجتمعات الذكية (SC&C)ولجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات، كل بحسب نطاق عمله وولايته؛

*ج)* مبادرة "متحدون من أجل مدن ذكية مستدامة" (U4SSC) التي تعد واحدة من مبادرات الأمم المتحدة يتولى تنسيقها الاتحاد ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE) وتدعمها الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (CBD) واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاري‍ب‍ي (ECLAC) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا (UNECA) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)، والمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP-FI) واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ (UNFCCC) وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) والوحدة العاملة في مجال الإدارة الإلكترونية القائمة على السياسات (UNU-EGOV) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)، من أجل تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة: "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة"؛

*ﺩ )* أن تنفيذ الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6) سيسهم في التطور المقبل لإنترنت الأشياء؛

*ﻫ )* أن تطوير إنترنت الأشياء يوفر فرصاً جديدة في القطاعات الأخرى غير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما الصحة والزراعة والنقل والطاقة، مما يدعم نمو الاقتصاد الرقمي ويساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (SDG) التي جرى اعتمادها في القرار 70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة،

وإذ لا يغيب عن باله

*أ )* أن قابلية التشغيل البيني مطلوبة لتطوير الخدمات التي تتيحها إنترنت الأشياء (تسمى فيما بعد "خدمات إنترنت الأشياء") على المستوى العالمي، بالتعاون قدر الإمكان عملياً فيما بين المنظمات والكيانات ذات الصلة بما في ذلك المنظمات الأخرى المعنية بوضع المعايير (SDO) التي تطور وتستعمل معايير مفتوحة حسب الاقتضاء؛

*ب)* أن منتديات الصناعة تطور مواصفات تقنية لإنترنت الأشياء؛

*ج)* أن تطبيق إنترنت الأشياء من المتوقع أن يشمل جميع القطاعات بما في ذلك الطاقة والنقل والصحة والزراعة وما إلى ذلك على سبيل المثال لا الحصر؛

*د )* أن الأنشطة المتصلة بإنترنت الأشياء ستشجع مشاركة جميع المنظمات أو الكيانات ذات الصلة في أنحاء العالم لدعم إنشاء إنترنت الأشياء في وقت مبكر وتوسيع نطاقها،

يقـرر

مواصلة النهوض بالاستثمار في إنترنت الأشياء وتطبيقاتها وتطويرها لتحقيق الأهداف المذكورة في الفقرتين *إذ يضع في اعتباره د ) و ه‍ )* أعلاه،

يكلّف الأمين العام، بالتشاور والتعاون مع مديري المكاتب الثلاثة

1 بتنسيق أنشطة الات‍حاد لتنفيذ القرار؛

2 بتيسير تبادل الخبرات والمعلومات مع جميع المنظمات والكيانات ذات الصلة المعنية بإنترنت الأشياء وتطبيقاتها بهدف إتاحة فرص للجهود التعاونية من أجل دعم نشر إنترنت الأشياء؛

3 بتقديم تقرير سنوي إلى دورات ال‍مجلس في الفترة 2022‑2019 بشأن نتائج تنفيذ هذا القرار؛

4 بتقديم تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل في عام 2022،

يكلّف مدير مكتب تقييس الاتصالات

1 بمواصلة أعمال لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات بشأن تمكين إنترنت الأشياء بوصفها عاملاً تمكينياً أساسياً لتيسير ظهور خدمات مختلفة في العالم الموصل بالكامل وذلك بالتعاون مع القطاعات ذات الصلة، وإعداد تقرير يتناول، على وجه التحديد، احتياجات البلدان النامية فيما يتعلق بإجراء دراسات بشأن إنترنت الأشياء وتطبيقاتها؛

2 بمواصلة التعاون مع المنظمات المعنية بما فيها المنظمات المعنية بوضع المعايير، بغية تبادل أفضل الممارسات ونشر المعلومات لزيادة قابلية التشغيل البيني لخدمات إنترنت الأشياء من خلال ورش العمل والدورات التدريبية المشتركة وأفرقة أنشطة التنسيق المشتركة، وأي وسائل مناسبة أخرى،

يكلّف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بتشجيع ومساعدة البلدان التي تحتاج إلى الدعم في اعتماد إنترنت الأشياء وتطبيقاتها، من خلال توفير المعلومات والتكنولوجيات ذات الصلة، وبناء القدرات، وأفضل الممارسات للتمكين من اعتماد إنترنت الأشياء من خلال الحلقات الدراسية وورش العمل، وما إلى ذلك؛

2 بإعداد مجموعة أدوات لمساعدة الأعضاء في وضع إطار إحصائي وطني يوجه جمع ونشر البيانات والإحصاءات بشـأن الأثر الاجتماعي والاقتصادي لإنترنت الأشياء،

يكلف ال‍مجلس

1 بالنظر في تقارير الأمين العام بشأن الأنشطة المشار إليها في الفقرة 3من "*يكلف الأمين العام*"أعلاه واتخاذ ما يلزم من إجراءات للمساهمة في تحقيق أهداف هذا القرار؛

2 برفع تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ هذا القرار استناداً إلى تقرير الأمين العام،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية

1 إلى النظر في بلورة أفضل الممارسات لتعزيز تطوير إنترنت الأشياء وتطبيقاتها؛

2 إلى المشاركة بنشاط في الدراسات بشأن إنترنت الأشياء وتطبيقاتها في الات‍حاد من خلال تقديم مساهمات ووسائل أخرى ملائمة؛

3 إلى تشجيع الشركات من مختلف الصناعات على المشاركة في أنشطة الاتحاد بشأن إنترنت الأشياء وتطبيقاتها.

\* \* \* \* \* \* \* \* \* \*

|  |
| --- |
| المقترح ACP/64A1/23 – ملخص:  لقد كان أعضاء الاتحاد هم من ناقشوا برنامج التوصيل في 2020 ووضعوه منذ البداية باتساق كامل مع عملية الخطة الاستراتيجية للاتحاد، ومن هذا المنطلق جرى إقرار القرار الجديد بشأن برنامج التوصيل في 2020 (القرار 200، بوسان) في مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 في جمهورية كوريا.  واقترحت الدول الأعضاء في الاتحاد بالفعل تعديلات على الغايات والمقاصد الاستراتيجية للاتحاد، كجزء من عملية تطوير إعداد الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2023-2020. واستعرض المجلس الغايات والمقاصد المقترحة في دورته لعام 2018 وأحيلت إلى مؤتمر المندوبين المفوضين التالي كي يعتمدها. وتدعم هذه الغايات الاستراتيجية دور الاتحاد في تيسير التقدم المحرز في تنفيذ خطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. |

مقدمة

لقد نوقش برنامج التوصيل في 2020 وصيغ من جانب أعضاء الاتحاد، عبر عملية تتسم بالانفتاح والشفافية، باتساق كامل مع عملية وضع الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2019-2016، بما يمكن من المشاركة الواسعة لأصحاب المصلحة الرئيسيين. وخلال مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الذي عُقد في الفترة من 20 أكتوبر إلى 7 نوفمبر 2014، في بوسان، جمهورية كوريا، أعلنت الدول الأعضاء عن التزاماتها الوطنية نحو تحقيق الرؤية المشتركة، والغايات والمقاصد، التي حددها برنامج التوصيل في 2020 وأيدت بالإجماع القرار 200 (بوسان، 2014).

ومنذ اعتماد البرنامج، أُدمج برنامج التوصيل في 2020 في أحداث الاتحاد ومنابره القائمة، وقد اعترفت بأهداف توصيل غير الموصولين عدة مبادرات وأحداث ومنتديات أخرى وانسجمت معها.

وأهم المعايير الأساسية للبرنامج الجديد، من منظور استراتيجي واتصالاتي ما يلي:

- أن يكون له تأثير قوي على الاتصالات؛

- أن يعمم على أنه أحد النواتج الرئيسية لمؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018، كما كان الحال في مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014؛

- أن يكون له أولوية في المنظمة لدورة التخطيط الاستراتيجي المقبلة 2023-2020، وأن ينسق مع الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2023-2020 والغايات الاستراتيجية الخمس المقترحة ومقاصدها؛

- أن يربط ببرنامج التوصيل في 2020 الحالي – من أجل ضمان الاستمرارية؛

- أن ينسق مع عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

المقترح

تود الإدارات الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات أن تقترح تعديل القرار 200 (بوسان، 2014) كي يواصل تجسيد الرؤية والغايات والمقاصد المشتركة لما بعد عام 2020.

MOD ACP/64A1/23

القرار 200 (المراجَع في دبي، 2018)

برنامج التوصيل في 2030 من أجل التنمية العالمية  
للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكّر

*أ )* بأهداف الات‍حاد كما تنص عليها المادة 1 من دستور الات‍حاد؛

*ب)* بالتزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 17 هدفاً والمقاصد ذات الصلة، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) في القرار 70/1؛

*ج)* بالدعوة إلى التنسيق الوثيق بين عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار 70/125؛

*ﺩ )* بالأهداف التي حددتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) التي كانت بمثابة مراجع عالمية لتحسين النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها في تعزيز أهداف خطة عمل جنيف بجدول زمني لعام 2015؛

*ﻫ )* بالفقرة 98 من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، التي تشجع التعاون القوي والمستمر بين أصحاب المصلحة، وتؤكد في هذا الصدد على مبادرة "توصيل العالم" التي يقودها الات‍حاد؛

*ﻭ )* "ببرنامج التوصيل في 2020 من أجل التنمية العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء في الاتحاد في مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد في بوسان، كوريا في عام 2014 والمعتمد بدايةً بموجب القرار 200 (بوسان، 2014)،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* مسؤولية الات‍حاد المزدوجة باعتباره وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة المعنية بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووكالة منفذة معنية بتنفيذ المشاريع ذات الصلة في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

*ب)* دور الاتحاد، بصفته وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، في دعم الدول الأعضاء والمساهمة في الجهود العالمية المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ يلاحظ

أن إعلان بوسان بشأن الدور المستقبلي للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة، الذي اعتمده الاجتماع الوزاري الذي عُقد في بوسان، جمهورية كوريا (2014)، أقرّ رؤية عالمية مشتركة بشأن تنمية قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار برنامج "التوصيل في 2020"،

وإذ يقرّ

*أ )* بالدور الرئيسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوصيل البيني العالمي المعترف به في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (القرار 70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة) التي تعترف بأن "انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوصيل البيني العالمي ينطوي على إمكانات كبيرة للتعجيل بالتقدم البشري وسد الفجوة الرقمية وبناء مجتمعات تقوم على المعرفة"؛

*ب)* بالوثيقتين الصادرتين عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات - خطة عمل جنيف (2003) وبرنامج عمل تونس (2005)؛

*ج)* بالاستعراض الشامل لتنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات والطلب المقدم إلى كيانات الأمم المتحدة العاملة على تيسير خطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات بأن تقوم باستعراض خطط الإبلاغ والعمل الخاصة بها من أجل دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 70/125؛

*د )* بنتائج سلسلة أحداث القمة بشأن التوصيل (توصيل إفريقيا وتوصيل كومنولث الدول المستقلة وتوصيل الأمريكتين وتوصيل الدول العربية وتوصيل آسيا والمحيط الهادئ) في إطار مبادرة توصيل العالم التي تضم أصحاب مصلحة متعددين والتي وُضعت في سياق القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

*ه‍ )* بإعلان بوينس آيرس الذي اعتمده المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC-17) وخطة عمل بوينس آيرس والقرارات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر WTDC-17 بما فيها القرارين 30 و37 (المراجَعين في  بوينس آيرس، 2017) والقرارات 135 و139 و140 (المراجَعة في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر؛

*و )* بالقرار 71 (ال‍مراجَع في دبي، 2018)، الذي اعتمد الإطار الاستراتيجي للات‍حاد للفترة 2023‑2020 وحدد الغايات الاستراتيجية والمقاصد والأهداف ذات الصلة،

وإذ يقرّ كذلك

*أ )* بأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة تمكينية رئيسية لتسريع النمو والتنمية الاجتماعيين والاقتصاديين ال‍مستدامين بيئياً؛

*ب)* بالحاجة إلى الحفاظ على الإنجازات الحالية وتكثيف الجهود في تشجيع وتمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

*ج)* بالتحديات العالمية التي تطرحها بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة بسرعة على النحو المحدد في الملحق 2 بالقرار 71 (ال‍مراجَع في دبي، 2018) لهذا المؤتمر،

يقـرر

1 إعادة تأكيد الرؤية العالمية المشتركة بشأن تنمية قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار برنامج "التوصيل في 2030" الذي يتوخى "*م‍جتمع معلومات يمكّنه العالم الموصّل حيث تتيح الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ت‍حقيق وتسريع النمو والتنمية الاجتماعيين والاقتصاديين ال‍مستدامين بيئياً لكل فرد*"؛

2 إقرار الغايات الاستراتيجية رفيعة المستوى المنصوص عليها في القرار 71 لمؤتمر المندوبين المفوضين، ويحث ويدعو جميع أصحاب المصلحة والكيانات إلى العمل معاً في سبيل تنفيذ برنامج التوصيل في 2030، مساهمةً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

3 دعوة الدول الأعضاء إلى مواصلة الاستفادة من الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة تمكينية رئيسية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة،

يكلف الأمين العام

1 برصد التقدم المحرز نحو تحقيق برنامج التوصيل في 2030، بالاستفادة من البيانات، *ضمن عدة أمور*، المستمدة من قاعدة بيانات الات‍حاد لمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

2 بنشر المعلومات وتبادل المعرفة وأفضل الممارسات بشأن المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية التي تساهم في برنامج التوصيل في 2030؛

3 بمواصلة تسهيل تنفيذ خطوط العمل المنبثقة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات المندرجة في إطار مسؤولية الات‍حاد وفقاً لبرنامج التوصيل في 2030؛

4 بتقديم تقارير مرحلية سنوية موحدة إلى ال‍مجلس؛ وتقارير مرحلية موحدة لفترة أربع سنوات إلى مؤتمر المندوبين المفوضين؛

5 برفع هذا القرار إلى علم جميع الأطراف المهتمة، بما في ذلك، وبوجه خاص الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC) من أجل التعاون في سبيل تنفيذه؛

6 بمواصلة دعم الدول الأعضاء في مشاركتها فيما يتعلق بالفقرة *يقرر 3* من هذا القرار،

يكلف مديري المكاتب

بتقديم تقرير عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف ونتائج أعمال كل قطاع على النحو المبين في الخطة الاستراتيجية للات‍حاد للفترة 2023‑2020 في الملحق 1 بالقرار 71 (ال‍مراجَع في دبي، 2018) للمساهمة في برنامج التوصيل في 2030،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

بتنسيق جمع وتوفير ونشر المؤشرات والبيانات الإحصائية التي تتيح قياس التقدم المحرز نحو تحقيق مقاصد الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2023-2020 وتوفير تحليل مقارن بهذا الشأن وبتقديم تقرير عن التقدم المحرز من خلال التقرير السنوي بشأن قياس مجتمع المعلومات،

يكلف ال‍مجلس

1 باستعراض التقدم المحرز سنوياً نحو إنجاز برنامج التوصيل في 2030؛

2 بتقديم تقييم للتقدم المحرز نحو تحقيق برنامج التوصيل في 2030 إلى المؤتمر المقبل للمندوبين المفوضين،

يدعو الدول الأعضاء إلى

1 المشاركة بفعالية في تنفيذ برنامج التوصيل في 2030، والمساهمة في المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية؛

2 دعوة جميع أصحاب المصلحة الآخرين إلى المساهمة والعمل معاً في سبيل تحقيق برنامج التوصيل في 2030؛

3 توفير البيانات والإحصاءات، حسب الاقتضاء، لرصد التقدم المحرز في تحقيق برنامج التوصيل في 2030؛

4 رفع تقرير عن التقدم المحرز على الصعيد الوطني في تحقيق برنامج التوصيل في 2030، والمساهمة في قاعدة البيانات التي ستجمع وتنشر المعلومات حول المبادرات الوطنية والإقليمية التي تساهم في برنامج التوصيل في 2030؛

5 ضمان أن تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصراً رئيسياً في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، من خلال الاستفادة منها كأداة بالغة الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

6 المساهمة في أعمال الات‍حاد على النحو المبين في الخطة الاستراتيجية للات‍حاد للفترة 2023‑2020 الواردة في الملحق 1 بالقرار 71 (ال‍مراجَع في دبي، 2018) بما يسهم في تحقيق برنامج التوصيل في 2030،

يدعو أعضاء القطاعات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية

إلى الاضطلاع بدور فعّال في تنفيذ برنامج التوصيل في 2030،

يدعو جميع أصحاب المصلحة

إلى المساهمة بمبادراتهم وخبراتهم ومؤهلاتهم وخبرتهم التقنية في التنفيذ الناجح لبرنامج التوصيل في 2030 من أجل التنمية العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

\* \* \* \* \* \* \* \* \* \*

|  |
| --- |
| المقترح ACP/64A1/24 - ملخص:  تود الإدارات الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات أن تدخل تعديلات على *القرار 203 (بوسان، 2014)* **التوصيلية بشبكات النطاق العريض** لمؤتمر المندوبين المفوضين بغية إضافة جوانب بشأن التوصيلية للمدن والمجتمعات الذكية. |

مقدمة

تدعو خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الهدف 11 إلى اتخاذ إجراءات لجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. ومع الاعتراف بالعمل الجاري في مكتب تنمية الاتصالات (القرار 85 الصادر عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017) ومكتب تقييس الاتصالات (القرار 98 الصادر عن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2016) ومكتب الاتصالات الراديوية، هناك حاجة إلى ولاية مركزة من مؤتمر المندوبين المفوضين بشأن العمل الخاص بالمدن والمجتمعات الذكية المستدامة (SSCC). ويسعى القرار إلى نهج شامل ومتكامل من الاتحاد في وضع السياسات والمعايير والاحتياجات من الطيف بشأن هذا الموضوع المهم حيث لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دور مؤثر فيه.

وإن توصيلية النطاق العريض والتوصيلية الشمولية هي أحد العناصر المهمة لتطوير المدن والمجتمعات الذكية المستدامة، وبالتالي، يراجع القرار 203 لإبراز هذه المجالات من أجل العمل.

المقترح

تود الإدارات الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات أن تدخل تعديلات على القرار 203 كي يدعم الاتحاد الدول الأعضاء بشأن التوصيلية بشبكات النطاق العريض والمدن والمجتمعات الذكية المستدامة.

MOD ACP/64A1/24

القـرار 203 (المراجَع في دبي، 2018)

التوصيلية بشبكات النطاق العريض والمدن والمجتمعات الذكية المستدامة (SSCC)

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* نتائج العمل المكثف الذي اضطلعت به لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية التابعة للأمم المتحدة التي تعترف تقاريرها *بأمور منها* أن تعزيز وإتاحة بنية ت‍حتية للنطاق العريض ي‍مكن النفاذ إليها بأسعار ميسورة، مع السياسات والاستراتيجيات ال‍مناسبة، يشكل منبراً ت‍مكينياً أساسياً يعزز الابتكار ويدفع بناء اقتصادات وطنية وعال‍مية وم‍جتمع المعلومات؛

*ب)* أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الهدف 11 تدعو إلى اتخاذ إجراءات لجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛

*ﺝ)* الرأي 2 (جنيف، 2013) للمنتدى العالمي الخامس للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بعنوان "تعزيز بيئة تمكينية من أجل نمو وتطوير أكبر لتوصيلية النطاق العريض"؛

*ﺩ )* الموضوع العام لل‍مؤت‍مر العال‍مي لتنمية الاتصالات (بوينس آيرس، 2017) ألا وهو "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة" (ICT④SDG)؛

*ﻫ )* القرار 77 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) بعنوان "تكنولوجيا وتطبيقات النطاق العريض من أجل تحقيق نمو وتطوير أكبر لخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وللتوصيلية عريضة النطاق"، والمسألة المعدّلة 1/1 بشأن استراتيجيات وسياسات نشر النطاق العريض في البلدان النامية، والمسألة 1/2 بشأن إقامة المدن والمجتمعات الذكية: توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة؛

*ﻭ )* القرار 9 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن "مشاركة البلدان، لا سيما البلدان النامية، في إدارة الطيف"؛ والقرار 43 (ال‍مراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن "ال‍مساعدة في تنفيذ أنظمة الاتصالات ال‍متنقلة الدولية (IMT) وشبكات المستقبل"،

وإذ يلاحظ

*أ )* أن توصيلية النطاق العريض تفضي إلى تمكين الأسر والناس والمجتمعات والأعمال؛

*ب)* أن توصيلية النطاق العريض لها القدرة على سدّ الفجوة الرقمية؛

*ج)* أن توصيلية النطاق العريض يمكن أن تؤدي دوراً كبيراً في توفير معلومات حيوية أثناء الحوادث الطارئة وجهود الإغاثة المرتبطة بالكوارث؛

*د )* أن لتوصيلية النطاق العريض والتوصيلية الشمولية دوراً مهماً في تطوير المدن والمجتمعات الذكية المستدامة؛

*ﻫ )* أن العديد من الإدارات قد أعدّ خططاً وطنية للنطاق العريض لإتاحة توصيلية النطاق العريض؛

*ﻭ )* أن بعض الإدارات تعمل على تطوير المدن والمجتمعات الذكية المستدامة؛

*ﺯ )* أن لتوصيلية النطاق العريض التي تكملها التطبيقات والخدمات الرقمية دوراً أساسياً في النظام الإيكولوجي الرقمي بأكمله؛

*ﺡ)* أن رؤية مجتمع المعلومات للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا يمكن تحقيقها دون اتباع مبدأ الشمولية في توفير التوصيلية بالنطاق العريض*،*

وإذ يعترف

*أ )* بأن ثمة تكنولوجيات عديدة ومتنوعة، بما فيها التكنولوجيات الأرضية الثابتة منها والمتنقلة، والتكنولوجيات الساتلية الثابتة منها والمتنقلة، تمكّن وتدعم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، التوصيلية بشبكات النطاق العريض؛

*ب)* بأن الطيف أساسي لتوفير توصيلية النطاق العريض اللاسلكي بصورة مباشرة للمستعملين من خلال وسائل ساتلية أو أرضية، وللتكنولوجيات التمكينية الأساسية؛

*ج)* بأن للنطاق العريض دوراً حيوياً في تحويل الاقتصادات والمجتمعات، كما ورد في الرسالة المفتوحة الموجهة من لجنة النطاق العريض إلى مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد (بوسان، 2014)،

وإذ يعترف كذلك

*ﺃ )* بالقرار 98 (الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن تعزيز تقييس إنترنت الأشياء والمدن والمجتمعات الذكية من أجل التنمية العالمية؛

*ﺏ)* بالقرار 85 (بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن تيسير إنترنت الأشياء والمدن والمجتمعات الذكية من أجل التنمية العالمية؛

*ﺝ)* بلجان الدراسة المعنية*،*

يقرر أن يكلف الأمين العام

ضمن ولاية الاتحاد،

1 بمساعدة الدول الأعضاء على تسهيل وضع استراتيجيات وطنية ونشر شبكات النطاق العريض، بما في ذلك شبكات النطاق العريض اللاسلكية؛

2 بتنسيق وضع استراتيجيات متكاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمدن والمجتمعات الذكية المستدامة داخل قطاعات الاتحاد الثلاثة جميعها؛

3 بتقديم تقرير سنوي إلى مجلس الاتحاد بشأن التقدم المحرز في العمل؛

4 بتقديم تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل في عام 2022،

يقرر أن يكلف مديري المكاتب الثلاثة

بالنظر في اتباع نُهُج مشتركة بين القطاعات في تسهيل تطوير المدن والمجتمعات الذكية المستدامة لضمان الاستعمال الأمثل للموارد عند إجراء الدراسات ووضع دراسات حالة وتنفيذ برامج بناء القدرات وإعداد التقارير والمنشورات واختبار المشاريع التجريبية وما إلى ذلك مع مراعاة القيود الحالية لميزانية الاتحاد،

يقرر تكليف مدير مكتب تنمية الاتصالات

بمواصلة العمل عن كثب مع مديري مكتب الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات فيما يخص أنشطة بناء القدرات ذات الصلة بإعداد استراتيجيات وطنية لتيسير نشر شبكات النطاق العريض، بما في ذلك شبكات النطاق العريض اللاسلكية، مع مراعاة القيود الحالية لميزانية الات‍حاد،

يكلف مدير مكتب الاتصالات الراديوية ومدير مكتب تقييس الاتصالات

بالعمل بالتعاون مع أعضاء القطاعات المعنيين بتوفير الخدمات والتطبيقات للناس والأسر والأعمال والوظائف المجتمعية لتلبية الحاجة إلى مواصلة تحسين شبكات النطاق العريض، بما في ذلك شبكات النطاق العريض اللاسلكية، وتبادل المعلومات والخبرات والتجارب ذات الصلة بمكتب تنمية الاتصالات،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية

1 إلى مواصلة تعزيز الفوائد الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للتوصيلية بشبكات النطاق العريض وخدماتها وإلى الاعتراف بها؛

2 إلى دعم تطوير شبكات النطاق العريض اللاسلكية ونشرها الفعّال من حيث التكلفة كجزء من استراتيجياتها وسياساتها الوطنية الخاصة بالنطاق العريض؛

3 إلى تيسير التوصيلية بشبكات النطاق العريض اللاسلكية باعتبارها عنصراً هاماً لتمكين النفاذ إلى خدمات النطاق العريض وتطبيقاته؛

4 إلى تسهيل تطوير المدن والمجتمعات الذكية المستدامة.

\* \* \* \* \* \* \* \* \* \*

|  |
| --- |
| المقترح ACP/64A1/25 - ملخص: تود الإدارات الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات طرح القرار الجديد "*دور الاتحاد في دعم الابتكار القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز تنمية الاقتصاد الرقمي*". |

مقدمة

إن الاقتصاد الرقمي محرك ذو أهمية متعاظمة للنمو الاقتصادي العالمي ويؤدي دوراً مهماً في تسريع التنمية الاقتصادية وزيادة إنتاجية الصناعات الحالية وإنشاء أسواق وصناعات جديدة وتحقيق النمو الشامل والمستدام. وستمكن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) القوية والمفعمة بالحيوية الموصولة اقتصاداً رقمياً مزدهراً ودينامياً، وهو ما يدفع النمو العالمي ويعود بالنفع على الجميع.

ولا تتوزع المنافع التي يجلبها الاقتصاد الرقمي عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإنصاف بين الدول النامية والمتقدمة. وبصفته وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، يقع على عاتق الاتحاد مهمة الاستفادة من اختصاصه الأساسي في مجال الابتكار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهو لديه الإمكانات لتحقيق ذلك، وهو ما يمكن أن يساعد جميع الأعضاء في اغتنام الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي.

ومن المهم جداً التعبير في القرار الجديد عن دور الاتحاد في دعم الابتكار القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز تنمية الاقتصاد الرقمي، من قبيل تسهيل ابتكار ونشر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها وتهيئة بيئة تمكينية للشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات المعنية الأخرى لبناء القدرات فيما يتصل بالمهارات الرقمية.

المقترح

تود الإدارات الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات أن تقترح قراراً جديداً لإبراز دور الاتحاد المهم في دعم الابتكار القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بهدف تعزيز تنمية الاقتصاد الرقمي.

ADD ACP/64A1/25

مشـروع قـرار جديـد [ACP-1]

دور الاتحاد في تشجيع الابتكار القائم على الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز تنمية الاقتصاد الرقمي

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يضع في اعتباره

*ﺃ )* الفقرة 15 من الوثيقة A/Res/70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) وقدرتها على تسريع التقدم البشري وسد الفجوة الرقمية وإنشاء مجتمعات المعرفة؛

*ﺏ)* سلسلة الإجراءات والتدابير بشأن تعزيز تنمية الاقتصاد الرقمي التي طرحت في إعلان بوينس آيرس وخطة عمل بوينس آيرس اللذين تم اعتمادهما في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017 (WTDC-17)، وما يتعلق بهما، وقرارات المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017 (بما في ذلك القرارات 16 و30 و43 و63 و77 (المراجَعة في بوينس آيرس، 2017)؛

*ﺝ)* القرارات 137 و139 و197 و199 و201 لهذا المؤتمر التي ذكرت العناصر الأساسية لتعزيز تنمية الاقتصاد الرقمي؛

*ﺩ )* المسؤولية المزدوجة للاتحاد بصفته وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والجهاز التنفيذي لتنفيذ المشاريع ذات الصلة، في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية،

وإذ يلاحظ

*ﺃ )* أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة الناشئة، التي تعتمد على بنية تحتية شبكية متينة، هي القوى المحركة الرئيسية لتسريع عجلة النمو المستدام للاقتصاد الرقمي؛

*ﺏ)* الهدف 9 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 "إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار"،

وإذ يأخذ في الاعتبار

أن المنافع التي جلبها الاقتصاد الرقمي من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تتوزع بإنصاف بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، وأن مرحلتي القمة العالمية لمجتمع المعلومات قطعت تعهدات لسد الفجوة الرقمية وتحويلها إلى فرصة رقمية،

يقرر

1 أن يسهل الاتحاد ابتكار ونشر (أساليب ونهج) البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها التي تدعم تنمية الاقتصاد الرقمي؛

2 أن يوحد الاتحاد جميع المبادئ التوجيهية والتوصيات والتقارير التقنية وأفضل الممارسات التي وضعتها جميع القطاعات، المتعلقة بالاقتصاد الرقمي، وإتاحتها بفعالية للبلدان النامية[[39]](#footnote-39)1 لتسريع نقل المعرفة من أجل تضييق الفجوة الإنمائية؛

3 أن يعزز الاتحاد الابتكار ويهيئ بيئة تمكينية للشركات الصغيرة والمتوسطة لدعم تنمية الاقتصاد الرقمي؛

4 أن يتعاون الاتحاد مع وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها ذات الصلة لبناء القدرات المتعلقة بالمهارات الرقمية التي ستدعم المشاركة في الاقتصاد الرقمي،

يكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات

1 بمواصلة تنظيم وتنسيق الدراسات اللازمة بشأن معايير التكنولوجيات الناشئة وتطبيقها، عن طريق لجان الدراسات والمنتديات والندوات والطرق الأخرى الضرورية بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى المعنية بوضع المعايير؛

2 بتقوية مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في لجان الدراسات وأنشطة الاتحاد ذات الصلة التي تعزز الاقتصاد الرقمي،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بتقديم المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية فيما يخص تطوير البنى التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

2 بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة الدولية والإقليمية بشأن تعزيز تطوير مجموعة أدوات المهارات الرقمية بما في ذلك كيفية التكيف مع تطور الاقتصاد الرقمي؛

3 بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة بشـأن قياس تطور الاقتصاد الرقمي، فيما يتعلق بقياس البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمال الأسر والأفراد لها، بما في ذلك بعض المؤشرات المتعلقة بمهارات التجارة الإلكترونية والاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يكلف الأمين العام

بتنسيق الأنشطة المشتركة بين القطاعات في الاتحاد والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة وأصحاب المصلحة الآخرين في تنفيذ هذا القرار،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى تعزيز توفير نفاذ واسع الانتشار وبكلفة ميسورة إلى خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تشجيع المنافسة والابتكار والاستثمار الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

2 إلى تشجيع المشاركة العامة في الابتكار القائم على الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال تعزيز المبادرات الوطنية بمساعدة الاتحاد، ودعم التدريب المهني المهاري،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية

إلى المساهمة عن طريق طرح مبادراتها وتجاربها ومؤهلاتها وخبراتها بشأن الابتكار القائم على الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز تنمية الاقتصاد الرقمي.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

1. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-1)
2. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-2)
3. 1 الاتحاد الدولي للاتصالات، نبذة عن الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU): https://www.itu.int/en/about/Pages/default.aspx [↑](#footnote-ref-3)
4. 2 الاتحاد الدولي للاتصالات، التقرير النهائي المؤقت للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC-17)، الصفحة 62 [↑](#footnote-ref-4)
5. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-5)
6. 1 من قبيل السياسة التعاقدية وتخطيط تعاقب الموظفين وتدريب الموارد البشرية وتنميتها وغير ذلك. [↑](#footnote-ref-6)
7. 2 الرقم 154 من الدستور: "*2 يراعى في المقام الأول، عند تعيين الموظفين وتحديد شروط عملهم، ضرورة حصول الات‍حاد على خدمات أشخاص تتوفر فيهم أعلى مستويات الفعالية والكفاءة والنـزاهة. وتولى الأهمية الواجبة لضرورة أن يكون التعيين على أوسع قاعدة جغرافية ممكنة.*" [↑](#footnote-ref-7)
8. 1 "منظور المساواة بين الجنسين": تعميم مبدأ المساواة بين المرأة والرجل هو عملية تتمثل في تقييم النتائج المترتبة على أي مشروع فيما يخص المرأة والرجل بما في ذلك التشريع والسياسة العامة أو البرامج في جميع الميادين وعلى جميع المستويات. وهذا المبدأ عبارة عن استراتيجية ترمي إلى أن تكون الأمور التي تشغل بال المرأة والرجل على حد سواء وخبراتهما جزءاً لا يتجزأ من عمليات التصميم والتنفيذ والمراقبة والتقييم، بحيث يستفيد كل من المرأة والرجل من هذه العمليات على قدم المساواة، وكي يوضع حد للظروف المناوئة لهذه المساواة. والهدف أولاً وأخيراً هو تحقيق المساواة بين المرأة والرجل. (المصدر: تقرير اللجنة المشتركة بين الوكالات عن المرأة والمساواة بين الجنسين، الدورة الثالثة، نيويورك، 27‑25 فبراير 1998). [↑](#footnote-ref-8)
9. 2 [http://www.UN-WOMEN.org/~/media/Headquarters/Media/Stories/en/unswap-brochure.pdf](http://www.unwomen.org/~/media/Headquarters/Media/Stories/en/unswap-brochure.pdf)  [↑](#footnote-ref-9)
10. 3 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-10)
11. الإشارة إلى القرار 64 لمؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 [↑](#footnote-ref-11)
12. توضح الأطر والعلامات الروابط الأولية والثانوية بالغايات [↑](#footnote-ref-12)
13. في سياق نواتج مساهمة قطاع تنمية الاتصالات في الخطة الاستراتيجية للاتحاد، يُقصد بعبارة "منتجات وخدمات" الأنشطة التي تندرج ضمن ولاية قطاع تنمية الاتصالات بحسب تعريف المادة 21 من دستور الاتحاد، يُذكر من بينها بناء القدرات ونشر خبرات الاتحاد ومعارفه. [↑](#footnote-ref-13)
14. بانتظار المناقشات في مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 [↑](#footnote-ref-14)
15. أداة الاتحاد الخاصة بتقابل أهداف التنمية المستدامة: <https://www.itu.int/sdgmappingtool> [↑](#footnote-ref-15)
16. تُبين مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تشير إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بخط بارز. [↑](#footnote-ref-16)
17. الاتحاد الدولي للاتصالات، نبذة عن الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU): https://www.itu.int/en/about/Pages/default.aspx [↑](#footnote-ref-17)
18. الاتحاد الدولي للاتصالات، التقرير النهائي المؤقت للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC-17)، الصفحة 62 [↑](#footnote-ref-18)
19. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-19)
20. 2 بما فيها مؤسسة الإنترنت لتخصيص الأسماء والأرقام (ICANN) وسجلات الإنترنت الإقليمية (RIR) وفريق مهام هندسة الإنترنت (IETF) وجمعية الإنترنت (ISOC) واتحاد الشبكة العالمية (W3C)، على سبيل المثال لا الحصر، وعلى أساس المعاملة بالمثل. [↑](#footnote-ref-20)
21. 1 بما فيها مؤسسة الإنترنت لتخصيص الأسماء والأرقام (ICANN) وسجلات الإنترنت الإقليمية (RIR) وفريق مهام هندسة الإنترنت (IETF) وجمعية الإنترنت (ISOC) واتحاد الشبكة العالمية (W3C)، على سبيل المثال لا الحصر، وعلى أساس المعاملة بالمثل. [↑](#footnote-ref-21)
22. 2 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-22)
23. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-23)
24. الاتحاد الدولي للاتصالات، التقرير النهائي المؤقت للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC-17)، الصفحة 62 [↑](#footnote-ref-24)
25. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-25)
26. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-26)
27. 10 الاتحاد الدولي للاتصالات، نبذة عن الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU): https://www.itu.int/en/about/Pages/default.aspx [↑](#footnote-ref-27)
28. 11 الاتحاد الدولي للاتصالات، التقرير النهائي المؤقت للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017 (WTDC-17)، الصفحة 62 [↑](#footnote-ref-28)
29. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-29)
30. 2 إفريقيا، الأمريكتان، الدول العربية، آسيا والمحيط الهادئ، كومنولث الدول المستقلة، أوروبا. [↑](#footnote-ref-30)
31. 12 الاتحاد الدولي للاتصالات، نبذة عن الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU): https://www.itu.int/en/about/Pages/default.aspx [↑](#footnote-ref-31)
32. 13 الاتحاد الدولي للاتصالات، التقرير النهائي المؤقت للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC-17)، الصفحة 62 [↑](#footnote-ref-32)
33. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-33)
34. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-34)
35. 1 إعلان بوينس آيرس [↑](#footnote-ref-35)
36. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-36)
37. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-37)
38. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-38)
39. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-39)